

عادل أمّين

الحياة الدستورية في مصر

١٩٥٢ - ١٩٩٤



مكتبة
المنشور



mohamed khatab

الحياة الدستورية في مصر

١٩٩٤ - ١٩٥٢

الكاتب : **الجناب المستورية أبو محمد**

(١٩٩٤ - ١٩٩٦)

الكاتب : **عبدالله أبو محمد**

الطبعة الأولى : ١٩٩٥

جميع الحقوق محفوظة

الناشر : **مكتبة النشر**

المدير المسؤول : **أبو محمد عبد العظيم**

جميع الحقوق محفوظة

٩٨٠ في مجموع مسد - القصر الملكي -

القاهرة - جمهورية مصر العربية -

تلفون / فاكس : ٣٥٤٧٦٧٨ / ٩٠٩

الناشر : مكتبة النشر

الأخراج الداخلي : إيهاس حسني

الناشر : مكتبة النشر

تأليف : د. محمد عبد العظيم

عادل أمين

الحياة الدستورية في مصر

١٩٥٢ - ١٩٩٤



دار
الكتاب
العلم

مقدمة

الحياة الدستورية المصرية

وتقنين العبودية

سقطت الحياة الاجتماعية المصرية، بما تعتمد به من روى متقدمة
أو متراجعة وعميقة لسجون القوانين التي سُنّت عقب قيام ضباط بولية بما
منع فيما بعد ، بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

والمتعمق - قليلاً - في الحياة المصرية منذ محمد علي حتى قيام
مجموعة الضباط بانقلاب ١٩٥٢ سيكتشف التيارات القوية التي كانت
تتوحد بها الحياة الاجتماعية ، التي طالما تصارعت في جدال ثرى ،
وأخرجت لنا مفكرين على جميع الأصعدة ، مثل حسن الطاهر ، وإمامة
الطيطاوى ، ومحمد عبده ، والأفغانى ، وطه حسين إلى آخر الأجيال
التي كانت ثمرة لهذا التواء الاجتماعى سروراً بثورة ١٩١٩ ، حتى إلغاء
المعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٥٦ .

لقد كان التحديت لمرحلة المصرية مرتبطاً بمصير المصريين
سواء أكان ضد المستعمر أو ضد المرض والتخلف ، فهناك البرلمان
والنوابين التي أنشأها المثقفون المصريون إلى تقنين الحياة
الاجتماعية، والتي كانت في صالح مصر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً
وصحياً وقانونياً ، ومن الجدير بالذكر أننا عندما ننظر بعين أخرى إلى

فترة الأربعينيات سنكتشف كم الصراعات الصحية بين الأحزاب
والمتقنين من كل اتجاه مع الاعتداء بوطنية الجميع ، وقد كانت حركة
برلية ١٩٥٢ - لا شك في ذلك / حركة وطنية ، ضمن حركات متعددة في
الساحة المصرية ، لكنها - وبعد صعودها - انفردت بالحكم .

وقد كانت ترفع - قبل ذلك - شعاره لقف جنباً لحماية
الدستور ، وترفض الأحكام العرفية التي طبقتها في فيما بعد منذ
١٩٥٢ حتى ١٩٩٦ ولا تزال سارية ، وفي البدء لمستخدم «المثقفين»
في تقنين القوانين المفصلة ، وتقسيد سلطتها وتمكينها من روح
الحياة المصرية ، ولذا نرى انعكاس - بداية «المثقفين» تلك - ظاهرة
ونفسية في الحياة «الدستورية» المصرية ، والمقدرة عسكرياً بلباس
مسيحي ، وحادثة المفكر القانوني البارز الشهير مائة للبيان ، حتى
طبعة القضاء عام ١٩٦٩ ، مروراً بهزيمة ١٩٦٧ التي كانت تعلياً كبيراً
لكل التشريعات الدستورية السلطوية المجالية لأبسط قواعد الحياة .

ومن هنا نرى أن من واجبنا أن نضع هذا السيل من القوانين
وتشريعات السلطة العسكرية ، التي سنتها ورثت عن طريقها سلسلة
الاحتلالات على الفئات الاجتماعية المختلفة ، وعصفت كل مواقعها من
أجل الاستمرار في الحكم ، وليس من أجل تقمع الشعب المصري .

وفي هذا الكتاب المهم للمحامي والمناضل المصري البارز هادي

أمن أحد الذين ناضلوا من أجل قوانين اجتماعية تابعة من حرية المجتمع وقوة ازدهاره وتقدمه . ومن خلال بنيتها وتطورها ، عبر حياة دستورية مصرية مشطورة بحقوق الإنسان . وعند قوانين برلمانية المستمرة - إن جاز التعبير - ومساتيرها المختلفة التي رأت عبر القمع طبقاً لواقع زمان الحاكم أيًا كان ؛ ومن خلال مفصل القوانين التي لم يتورها من خلق وإنشاء قوانين ضد مصالح الفئات المختلفة للمجتمع ، ومع تغيير طفيف تبعاً للظروف المحلية والدولية .

سنرى أن الاستاذ عادل أمين استطاع قراءة الحياة القانونية المصرية ومن ثم الحياة الاجتماعية والسياسية ، وتأثير ما هو سياسي على ما هو اجتماعي بمعنى الشامل ، عبر وضع القوانين التي صدرت في سياق وأسس ، وكيف أنها شكلت حياة كاملة منفصلة عن المجتمع ومتصلة بالحاكم التي تخضع تلك القوانين ، سواء على مستوى الاستفتاءات الصورية أو القوانين سيرة الصيغة أو الانتخابات المحلية القبلية ، وقد أنهت السلطة على هذه القبلية لتستطيع التحكم والسيطرة المركزية ولضمان الولاء ، إلى صناعة القرار القومي في الحرب والتسلط والاقتصاد . إلى آخر العمليات الاجتماعية ، وكيف ظل المجتمع - بسببه ذلك - ذا بنية مختلفة مريضة في ظل صراع الحضارات القائم ، ومتخلفاً في إطار المجتمع الدولي المتنامي ، أي أننا عبر قوانين الحاكم ، المنفصلة من قبل فئة « المثقفين » المستعربين ضد تقدم وتحديث الروح

المصرية، تراجعاً إلى القرون الوسطى، وغاب الدور الحضاري المصري، ومن هنا كانت الهزائم العسكرية والاقتصادية المستمرة. ولذا تأتي أهمية هذا الكتاب لوضع السياق التاريخي في وضع رأسي كما قلنا، وليكشف كم هي التحديات التي أوتكتبت خلال أرومي ماضياً من قواهي تحالف أبسط المبادئ للمستورية

إلى سنوات نهاية القرن العشرين في المجتمع المصري - تاريخياً -
 استفاد قراءتها مرات عديدة من قبل مؤرخين وفكرين غير رسميين
 وسيدركون كم تلهقر بناء المجتمع ككل، وغاب الشروع وسط حصار
 أيديولوجي داخلي وخارجي، وكيف تشتت أربع هزائم في أقل من
 نصف قرن، وهو ما لم يحدث خلال التاريخ المصري القديم، ومن هنا
 تأتي فكرة هذا الكتاب لا ليقرأه الظالمون أو السياسيون فقط، بل كل
 مناد المجتمع المستنيرة ترى صورتها في مرآة ما فعله صولة بأهوا
 ضمانهم وكان ميكافليين يكتبون للأمر ما تطوره في أكاديميات العلم،
 حتى يظنوا ملصقين بالسلطان، وينصب المجتمع إلى قرون لا عودة
 منها

مبدأ العشر

الباب الأول

النظام العسكري في

ظل دستور سنة ١٩٦٣

في مساء ٢٢ يولية سنة ١٩٥٢ قام بعض ضباط القرب المسلحة
 المصرية بقتلهم الشهور وأجبروا الملك على تكليف على عامر بشكيل
 حكومة جديدة وكان شعار هؤلاء الضباط « لقد جئنا لحماية الدستور »
 وفي مشورتهم السرية التي كانوا يقومون بتوزيعها قبل حدوث الانقلاب
 كان ينادون برفع الأحكام العرفية والعودة للحرية إلى الحياة الدستورية
 وقد أثار اللواء محمد نجيب قائد الانقلاب في خطابه الذي رده يوم
 الانقلاب أن الضباط المحبين للحرية قاموا بهذا الانقلاب بسبب الالتفات
 التي ارتكبت ضد الدستور في الشهور الأخيرة، وأهم قد جاءوا لاستعادة
 احترام وللمهنة الدستور.

وكانت حكومة نجيب السبلائي التي شكلت في أواخر عهد الملك
 فاروق قد قامت بحل البرلمان وبإلغاء الحياة الدستورية وبإجبار كافة
 الأنشطة البرلمانية

وقد استند النظام العسكري بعد استيلائه على السلطة في مصر
 كافة القوانين والتشريعات إلى المادة (٤١) من الدستور سنة ١٩٢٢ رضى
 لتصر على أنه إذا حدث فيها بين دور انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع
 إلى انشاء تدابير لا تشمل التأخير فلهذا أن يصدر قرار شلتها مراسيم
 تكفي لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور

وفي يوم ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ أجبر صلاط الجيش الملك على تنازل
عن العرش لابنه القاصر

وعقب تنازل الملك عن العرش كان على النظام الجديد أن يقرر كيفية
حساب مجلس الوصاية على الملك القاصر. وكانت الطريقة الدستورية
السيطرة في دعوة البرلمان المنتخب تطبيقاً للأحكام المادة (٥٢) من الدستور
المصري انصاهر سنة ١٩٥٣ والتي تنص على أن

«إن وفاء الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة أيام
من تاريخ إعلان الوفاة فإذا كان مجلس النواب مشغولاً وكان المهاد المعين
في أمر بعد الاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يهره العمل
حتى يجتمع المجلس الذي خلفه»

كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة (٥١) من هذا الدستور على أن
«إذا كان مجلس النواب مشغولاً ظل العرش فرا يهر
لعمل حتى يجتمع المجلس الذي خلفه» ..

كما تنص المادة العاشرة من الأمر الملكي رقم ٢٥ سنة ١٩٥٢
بوضع نظام لتنازل عرش الملكة المصرية الصاعدة في ١٢ / ١ / ١٩٥٢
إلى صدى مشر سنة ١٩٥٣ والذي أشير إليه في المادة ٣٢ من هذا
الدستور وأضيف عليه المادة ١٥٦ الصيغة الدستورية على أن

«تؤلف هيئة وصاية العرش من ثلاثة يختارهم الملك كبرى بمعد
القاصر بوثيقة تحرر من أصليين يودع أحدهما بديوان الملك والأخر برئاسة
مجلس سرراة وتحفظ الوثيقة في ظرف محتم ولا يفتح الظرف وتعد
بوثيقة لا بعد وفاته وأمام البرلمان» ..

بمقتضى المادة الخامسة عشر من الأمر الملكي المذكور على أن

«إذ لم يتوفر التعيين المنصوص عليه في المادة السابقة فيعين

انبراس هيئة الوصاية على العرش».

من هذه المنصوص بمقتضى نرى أن القواعد الدستورية المعمول بها

في هذا الوقت كانت توجب دعوة البرلمان المنحل إلى الاجتماع خاتمة أن

المستورع لم يصب على حالة تنازل الملك عن العرش لأن مثل هذه الحالة لم

تكن مشروعة ولم توضع في الحساب عند صياغة الدستور أو الأمر الملكي

بنظام لتوارث العرش، إلا أن حالة تنازل الملك عن العرش كان يمكن قياسها

على حالة وفاته أو حالة حل العرش

٧، أن في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ أصدر مجلس الوزراء المرسوم

بمطابق رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ استناداً إلى المادة ٤٦ من دستور سنة ١٩٢٢

والذي أضيفت بموجبه لفقرة جديدة برقم (١١) مكررة إلى الأمر الملكي

الصالح في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة

المصرية بنصها الآتي

«في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك إلى خلف له

يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب معطلاً أن يؤلف هيئة وصاية

مؤلفة للعرش من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها في المادة

(١٠) تتوافر فيها الشروط المبينة فيها».

«وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء

سلطة إدارة إلى أن تتولاه هيئة الوصاية الدائمة وفقاً لأحكام المواد الثلاث

السابقة والأحكام ٥٦ من الدستور».

ولاشك في هذا المرسوم بقانون يمثل أول انتهاك للمرسوم ارتكبت
 السلطة الجديدة، بالإضافة إلى أن هذا المرسوم يقانون قد صدر «استناداً
 إلى المادة (٤١) من دستور سنة ١٩٢٢ التي تنص على أنه إذا حدث فيما
 بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدبير لاضمحلال
 التاميم للملك في يصدر في ذاتها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط
 ألا تكون مخالفة للدستور» ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي
 وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض لم يقرها
 أحد المجلسين إذا ما كان لها من قوة القانون .

إن رفض دعوة البرلمان المنحل إلى الاجتماع، كما يمكن فهمه إذا
 كانت السلطات القائمة حين ذلك تفكر في خطوة أكثر تقدماً وهي العودة إلى
 انتخابات حرة جديدة من أجل إعادة السلطات الشرعية إلى نواب الشعب،
 لا أن مجلس الوزراء ورفض دعوة البرلمان المنحل ورفض أيضاً الدعوة إلى
 انتخابات جديدة، ثم أتبع ذلك جنيح نفسه الحق في تعيين مجلس لأوصياء
 على العرش الذي أقيم بين الولاء أمام مجلس الوزراء متتهكاً بذلك بصورة
 مطلوبة المادة (٥١) من دستور سنة ١٩٢٢ التي تنص على أن

«لا يتولى أوصياء العرش معلوم إلا بعد أن يقرها لدى المجلسين
 مجتمعين السبب المنصوص عليه في المادة السابقة .»

وبالإضافة إلى انتهاك الدستور قبل أن أداء الأوصياء على العرش
 أمام مجلس الوزراء يتضمن إعلاناً غيراً، إذ كيف يتمتع مجلس
 الأوصياء على العرش بسلطات الملك ومن بينها حق تعيين الوزراء وإقالتهم
 وهو يقر بين الولاء أمام مجلس الوزراء ؟ إن إصدار هذا المرسوم يقانون

كان معاوية شاذة لتوفيق بين الأمور متعارضة فهو يحالف ليس ضد
النسبوية كما يخالف الإدراك السليم للأمور. وذلك بالإضافة إلى أنه يعتبر
استبداداً وضماً لمع التاجين، الصوريين لممارسة سلطاتهم عن غشيق بربهم
الشريعة الإسلامية.

وعقب تعيين مجلس العصاية على العرش بالطريقة التي أوصفها
مستشار حكومة على حاهر في ١٧ / ٩ / ١٩٥٢ وشكلت حكومة جديدة
برئاسة اللواء محمد سعيد قائد حركة الجيش، وهكذا تولى عبادة لجيش
السلطة بصورة مباشرة

ولقد صدرت الحكومة الجديدة إلى استصدار مشروع جديد يضمن لها
سيطرة على التوزيع الداخلي في البلاد، فصدر المرسوم بقانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٥٢ في شأن تعاون القوات المسلحة مع السلطات المدنية في
الحفاظ على الأمن ولقد نص في المادة الثالثة من هذا المرسوم بقانون

«إذا تمتثلت القوات المسلحة وفقاً للأحكام المتضمنة لتكفل مسؤولية
حفظ الأمن فوراً إلى هذه القوات ويشير القائد العسكري مسئولاً عن
إصدار التعليمات والأوامر الكلية بتطبيق هذا المرسوم »

« وتختص قوات اليوأس في هذه الحالة لأوامر القائد العسكري
عليها لتسيير مطلب منها من محنة.»

وكان مضمون هذا القانون هو الضلوع الأولى لتدخل قوات لجيش
بحسب إرادتها عن حفظ الأمن الداخلي وإخضاع قوات اليوأس لأوامر القيادة
العسكرية. وجاء ذلك بعد عكفها أيضاً في شؤون السلطة القضائية وذلك

بصدور لرسوم يقامون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٢ للمصارف في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ والمصوب بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٢ للمصارف في ١٧ أغسطس سنة وذلك بإضافة ملادة جديدة إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ بعدم الأحكام المرفقة وهي المادة (٦) رابعة ونصها كالتالي

«ويجوز في نزاع المحكمة المنصوص عليها في الفقرة ثمانية من ملادة (٦) عسكرية من ضباط يكون عددهم خمسة على الأقل رتبة الرقيب من رتبة نقيباني الأعمام عن رتبة اليورباني».

١. وتتبع أمام هذه المحكمة فيها يتدخل بمثل الدعوى وبحكم فيها وتتخذ بتولية الفروع المعمول بها أمام المجلس العسكرية.

«ويجوز أن يقوم بمباشرة الدعوى أمام هذه المحكمة أحد أعضاء النيابة العامة».

وبموجب هذا التمديد أثيرت نوع جديد من المحاكم لاستثنائية المشككة من خمسة من ضباط الجيش ليس لدى أحد منهم دراسة قانونية أو خلفية قضائية، ويُنظر بهؤلاء الضباط العسكريين محاكمة المدنيين المصريين طبقاً لنصوص قانون المجالس العسكرية وهو أصلاً القانونين المطبقين بالقرارات الحسنة وكان أول ضلعية هذه المحاكم الاستثنائية أثيرت من خلال لتسريح بمصانع كثر الدول الذين حكم عليها بالإعدام وفقد هذه الحكم في نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٥٢. وتلى محاكمة كثر الدول بتجريم من لشباب المدنيين المفتوحين وطلبة الجامعة والعمال النقابيين أمام هذه المجالس العسكرية بمهمة معارضتهم للنظام العسكري وبحكم على معظمهم بالأشغال

الشاقة ونسجن لحد تغلوج بين ثلاث وعشر سموات بذلك في
نقضيا أرقام ٤٩٠ لسنة ١٩٥٢ عسكرية عليا رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٢
عسكرية عليا ٥٩٩ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا ٦٠٢ لسنة ١٩٥٢ عسكرية
عليا ٢٦١ سنة ١٩٥٤ عسكرية عليا

كما صدر المرسوم بقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٢ في ١٢ نوفمبر
سنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المخذة لحماية حركة ٢٢ برلية سنة ١٩٥٢
بصر في مادته الأولى على أن يعتبر من أعمال السيادة وفقاً للمادة ٧ من
قانون مجلس الدولة والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء كل تشهير اتخذه أو
يتخذه القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش التي قامت
في ٢٣ برلية سنة ١٩٥٢ بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها إذ
تخذ هذا التدبير في مدة استمر ستة أشهر من ذلك التاريخ، وتنتهي هذه
بشور بانتهاء هذا الأجل

ومضى ذلك أنه لا يمكن لتمام القضاء على فرار يتخذه القائد
بعدم للقوات المسلحة في هذا المصالح وتخصيصه

وهكذا انتهك الحكم الجديد الذي استولوا على السلطة باسم الحرية
وحماية يستند المبادئ الأساسية في المجتمع المصري وفرضوا بسطاتهم
المختلفة في الصيغة العسكرية البحتة وأصبحت القوات المسلحة رقابون
لأحكام لمرقية في الأساس الذي تستند إليه السلطة، ولهذا أصبح يستند
سنة ١٩٢٣ لا قيمة له من وجهة نظرهم، إذ أنه قد أصبح مصدر المشاكل
ولتقيديان مثلاً لأن العناصر الديمقراطية في البلاد كانوا دائماً يرجعون

إلى بصورة الدستور ويستقنون إليها في مطالبهم تلك أنه في خلال امره
 عشرة من ٢٢ يولية ١٩٥٢ حتى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ أصدر حكاه مصر
 لعدد عديدة من التشريعات التي مستشاروهم القانونيون أمها صدرت
 طبقاً لأحكام دستور سنة ١٩٢٣. وحاولوا جهد طاعتهم إمتاع شعب مصر
 أن هذه القوانين قد صدرت طبقاً لهذا الدستور رغم أنهم لم يندمو أي
 أسس قانونية لهذا الإمتاع. فكل هذه التشريعات التي صدرت خلال هذه
 الفترة ستنفذ إلى المادة (٤١) من هذا الدستور التي تنص للسلطة
 التنفيذية في حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير وفيما هي أبواب نظام
 البرلمان إصدار مراسيم لها قوة القانون. واشترطت المادة ألا تكون هذه
 لمراسيم مخالفة للدستور، كما اشترطت دعوة البرلمان إلى اجتماع غير
 هادئ لغرض هذه المراسيم عليه وهو أمر لم يتحقق بل تمردوا معالفة

الباب الثاني

نظام الحكم العسكري بعد

إلغاء دستور سنة ١٩٢٣

ستمر الحكام العسكريون في استخدام المادة (٤٦) من دستور ١٩٢٢ كأساس لكافة التشريعات التي أصدروها واستمرت المحافظة على توجهة الدستورية جالما أمكن ذلك فوق الوقوع في مخالفات معصومة. إلا أنه كان من الصعوبة بمكان الاستمرار في هذا الوضع فوضعت لجمعية عسكرية نهاية لهذا التبرير التشريعي بإصدار إعلان دستوري في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش يقضي بإلغاء دستور سنة ١٩٢٢ وقد برز قائد المجموعة العسكرية هذا إلغاء بقوله إن الفساد قد عم أنحاء البلاد نتيجة لوجود الملك اسفل الفساد لحياة السياسية في البلاد وتطور الحياة البرلمانية. كما أعلنوا عقب إلغاء دستور ١٩٢٢ أن السبب الرئيسى لتصور هذا الدستور هو هذه الامتيازات الاستثنائية التي يمنحها هذا الدستور للحاكم الأمر الذى أصبح مع الحياة الدستورية السليمة مستحيلة. كما فكروا في هذا لإعلان الدستوري أيضا في النظام البرلماني لدستور ١٩٢٢ كان مثالا لأن السلطة التنفيذية لم تكن في الواقع مسئلة أمام البرلمان بل إن البرلمان كان ضابطاً لها وكانت هي بدورها الآداة التي يستخدمها الملك لتحقيق مخططاته

كما أكد هذا البيان الدستوري أنه من الضروري استبدال هذا الدستور بدستور جديد يحترم الشعب كمصدر حقيقى لكل السلطات، وبعد اليوم بعد ذلك فإن الحكومة سوف تقوم بتشكيل لجنة لوضع دستور جديد

يرى فوق عليه -شعب، وأنه ميراثي عند وضع هذا الدستور تفادى كل تعيب
لوجودة مر الدستور القديم طبقاً لرغبة الشعب الذي يتطلع إلى قامة حياة
مستوية سليمة، وأضاف السان أنه في خلال فترة الانتقال بلزوم
للمحصر بدستور جديد، فإن كافة سلطات الدولة سوف توكل إلى
حكومه أقسمت باسم الله وأمام الشعب المحافظة على مصباح كافة
أولي شعبه دون تغيير وهذا في نطاق المبادئ الدستورية الأساسية

لقد تم الإعلان الدستوري الصادر في ١ سبتمبر سنة ١٩٥٢ لبدء
فترة انتدابية تتولى خلالها الحكومة كافة السلطات، وأوضح البيان أن هذه
الفترة ضرورية سوف يتمها صدور دستور جديد، إلا أن رئيس حركة
الجيش أعلن في ١٧ يناير ١٩٥٢ مد فترة الانتقال ثلاث سنوات

في تاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بتشكيل لجنة مشروع
دستور مكتبة من خمسة أعضاء معينين.

وفي ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ صدر المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٣ بقضى بتعديل المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة في شأن التدابير
المتخذة بحماية حركة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ والنظام القائم عليها، فعدلت المادة
الأولى من هذا القانون على الوجه التالي

يعتبر من أعمال السيادة وفقاً للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة
والمادة ٨ من قانون نظام القضاء كل شجير أشعة أو يشغله لثقت لعدم
الفرق سلطة باعتباره رئيس حركة الجيش التي قامت في ٢٢ يوليو سنة
١٩٥٢ مقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها إذا استعد هذا لتدمير
في مدة لا تجاوز سنة من ذلك التاريخ

كما صدر في التاريخ ذاته المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ في

شأن من الأحزاب السياسية التي حثرت على أعضاء الأحزاب السياسية
والمتمتعين إليها التقييم بقى نشاط حرسى على أية صورة كانت، كما حثرت
نكروا أحزاب سياسية جديدة

كذلك حثرت فى ذات التاريخ المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢
باعتبار المراسيم بقوانين الصادرة فى المادة من ٢٧ بولاية سنة ١٩٥٢ إلى
١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قائمة من تاريخ صنعوها وذلك فيما عدا المرسوم
بالتدوين رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بأحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها
قانون العقوبات والمرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ ببيان لإجراء
شئ تتبع أمام مجلس الأحكام المخصوص فيعتبر أن غير قانونى

وبالحالة فى هذا المخصوص أن القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ الذى
صدر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ بمقاب الوزراء فى حالة مخالفتهم أى حكم
من أحكام الدستور أو تعريض سلامة الدولة أو أمنها للخطر أو التأثير على
للحياة أو العمل فى الانتسابات. كما أن القانون رقم ١٢٧ الذى صدر فى
لتاريخ نفسه ينظم الإجراءات التى تتبع أمام مجلس الأحكام المخصوص
لفاض بمحاكمة الوزراء وطريقة تشكيله.

هذه هى الإجراءات التى اتخذتها السلطات العسكرية فى بداية فترة
الانتقال.

وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ قام الحاكم العسكري بإصدار أمره
العسكري رقم (٧) والقاضى بإلغاء تراخيص الصحف التالية
المطبعة، النديرة، الكاتبة، الملايين، والواجب، المعارضة،
الميدان

وفي المنشور من قبله سنة ١٩٥٢ أصدر القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية وقائد ثورة الجيش إعلاناً دستورياً جاء به

« بـ رغبة في تثبيت قواعد الحكم أثناء فترة الانتقال وتنظيم الحقوق وواجبات لجميع المواطنين، ولكي تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لها الإنتاج الخمر والتمردى بها إلى المستوى الذى ترجوه له جميعا فاسى اطر باسم الشعب عن حكم البلاد في فترة الانتقال سيكون وفقاً للأحكام التالية

(ثم لورد إحدى عشر مادة)

ثم ذكر في نهاية هذا الإعلان الدستورى

«أهنا المواطنين إننى إذ أعلن لكم هذه المبادئ والأحكام لا يسعنى إلا أن أعلن أيضاً عن إيماني المطلق بضرورة قيام نظام دستورى ديمقراطى كامل أثمر فترة الانتقال وبضرورة توفير حياة كريمة ومستقبل مشرف باسم لنا جميعاً، علينا جميعاً أن نساهم فى هذا ولله رلى التوفيق»

وبالحالة على هذا الإعلان الدستورى أنه لم يصدر من القائد عام للقوات المسلحة بصفته ونياً للحركة الجيش كما فى حالة الإعلان الدستورى الذى أصدره بإسقاط دستور سنة ١٩٢٤ وأما صدر بصفتك قائداً لثورة مصر.

وواضح أن الهدف من هذا المنشور الملقب هو الرقعة فى تثبيت لمرء الحكم العسكرى وإعطاء النظام الجديد شكلاً شريعياً، إلا أن لشرعية

لا يمكن تعقيتها والوصول إليها إلا عن طريق هيئة الناضية، وهو أمر لم يتم
في مصر لاقبل ولا بعد إعلان هذا الدستور المؤقت

وقد نص هذا الدستور المؤقت في مادته الأولى على أن : جميع
السلطات مضمونها الأمة ، وهو شعار ومبدأ ، إلا أنه لا يمكن ذكر هذا
المبدأ الدستوري النظري دون تحقيق أي مفهوم عملي له ، وزيادة على ذلك
فإن المواد الثمانية التي وردت بهذا الدستور المؤقت تنهك مبدأ الأمة مصدر
كل سلطات

المادة الثانية من هذا الدستور المؤقت تنص على أن : المصريون
لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، وبملاحظة أن
نص المادة الأولى من هذا الدستور صحيح ، فالمصريون لدى القانون سوي ، إلا أنهم
لا يتمتعون بحقوقهم فهم متساوون في الواقع من ناحية حرمانهم من
حقوقهم

المادة الثالثة تنص على أن : الحرية الشخصية وحرية الرأي
مكفولتان في حدود القانون والملكية والمنازل حرمة وفق أحكام القانون ،

وبملاحظة أن نصوص أن انتهاك الحرية الشخصية وحرية الرأي لم
يحدث في ظل أي نظام سابق فكيف انتهكت في ظل نظام حكم الجهاد في
هذه الفترة ، لقد انتهكت حرمة المنازل في ظل هذا النظام فكيف لم تنتهك
من قبل

وأين هي حرية الشخصية وسيادة القانون عندما نجد في هذه الفترة
أكثر من خمسة آلاف من المعارضين في معسكرات الاعتقال والمجون

وأبى هي حرية الرأي وقد جرد عديد من المصريين المعارضين من جنسيتهم، المصرية أثناء إقامتهم بالخارج بسوجب التراوات وزارية
كما تمس المادة السابقة من هذا الإعلان الدستوري على أن
«القضاء مستقل لا سلطان عليه يغير القانون وتصدر أحكامه وتنفذ
وفق القانون باسم الأمة».

والواقع أن مبدأ استقلال القضاء قد انتهك قبل صدور هذا الإعلان
الدستوري فكما سبق أن أوضحنا صدر المرسوم بقانون رقم لسنة ٢٧٧
لسنة ١٩٥٢ في ١٢ / ١١ / ١٩٥٢ في شأن التدابير المتخذة بحماية حركة
٢٢ بداية سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها واعتبر من أعمال السيادة كل
تدبير اتخذه لويستذه القائد العام للقوات المسلحة بقصد حماية هذه الحركة
ونظام القائم عليها إذا اتخذ هذا التدبير في مدة لا تتجاوز سنة أشهر
وبموجب المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ أصبحت هذه مدة من
ذلك التاريخ

وقد أضيفت المادة الثالثة من هذا الإعلان الدستوري على مبدئين
المرسومين بقانونين صفة الاستمرار طوال فترة الانتقال والتي استمرت
حتى يناير سنة ١٩٥٦ بنصها على أن «يشكل قائد الثورة بمجلس قيادة
الثورة أعمال السيادة العليا وصلة خاصة بالتدابير التي يراها ضرورية
لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه وحقوق شعب البلاد
وعربهم» وتنص المادة التاسعة على أن «يتولى مجلس عموم
سلطة التشريعية» كما تنص المادة العاشرة على أن «يتولى مجلس
لوزراء والوزراء» كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية».

وهو هذه الميزة تستلزم أن يستخلص أنه فيما تعطي المادة الثامنة
 قائد مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وتعطي المادة التاسعة مجلس
 الوزراء، وكان مكرراً من صياغة الحديث أعضاء مجلس الوزراء، يستند
 التشريعي كما تعطيه المادة المباشرة أعمال السلطة التنفيذية هي هذه
 بقوله، لم يتم تتجمع فيه كافة السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية
 في جهاز واحد وهو أمر يتعارض مع المبادئ الأساسية للديمقراطية
 لقد ذكر الفيلسوف «لوك» أن منح السلطة التنفيذية لهؤلاء الذين
 يمارسون سلطة التشريعية يؤدي إلى خلق سلطة جديدة لها حل
 تنهالها بغير سواء عند إصداره أو عند تطبيقه وهذا يؤدي إلى خلق نظام
 تتعارض مصالحه مع مصالح المجتمع ويهدف إلى المحافظة على سلطة
 الحكومة

كما ذكر «مونتسكيو» إذا خربت السلطة التنفيذية والسلطة
 التشريعية في أيدي ذات الأشخاص فإن هذا يعني وأد الحرية، إذ أن هذه
 سلطة أو هذه الأجهزة سوف يصدر ويطبق القانون بصورة تعسفية.

وتنص المادة الأخيرة من هذا الإعلان الدستوري على أنه «يتألف
 من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر في السياسية العامة
 للدولة وما يتصل بها من مقترحات ويناقش ما يرى مناقشته من
 تصرفات كل زعيم في وزارته».

هنا وصفا في النصائري في أعضاء مجلس قيادة الثورة قد ضحكوا
 المراكز البرورية المهمة فنية رقابة هذه تلك التي حاولت المادة الحادية عشرة
 من الإعلان النص عليها ؟

إد اصمنا إلى ذلك أن إصدار هذا الإعلان الدستوري بم صاحبه
إبقاء الأحكام الترفية التي فرضت على جميع أعضاء الثلاث منذ ٢٦ يناير
سنة ١٩٥٢ فبنا يستطيع أن يقرر أن هذا الإعلان قد قضى مماماً على كل
لمبادئ الدستورية والديمقراطية في مصر

وعقب صدور هذا الإعلان قامت الحكومة باتخاذ خطوة أخرى تريد
من تدخل القوات المسلحة في الحياة المدنية والإدارية والنضائية، فصدر
لرسم بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٢ في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ بناء على
إعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٢ بتحويل جهاز البوليس
العربي سنة رجال الضبط القضائي فنص على أن

يكون الضباط القائمين بأعمال دواجنات البوليس العربي سنة
رجال ضبط القضائي بالنسبة للإعمال والواجبات التي يكلفون بها من
القيادة عامة للقوات المسلحة.

وهكذا، توسعت سلطة البوليس العربي الذي كانت مهمته قاصرة على
رعاية وضبط أفراد القوات المسلحة الذين يتكونون القوامين العسكرية
دامت سلطانهم إلى الأفراد المدنيين بموجب هذا الرسم بقانون

وفي ١٨ يونيو سنة ١٩٥٢ أصدر مجلس قيادة الثورة إعلاناً
بشورياً آخر حدد فيه سلطة الشينيات التي ارتكبتها أسرة محمد علي في
مصر كان أولها إعرلق إسماعيل في ملذاته وإغراق البلاد بالغتالي من بيوت
عرصتها للحراب، ثم جاء توقيع قنم هذه الصورة من الحيانة اسافرة من
مبيل محاميه على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال لتعمر القريه العباس

على العرش الذي استجد بإهداء البلاد على أهلها. وقد فاق هاروق كل من سبقه في هذه الشجرة فاقري وقبره ويطي وقبره وكثر، محط بمسح نهايته ومسيره، فإن البلاد أن تعهد من كل لث من فثار العبودية لنس لمصت عليه نتيجة لهذه الأوضاع، فتطو اليوم باسم الشعب

أولا إنداء النظام الملكي وحكم أميرة محمد طي مع بعض الألب من أفواه هذه الأميرة.

ثانها إعلان الجمهورية ويتولى الرئيس اللواء «أركان هرب» محمد نجيب قائد الثورة ورئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته لصاية في ظل الدستور المؤقت

ثالثا يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في تصديق نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد

برغم كل الجهود التي لوشت على الحريات عقب صدور هذا الإعلان يستورد، ورغم تشكيل مجالس عسكرية لملكمة الدين المعارضين للنظام، إلا أن المطالبة بإقامة الحياة الديمقراطية وتوحيده الحريات الأساسية قد تزدادت وانتشرت الأمر الذي اضطر معه مجلس قيادة الثورة إلى إصدار قراره في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء محكمة الثورة وقد نصت المادة الثامنة من هذا القرار على إنشاء محكمة الثورة التي تمتد اختصاصها إلى كل الأعمال التي تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للبلدة وكل الأنشطة الموجهة ضد الحكومة القائمة في السلطة وضد المبادئ الثورية وكل فعند يشجع على نيلها السياسي حتى لو كان هذا الفعل قد ارتكب قبل إنشاء

هذه المحكمة وبالإضافة إلى ذلك قبل مجلس قيادة الثورة له الحق في حالة
أي أمر مهما كانت طبيعته إلى محكمة الثورة حتى لو كانت إحدى المحاكم
العادية أو العسكرية قد شرعت في منحه بشرط ألا يكون الحكم قد صدر
بمحصنة

وهكذا يكون هذا القرار الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ قد
فُسخ على كل الأساس التي تقوم عليها المحاكمات العادية فالقرار الصادر
بإنشاء محكمة الثورة قد صدر عن مجلس قيادة الثورة، ومجلس قيادة
الثورة أن يكون إثر هذه المحكمة أي أمر مهما كانت طبيعته، وتشكل محكمة
الثورة من ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، كما يقرر مجلس قيادة
الثورة بالتصديق على الأحكام الصادرة من هذه المحكمة

كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من هذا القرار، لظاهر
بإنشاء محكمة الثورة على أنه لا يجوز رد المحكمة لر أحد أعضائها، ونصت
المادة الثامنة على أنه لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة من هذه المحكمة،
كما لا يجوز الاعتراض على الإجراءات التي تتبع أمامها

وبما نضع في اعتبارنا ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا القرار
والتي تطول للمحكمة سلطة الحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو
المؤقتة والسجن ومصادرة الأموال، نستطيع أن نعرف مدى الخطورة التي
تتمثلها هذه النصيحة على الضمانات الأساسية للمحاكمات العادية

هذا بالإضافة إلى أن القرار الصادر بتشكيل هذه المحكمة لم يمس
على وجوب حضور محامي مع متهم

وهي لواقع عام ١٩٥٤ حدث انقسام داخل مجلس قيادة الثورة، فقد

رأى بعض أعضائه أنه أصبح من المستحيل الاستمرار في حكم البلاد بهذه الصورة الاستثنائية، وطالبوا بوجوب اتخاذ خطوات عاجلة للمعودة إلى الحياة البرلمانية، ونتيجة لذلك أعلن مجلس قيادة الثورة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ قراراً بحل اللواء محمد نجيب وإخفاؤه من كل مسئولياته وبعي به كباشي جمال عهد الناصر رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للوزراء.

وقد أظهر حل اللواء نجيب بصورة واضحة نمو وتزايد المعارضة للحكم العسكري المطلق، فحق إزاحة إنهاء الاستبداد قامت استمارات المطالبة بوضع نهاية فورية للأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين والسماح للسياسيين واتخاذ خطوات عملية محددة وعسريّة للإعداد لانتخابات جمعية تأسيسية تكلف بوضع دستور ديمقراطي جديد، وانضم هذه من جمود والضياع إلى الشعب وأيدوا هذه المطالب، كما أيد عهد من أساندة لجماعات هذه المطالب، كما أصبحت الجمعية العمومية للمعاصي لرائها الشهيرة التي تؤيد فيها تلك المطالب الشعبية.

شعر جمال عهد الناصر ومؤيدوه أنهم يفقدون السيطرة على الجيش ولبله ككل فشرروا التراجع مؤقتاً وأعلنوا اللواء نجيب إلى منصبه بسلطانه السابقة، وفي الخامس من مارس سنة ١٩٥٤ أقر مجلس قيادة الثورة عودة النظام البرلماني وفي السادس والعشرين من مارس اتخذ قرار تفصيلي يؤكد العودة المبكرة إلى الحياة البرلمانية وإجراء انتخابات قبل الثالث والعشرين من شهر يولية ١٩٥٤ وإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات يشهر واحد وعودة الجيش إلى مكانه قبل إجراء هذه الانتخابات وخلال الأيام التالية لإصدار هذه القرارات عدد أحداء العربية

والديكتاتورية إلى تخويق ضابط الجيش وأبلغهم أن عودة الجيش إلى تكاته يعنى الفناء لكل الضباط الذين اشتركوا في انقلاب يونيو ١٩٥٢ وأن القدر من السلطة القويتين يعنى بداية المحاكمات التي سوف يتهم بها ضباط بحركة ويحكم عليهم بالإعدام. كما قاموا باستئجار خدمات بعض رؤساء نقابات العمال لإحداث الارتباك في الشارع المصري فرفعوا وسائل المواصلات في البلاد وقام أعضاء هيئة التحرير وبعض منظمات الشباب وفي منظمات شعبة عسكرية بسيطر عليها ضباط السلطة بتكليف مظاهرات في دواير القاهرة المصرية من وسائل المواصلات، مستخدمين القويات والعمولات والمكبروفات وهتفون ضد الحياة الدستورية ويناديون ببناء الأحكام العرفية وسقوط الحرية وإلغاء الإجراءات التي اتخذت بقاء عهد الناصر في السلطة. وقد تطالت الحياة في البلاد مدة ثلاثة أيام وفي هذه الفترة تمكن جمال عبد الناصر من كسب عدد من ضباط الجيش إلى جانبه نتيجة لعملية الترميم التي قام بها معارضوه وفي أول أبريل سنة ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة إلغاء القرارات التي اتخذت في الخامس والسادس والعشرون من مارس وإبقاء الموقف على ماكان عليه بعد هذه القرارات.

وبخلل تنفيذ هذه الأوامر حدد إقامة اللواء محمد نجيب بمنزله وحظ به قائد الحركة العسكرية بإنشائه إجراءات تصفية ضد هؤلاء الذين قاموا بتأييد عودة الحياة الدستورية في البلاد خلال شهر مارس ١٩٥٤

وبهذا تولى جمال عبد الناصر كافة السلطات وعين رئيساً
للرؤساء بدلاً من اللواء محمد نجيب الذي أصبح رئيساً شكلياً
لجمهورية، كما أصبح جمال عبد الناصر الرئيس الفعلي بحسب قيادة
الثورة

وقد بقى اللواء نجيب في منصبه الشكلي لفترة إلى أن هدأت
الأمور فقرر مجلس قيادة الثورة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ طرده محمد
نجيب من جميع المناصب التي يشغلها على أن يبقى منصب رئيس
الجمهورية شرفياً، ولم يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة السيد بكباشي
أركان حزب جمال عبد الناصر حسين في تولى كافة السلطات
لحالية

كما أصدر مجلس قيادة الثورة في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٤ قراراً
بإلغاء سبب استثنائي خاصاً لمجرد النكاح في وجود أفكار مضادة للثنام
العسكري منهم أو لأنهم طالبوا بعودة الحياة الدستورية

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤
الذي قضى في مائة الأولى بحل مجلس نقابة المحامين وبوقف العمل
بمؤامره من ٧٠ إلى ٧٨ من قانون الممارسة رقم لسنة ١٩٤٤ وهو المواد التي
توجب عقد الجمعية العمومية للمحامين وإجراء انتخابات لأعضاء المجلس
والنقيب

كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يقوم بإلغاء مجلس
النقابة بكامل سلطاته واختصاصاته مجلس مؤقت يصدر بتشكيله قراراً من
وزير العدل

ولقد صدر هذا القانون نتيجة لوقف نقابة المحامين خلال أزمة مارس سنة ١٩٥٤ وليس بقصد إعادة النظر في التوافق المنظمة لهنة جماعة رؤساء قواعده جديدة لهذه الهيئة كما ورد بالفتوة إلايضاحة لهذا ندوب

وقد سبق أن أرحمنا أن النظام الجديد قد استخدم مرة (١١) سنة ١٩٢٣ كناسس لكافة التراسيم بقوانين التي أصدرها منذ استقلاله على السلطة واستمر هذا الوضع حتى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ عندما صدر إعلان الدستوري الذي ألغى بمقتضاها دستور سنة ١٩٢٢ ولقيام فترة انتقالية تتولى خلالها الحكومة كافة السلطات، فأصبحت التراسيم بقوانين تصدر على أساس الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وعندما صدر الإعلان الدستوري القاضي بعد فترة الانتقال ثلاث سنوات في ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ أصبحت التراسيم بقوانين تصدر على الأساس إعلان الدستوري الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ والإعلان الدستوري الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ وعندما صدر الدستور أزيلت بموجب الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٢، أصبحت التراسيم بقوانين تصدر بناء على هذا الإعلان الدستوري وعندما ألغى النظام الملكي في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ بموجب الإعلان الدستوري الصادر في هذا التاريخ أصبحت بقوانين تصدر على أساس الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ والإعلان الدستوري الصادر في ١٨ سنة ١٩٥٣ وعندما أضحى اللواء محمد نجيب من منصبه بموجب القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ أصبحت القوانين تصدر بناء على

إعلان بمسوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣، والإعلان الدستوري
 الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣، وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر
 في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ويتأرخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ صدر
 القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار الراسم ومنه في مادته
 الأولى من أن يصدر مجلس الوزراء قرارات في المسائل التي تخص
 الميزانية والمواضع التي جرى العمل على صدورها بمراسيم. يستمر
 الحال على هذه الصورة حتى شهر يونيو سنة ١٩٥٦

الكتاب الثالث

تمتوز سنة ١٩٥٦

وفي ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ أُلغى الدستور القديم كما صدر في ٢ مارس سنة ١٩٥٦ القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم حاشرة حقوق سياسية لدى أصبحت إليه أحكام جديدة بموجب القانون رقم ٢٣ في ٢ مايو سنة ١٩٥٦ والذي أضيفت بموجبه فقرة جديدة إلى المادة (٧٢) من هذا القانون والتي تنص على أنه في حالات الاستفتاء يجوز للساحب الذي يوجد في مدينة أو قرية غير المدينة أو القرية المقيد اسمه فيها أن يقدم رأيه أمام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التي يوجد فيها، بشرط أن يقدم لهذه اللجنة شهادة الانتخابية. وقد وردت المذكرة الإيضاحية لمرفقة بهذا القانون عند التعديل المذكور أن الملاحظات التي تدرج للاستفتاء هي رئاسة الجمهورية أو المسائل المهمة التي تتعلق بمصالح الدولة العليا، ولا كان من المصلحة العامة أن يساهم بإبداء الرأي فيها أكبر عدد من المواطنين وأن يتكفل التشريع بتفسير ذلك عليهم إلى أبعد حد ممكن مع بهذا فإن الأمر يقتضي إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٤ سالفه نذكر بحيث يتسنى للناخب في حالة الاستفتاء أن يقدم رأيه أمام لجنة الاستفتاء بالمدينة أو القرية التي يوجد بها

وفي ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ أصدر مجلس الوزراء قراره بدمج نصبي للاستفتاء على الدستور وإرياسة الجمهورية والذي نص في مادته

الثانية على تجرى صلباً الاستفتاء يوم السبت الثالث والعشرين من شهر يولية سنة ١٩٥٦. وذلك تطبيقاً لأحكام المادة (١٩٦) من الدستور. طبقاً في ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ والتي تنص على أنه يصل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء - والذي حددته المادة (١٩٣) بحرم صوت الثالث والعشرون من شهر يولية ١٩٥٦. كما نصت المادة (١٩٤) على أن يجرى في التاريخ المذكور استفتاء لرئاسة الجمهورية ولتبدأ مدة الرئاسة مباشرة مهام منصبها من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

وفي ١٦ يولية سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ لغايات بمطوية مجلس الأمة الذي اشترط في مادته الثالث لمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة أن يكون مصرياً مقيماً في أحد جداول الانتخابيات وأن يكون مُصنفاً للقراءة والكتابة وأن يكون بالغاً من عمر ثلاثين سنة ميلادية وألا يكون متصفاً إلى الأسرة التي كانت تتولى الملك في مصر.

وفي ١٣ يولية سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء.

وفي ٢٠ يولية سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٥ بإلغاء الأحكام العرفية التي كانت قد فرضت على البلاد منذ ٣٦ يناير سنة ١٩٥٢. ومن مادته الثالثة على ألا يسمح أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون القرض منه الطعن في أي إعلان أو تصرف أو أمر أو تعيين أو قرار أو وجه عام في عمل أموت به أو بولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية.

وبلحظ أن إلغاء الأحكام العرفية قد تم قبل أيام من إجراء الاستفتاء على دستور سنة ١٩٥٦، وعلى رئاسة الجمهورية، إلا أن مجلس قيادة الثورة في اجتماعه الأخير لم يقرّ أن تعود الصلاحيات كاملة إلى مرعش المبرور، فاستمر في نشر اجتماع له يوم ٢٢ يونيو ١٩٥٢ لقرره الذي حوّل فيه لوزير الداخلية خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بالدستور سلطة الأمر بإذبح تحت التفتيش الإداري لكل من صدرت ضدهم قرارات من مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموالهم أو بمرمانهم من حقوقهم السياسية أو بصرمانهم من صرف المواطن أو صدرت بإدانتهم أحكام من محاكم الثورة أو الفدر أو الشعب أو من صدرت بإدانتهم أحكام من المحاكم العسكرية في ذلهم المصرة بأمن الدولة في الخارج أو الداخل أو من صدرت لمراتب من السلطة القائمة على الأحكام العرفية بالقض عليهم وتصفيد إقامتهم في المدة من ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٢ حتى تاريخ العمل بالدستور، بقصد استمرار حماية الثورة والمحافظة على كيان البلاد ومن لدموا بشدة خلال فترة الانتقال

وقد أجرى الاستفتاء على الدستور الذي نشر في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٦ تطبيقاً لأحكام المادة (١٩٣) منه، وأعلنت مواصلة الشعب عليه بالتاريخ ذاته

وقد بره بهذا الدستور بعض المبادئ الجديدة والمستعملة والتي لم تكن ردة بدستور سنة ١٩٥٢، فالمادة (١٠) منه الخاصة بمشروع الميزانية العامة للدولة والتي نصّت على وجوب عرضها على مجلس الأمة قبل انتهاء

نسبة مالية بثلاثة أشهر على الأقل ليتم واعتماده والتي نصت على أن تقر
ميريه باباً باباً، وهو ما كان منصوباً عليه أيضاً في المادة (١٣٨) من
مستور ١٩٢٢، إلا أن مادة الدستور الجديدة قد أضحت فقرة ثانية تنص
على أنه «ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء أي تعديل في المشروع إلا بموافقة
لمكروما» وهو أمر لم يكن وارداً بدستور سنة ١٩٢٢

كما نصت المادة (١١٤) من دستور سنة ١٩٥٦ على أنه «لا يجوز
الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي الوظائف العامة» وهو أمر كانت
تنظمه القوانين في ظل دستور سنة ١٩٢٢

وبخصوص اختيار رئيس الجمهورية فقد نصت المادة (١٢١) من
الدستور الجديد على أن «يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة بعدد أعضائه
رئيساً لجمهورية ويخضع الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه ويخبر
المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة بعدد من أعطى
أصواتهم في الاستفتاء»

وقد حددت المادة (١٢٢) مدة الرئاسة بسبع سنوات ميلادية تبدأ من
تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ولم يرد بهذا الدستور أي تحديد لعدد لمرات
التي يجوز ترشيح فيها لرئاسة الجمهورية

وقد حذت المادة (١٢٣) من هذا الدستور رئيس الجمهورية حث
اقتراح القرضين والاعتراض عليها وإصدارها

كما نصت المادة (١٢٥) على أنه «إذا حدث فيما بين أمور انعقاد
مجلس الأمة أو في فترة جلته ما يوجب الأسراع في اتخاذ تدابير لاتحضر

ومن الأمور غير الطبيعية التي تُسبب عليها الدستور افساد وتلويح
ترتب عليها نتائج مدمرة، ما نصت عليه المادة (١٧١)
«يجوز تعيين القائد العام للقوات المسلحة وزيراً للحربية مع اجمع
بين الوظيفتين»

كما تروث المادة (١٩٠) من دستور سنة ١٩٥٦ على أن
«كل من قدرته القوائم والمراسيم والأوامر والقرارات
والأحكام لابد يصدر هذا الدستور، يبقى نافذاً، ومع ذلك يجوز، بدونها أو
تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور»
ونصت المادة (١٩١) منه على أن

«جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة، وجميع
لقرنين وقرارات التي تتصل بها وحسرت مكملة أو منظمة لها، وكذلك كل
ما صدر من الهيئات التي أسس المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات وأحكام،
وجميع إجراءات والأعمال والمصرفيات التي صدرت من هذه الهيئات أو من
أية هيئة أخرى من الهيئات التي أنشئت بقصد صيانة الثورة ونظام الحكم
لا يجوز العمل فيها أو المطالبة بإلغائها أو التمييز عنها بأي وجه من
الوجه، وأمام أي هيئة كانت.»

كذلك نصت المادة (١٩٢) من هذا الدستور أن

«يكرّم المواطنون اثناءاً قهرياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت
من أجلها الثورة ولحقت الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية
والاقتصادية والاجتماعية»

«بمجلس الاتحاد القومي الترشيع لعضوية مجلس الأمة».

«وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية».

وقد نصت المادة الصامخة من القانون رقم (٢٤٦) لسنة ١٩٥٦

الحاصر بعضوية مجلس الأمة على أن يقوم الاتحاد القومي بقمم طلبات الترشيع حلاف خمسة عشر يوماً عن تاريخ إقفال باب الترشيع كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يعد الاتحاد القومي كلفاً بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض له عليهم في كل دائرة انتخابية ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن

ولم يزل إجراء انتخابات أول مجلس أمة في ظل الدستور الجديد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل أحكام المادة الثالث من قانون عضوية مجلس الأمة الصادر بالقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ كأنه المادة السابقة تشترط فيه من يرفح لعضوية مجلس أمة أن يكون مصرياً وأن يكون اسمه مذكراً في أحد جداول الانتخاب وأن يكون محسناً للفرقة والكتابة وأن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية ولا يكون متعدي إلى الأسرة التي كانت تتولى الملك في مصر، فجاء تعديل جديد وأضاف شرطاً سامماً وهو ألا يكون من الأشخاص الذين أجهز لوزير الداخلية وبضمهم تمت التحفظ الإداري بمقتضى القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٦

وقد سبق أن بينا أن مجلس قيادة الثورة كان قد أصدر - في أحد اجتماع له - قراراً يفوض فيه لوزير الداخلية خلال عشر سنوات من تاريخ

والعمل بالدمور حلطة الأمر بالوضع تحت التحفظ الإداري لكل من صدرت
صدهم قرارات من مجلس قيادة الثورة بخصائر أموالهم أو بحرماتهم من
بحقوق لسياسة أو بحرماتهم من شرف الوطن أو صدرت بإدائهم
حكماء من محكمة الثورة أو الفدر أو الشعب أو من صدرت بإدائهم أحكام
من محاكم العسكرية في الجرائم المخيرة بأمن الدولة في الخارج أو
بداخل أو من صدرت قرارات من السلطة القائمة على إجراء الأحكام
العرفية بالقبض عليهم وتصفيد إقامتهم في مدة من ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢
حتى تاريخ العمل بالدمور، يقصد استمرار حماية الثورة والمحافظة على
كبار البلاد ممن قاموا الثورة خلال فترة الانتقال

وبموجب هذا التمديد الذي أدخل على القانون رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٦
حرم الكثيرين من قادة الفكر في مصر والممارسين للعمل السياسي من
الامتنع في أول انتخابات نيابية أجريت في ظل نظام ٢٢ يوليو، هذا
بالإضافة إلى إحضار كشوف الترشيح لرقابة الأشهاد القومى واستبعاد من
يرى هذا الاستبعادهم بقرار غير قابل الطعن فيه بأي طريق من طرق
الطعن

وبتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بدعوة
ساحبي لانتخاب أعضاء مجلس الأمة وعدد لإجراء عملية الانتخاب يوم
أربعاء الموافق ٢ من يوليو سنة ١٩٥٧

وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧ صدر قرار الجمهورية بتشكيل الاتحاد
القومى مصرى من مائة الأولى على أن يشكل الاتحاد القومى بمعدل من

تحقيق لأهداف التي قامت من أجلها الثورة وإحداث الجمهور لبناء أمة بـ:
 سبيل من التواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونص في مابث
 لتأني على أن يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الاتحاد القومي ونص في
 مابث لتأني على أن تنشأ لجنة مؤقتة تدعى «اللجنة التنفيذية للاتحاد
 القومى» يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الاتحاد القومى تتولى الترشيع
 بعضوية مجلس الأمة وفقا لأحكام الدستور والقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦.
 ونص في مابث الرابعة على أن تعرض لقرارات - اللجنة التنفيذية للاتحاد
 القومى على الرئيس خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها للتصديق
 عليها وهكذا وقد التزموا السياسي الوحيد والذي يتولى رئيس الجمهورية
 رئاسته ليتولى الترشيع بعضوية مجلس الأمة والذي يفسخ لقراره كل من
 يرغب ترشيح نفسه لهذا المجلس ولا حق له في الطعن عليها بأي وجه من
 وجوه الطعن

الباب الرابع

الدستور المؤقت للجمهورية
العربية المتحدة

ولم يستمر العمل بدستور سنة ١٩٥٦ سوى شهر، بعدما أُعطي
بوعدة بين مصر وسوريا في فبراير سنة ١٩٥٨. صدر في ٤ مارس سنة
١٩٥٨ دستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الذي عهد في مادته
ثالثة عشر على أن

«يُشرك السلطة التشريعية مجلس يسمّى مجلس الأمة، يحدد عدد
أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون
نصيبهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة
مصري».

كما نص في مادته (٢٢) الخاصة بمرجع الميزانية العامة للدولة على
مجلس الأمة

«ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء أي تعديل في المشروع إلا
بموافقة المحكمة».

كما نصت المادة (١٠) من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة
على أنه

«لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وشغل الوظائف العامة
ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى».

وبذلك نصت المادة (٥٢) من الدستور المؤقت للجمهورية العربية
معدة على أن

«يرأس الجمهورية أن يصدر تشريعاً أو قراراً مما يدخل اختصاص
أعضاء مجلس الأمة إذا ادعت الضرورة إلى اتخاذ في غياب المجلس
على أن يفرض عليه مرور انتقابه، فإنما اعتريه المجلس على أن أصدره
رئيس جمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ما فيه من تاريخ الإقرار»
وأخيراً نصت المادة (٧٢) من الدستور المؤقت للجمهورية العربية
شعده على أن

«يكون المواطنون اتحاداً قوياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية
وبحث جهود أبناء الأمة بقاءً سليماً من المزايا السياسية والاجتماعية
والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذه الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية»

وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٥٨ أصدر رئيس الجمهورية بمرية
لمتحدة لقراره بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حل الأحزاب والهيئات
السياسية في الأقاليم السودانية، والذي من في مادته الأولى على حل
الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حالياً في الأقاليم السودانية، ويحظر
تكوين أحزاب أو هيئات سياسية جديدة. ومن في مادته الثانية على المحظر
على أعضاء الأحزاب والهيئات السياسية المحلولة والمتمتعين إليها تقديم بأي
نشاط حزبي على أي صورة كانت. كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء
الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي.

ونصت المادة الثالثة على أن تكون أموال الأحزاب والهيئات السياسية
سواء بر الاتحاد القومي ونصت المادة الخامسة على أن كل من لديه مال

لأحد لأحزاب والهيئات السياسية الممثلة عليه أن يقدم عنها إقراراً خلال أسبوع ونصف للجنة السليمة على أن كل مخالفة للأحكام لمواد الأولى والثانية وخامسة يعاقب مرتكبها بالعصم من عشرة أيام إلى ثلاث سنوات ومعاملة لاتجانب ١٥-١٠ ليرة ويُلحَقُ هاتين العقوبتين.

وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ والذي يقصر عن الترشيح لمضوية مجلس إدارة النقابات بكافة أنواعها على الأعضاء العاملين في الاتحاد يقرس المستوفين لكافة الشروط المطلوبة في عضوية مجلس إدارة النقابات المرشحين بمضويتها

وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٥٨ الخاص بمحاكمة الوزراء في إقليم مصرى وسورى مصر في مادته الأولى على أن تتولى محاكمة الوزراء محكمة عيناً تتشكل من اثني عشر عضواً ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة بفترتين بصريق القرعة وستة من مختلري محكمة النقض ومحكمة التمييز يختار ثلاثة منهم بطريق القرعة مجلس القضاء الأعلى في كل إقليم. ونصت المادة الثالثة على أن يقوم بوظيفة الاسماء أمام المحكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة يتكلمهم المجلس بالاتفاق المبرر ومعدت المادة السادسة تجرسم التي يعاقب الوزراء عليها في حالة ارتكابهم إيها وهي لعبية لعظمى ومخالفة الأحكام الأساسية التي يقوم عليها دستور وبعض لتصرفات المالية واستغلال النفوذ والمخالفة العمدية للقوانين واللوائح

و لتأثير في القضاء والتدخل في العملية الاقتصادية أو الامتصاص كما
يرجع لقدر من مواد التكلفة إجراءات الاتهام والمحاكمة

ولما كان نظام الحكم بعد الوحدة بين مصر وسوريا قد قام على
أساس وجود وزراء مركزيين ووزراء متقديمين فقد أصدر رئيس جمهورية
العربية المتحدة بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ قراره رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨
في شأن اختصاصات ونظام العمل في الحكومة المركزية والمجلس
التقديمين وقد نص هذا القرار في مادته الأولى على أن يتولى الوزير
مركزي لإشراف على شؤون وزارة وعلى تنفيذ السياسة العامة التي
يضعها رئيس الجمهورية. ويكون مسئولا عن مباشرة مهام منصبه أمام
رئيس الجمهورية. ونصت المادة الثانية منه على أن تشكل لدى رئاسة
الجمهورية لجنة الشؤون التشريعية والتنفيذية والاقتصادية وشؤون الخدمات
العامة، وتعرض توصياتها على رئيس الجمهورية

ونصت المادة الثالثة على اختصاص اللجنة التشريعية بدراسة
مشروعات القوانين الخاصة بالميراثية وتختص اللجنة التنفيذية
بدراسة مسائل التنفيذية التي يشترط أن تصدر فيها لقرارات من
رئيس الجمهورية

ونصت المادة الرابعة على أن تختص اللجنة الاقتصادية بمبحث
وتصديق سياسة الاقتصادية وسياسة الإنتاج القومي وشؤون التسعين
ومناقشة مسائل الطاقة المتصلة بالاقتصاد القومي، وتختص لجنة الخدمات
العامة برسم وتنسيق سياسة الخدمات في الشؤون التعليمية والصحية
والاجتماعية وشؤون المرافق العامة

وحسب المادة الخامسة على أن يكون الوزير التنفيذي مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة والقوانين واللوائح في جميع أعمال الوزارة على إقتيم وكذلك عن حسن سير هذه الأعمال أمام رئيس الجمهورية

وحسب المادة السادسة على أن يقدم الوزير المركزي إلى رئاسة الجمهورية مشروعات القوانين ومشروعات القرارات المالية والمالية والمالية التنفيذية الخاصة بالرئيس الجمهورية. ويتولى كل وزير مركزي وضع برنامج تنفيذي لمشروعات اللازمة في وزارته ويعتمد هذا البرنامج بقرار من رئيس الجمهورية. على أن يقدم الوزير التنفيذي بالعمل على تنفيذ هذا البرنامج ويقدم للوزير المركزي تقارير دورية عن مدى سير مشروعاته ويهين ما تم منها.

وحسب المادة السابعة من القرار الجمهوري المذكور على أن يختص المجلس التنفيذي بدراسة وفحص الموضوعات التي تطلق والسياسة العامة للإقليم، على عرض رئيس المجلس التنفيذي توصياته المجلس على رئيس الجمهورية

وأخيراً نصت المادة الثامنة على أن تشكل بقرار من رئيس المجلس التنفيذي لجاناً للعمليات العامة والشؤون التنفيذية والاقتصادية لهذه المسائل ذات الطابع الإقليمي

وتطبيقاً لأحكام المادة (٧٢) من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٩ ببيان طريقة تكوين اللجان المحلية للاتحاد القروى في مدن

وقرى جمهورية العربية المتحدة والتي تضمن في مائتها الأولى على ان يوافق
 انطون من الجمهورية العربية المتحدة اتحاداً قومياً، يحمل على تحقيق
 رسالة، نفوس العرب وحدث الجهد لنهاء الأمة بناءً سليماً من السرحى
 سيادية والاجتماعية والاقتصادية. وذلك بإقامة جميع اشركى
 بهمقراطي تصامى متجوز من الاستقلال السياسى والاجبى
 والاقتصادى

وصحت المادة الثالثة من هذا القرار الجمهورى على كل من يشترى
 بهنسية الجمهورية العربية المتحدة من الذكور والإناث والفيدى فى جداول
 لانتخاب أن يوافق نفسه انتحاب أعضاء اللجان المحلية للاتحاد القومى
 فى المدن والقري، ومضى ذلك فى الاشتراك فى انتحاب الودات الأساسية
 بهذا الاتحاد القومى وهو التنظيم السياسى الوحيد أصبح إرالياً بالنسبة
 لجميع المواطنين المقيدين فى جداول الانتخابات

ولقد نصت المادة السادسة من هذا القرار الجمهورى على ان يقدم
 طلب ترشيح لعضوية اللجان المحلية للاتحاد القومى إلى مركز البوبس
 وشمال الطلبات إلى اللجنة المختصة التى يصدر بتشكيلها قرار جمهورى
 ولقوم اللجنة بجمع طلبات الترشيح وتعد كشفاً بأسماء المرشحي الذين لا
 تراعى طلبهم فى كل وحدة انتخابية ويكون قرارها فى هذا شئى نهائياً
 غير قابل للطعن بنى طريق من طريق الطعن

كما نصت المادة (٢٦) من القرار المذكور على معاقبة كل من كان
 «سمة مفيدة» بجداول الانتخاب وتحلف بغير عثر مقبول من ١٧-٢٠
 بصورة بمرامة لاندلور مائة قرش أو عشرة ايرقت سورية.

وبتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ أصدر رئيس الجمهورية لمصرية
لسدة قراره رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتقويض الشير عبد الحكيم عامر
نائب رئيس الجمهورية في سائرته بعض الاختصاصات التي كانت موكونة
أصلا لى رئيس للجمهورية

لمصنعة المادة الأولى من هذا القرار على أن يعمد إلى المظهر
عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية بالاختصاصات التالية

(١) رسم وتنسيق السياسة العامة في شئون الوحدة مع إقليمى جمهورية
مصرية المتحدة ومراقبة تنفيذها بعد اعتمادها

(٢) إشراف على تنفيذ السياسة العامة في الإقليم السورى ويكون مسئولا
عنها أمام رئيس الجمهورية

وبه لى سبيل ذلك

(٣) إصدار القرارات والأوامر التى يمتثل فى اختصاص رئيس
لجمهورية إصدارها بموجب القرارات والفقرات المائدة لى إقليم
السورى

(ب) اعتماد برامج المشروعات المزمعة للإقليم السورى فى حدود
الامتيازات المدرجة لها فى الميزانية ومابعة تنفيذها

(ج) النظر فى توصيات المجلس التنفيذي بالإقليم السورى وفى مشروعات
القوى وكذلك القرارات الخاصة بالميزانية المقترح تنفيذها فى حد
إقليم لبل عرضها على رئيس الجمهورية

رد) الإضرار على كل ما يتعلق بتنظيم المصالح والإدارات والهيئات
والمؤسسات العامة في الإقليم السوري.

وحسب المادة الثالثة على أن يكون الوزراء المنتخبين في إقليم
سوري مسؤولين أمام نائب رئيس الجمهورية في كل ما يتعلق بتنفيذ
مقرره.

ويلاحظ بالنسبة لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ في
شأن الاختصاصات ونظام العمل في الحكومة المركزية والمحسين
تقديريين، والقرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعويض الشير عبد الحكيم
عامر في مباشرة بعض هذه الاختصاصات، أنها قد ركزت السلطات
جميعها في أيدي رئيس الجمهورية وثانيه وقد أثبت تطور الأمور بعد ذلك
أن لقرار الأخير كان هو السبب الرئيسي في انفصال سوريا بحدود
بوحدة.

وبالتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بمرعية
المادة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة، وقد جاء بالمادة
الإيضاحية بملحق بهذا القانون.

«إن ملكية الصحف للوسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي أمر لا
يمكن منه في مجتمع نموذجي ضروره بأشباره مجتمعا مستقر طيفا
أشتر كفا تدريجيا بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لازمة بحد
قومي يوجه للعمل الوضع الإيجابي إثنى بناء المجتمع على أساس من مبادئ
شعب وبمجموعه مسؤوليات لتعمل إقامة هذا البناء»

«وإذا كان مع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية الثورة باعتباره أحد الطرق القوية إلى إقامة ديمقراطية حقة. من هذا يستتبعه ما نلبي ألا يكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه. لأن قوة هذه الوسائل ومبادئها مما لا يمكنه أحد، بوجود أي سيطرة لاستهداف مصانع لشعب على هذه القوة تستطيع أن تخرج بها إلى الحريات قد يكون لها أثرها المظلم على سلامة بناء المجتمع كما أن مجرد وجود مثل هذه السيطرة بشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه.»

«وبس هناك من يجادل في أن ملكية الشعب لإدارة الترجية الأساسية وهي الصحافة، هي المصالح الوحيد من هذه الاستقلالات كما أنها تضمن الثابت لحرية الصحافة الحقيقية بضمومها الأصل وهي حق الشعب في أن يتابع مجريات الحوادث بالانكار وحقه في إبداء رأيه فيها وتوجيهها بما يتفق برأيه.»

«وهي هذا النوع يتعلق للصحافة وشعبها في المجتمع الجديد باعتبارى جزءاً من التنظيم الشعبي الذي لا يخصص للجهاز الإدارى، وإنما هو سلطة ترجية ومشاركة فعالة في بناء المجتمع شأنها في ذلك شأن غيرها من سلطات الديمقراطية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى ومجلس الأمة.»

«وكات هذه هي المبادئ التي استقرى بها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ مصرىة والتي بها تتأكد ملكية وسيلة التوجيه الكبرى رضى بها يعضاً تتأكد المبادئ الأصلية للديمقراطية والحريات وهي نظمها حرية الصحافة.»

«وترتبها على هذا كان من المعتمد على المشروع أن يتعرض بالنظم
منكية. لصحف كما يتعرض أيضاً كما يحق أن يتوفر لكل من يصدر به
الخدمة العامة الجليلة الشأن تمكيناً لرسالتها من أن يتقدم على غير نحو
تتحقق به أهداف المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني.»

وبعد المادة الأولى من هذا القرار يقانونه على أنه لا يجوز إصدار
الصحف إلا بترخيص من الاتحاد القومي. ويقصد بالصحف من تطبيق
أحكام هذا القانون الجرائد والمجلات ومئات الطبوعات التي تصدر باسم
واحد بصفة يومية ويشتري من ذلك المجلات والمجلات التي تصدرها
الهيئات العامة والجمعيات العلمية والتجارية كما أريدت هذه المادة على
أصحاب الصحف التي تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على
ترخيص من الاتحاد القومي خلال ثلثي يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون
ونصت المادة الثانية على أنه لا يجوز العمل في الصحافة إلا لمن يحصل على
ترخيص بذلك من الاتحاد القومي وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت هذا
القانون الحصول على هذا الترخيص خلال أربعة أيام يوماً من تاريخ العمل
بهذا القانون

وبعد المادة الثالثة على أن تزول إلى الاتحاد القومي منكية الصحف
أولية بجميع ملحقاتها وينقل إليها ما أسماها من حقوق ومطالبهم من
الترخيص وذلك مقابل ترخيصهم بقيمتها مقدرة وفقاً لأحكام هذا القانون
صحف دار الأهرام صحف دار أخبار اليوم صحف دار روز بربطه
صحف دار الهلال

وأضافت المادة أنه يعتبر من ملحقات الصحف سوجه خاص من روز

الصحف والآلات والأجهزة المعدة لطبعها ونشرها ومؤسسات الطباعة
و لإعلان والتوزيع المتصلة بها

وبعدت المادة السادسة من هذا القانون على أن يشكل الاتحاد
نقابة من مؤسسات خاصة بإدارة الصحف التي يملكها ويعين بكل مؤسسة
مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة الصحف المنسوبة

وبعدت المادة السابعة أن يعين لكل مجلس إدارة رئيس ومجلس منسب
أو أكثر ويتولى المجلس نهاية عن الاتحاد القومي مباشرة جميع التصرفات
القانونية

كما أوضحت المادة الثامنة أنه لا يجوز للشخص أو الهيئة التي كانت
تدير الصحيفة أن تباشر أي عمل فيها كما لا يجوز لأي موظف أن يقوم بأي
عمل من الأعمال الداخلية في اختصاص مجلس الإدارة أو المصنوع، المطلوب
لا يتفويض منه

وبعدت المادة (١١) من هذا القانون على أن كل مخالفة لأحكام هذا
النظام يعاقب مرتكبها بالعصم مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة
جنيه أو بحدوى هاتين المقروبتين

وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الاتحاد القومي
بإنشاء مؤسسة خاصة بإدارة صحف دار الأهرام ودار الهلال تسمى
«مؤسسة لأهرام والهلال» كما قرر إنشاء مؤسسة خاصة لصحف دار
أخبار ليوم تسمى «مؤسسة الأخبار» ومؤسسة خاصة لصحف دار روز

البرصفا تسمى مؤقتة وقد اليوسف» بالإضافة إلى مؤسسة «دار التحرير» وعين أعضاء «مجالس إدارتها ورفقاتها والأعضاء المنتخبين فيه

ورغم أن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٥٨ قد نص في مادته الثالثة جبراً على أن سولي ليستة لتشريعة مجلس يسمى مجلس الأمة يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية على أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري مجلس الأمة المصري، إلا أن الناصر الصالح بمجلس الأمة لم يصدر إلا في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٠ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ ونص في مادته الأولى على أن

«يسمى مجلس الأمة للانتخاب حسبةً للأولاد عادية لا يقل عددها عن ثلاثة ويخدم دور الانتخاب مدة شهر على الأقل».

بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ١٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ - دعوة مجلس الأمة للانتخاب نص في مادته الأولى على أن

«مجلس الأمة مدعو للانتخاب ابتداء من ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٠ الساعة التاسعة صباحاً، موعد افتتاح دور الانتخاب للعامي الأول».

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤٤ لسنة ١٩٦٠ بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ لدعوة مجلس الأمة للانتخاب في دور الانتخاب بعدى الثاني

وُحيداً صدر قرار رئيس الجمهورية رقم لسنة ١٩٦١ في ٥ جريد
سنة ١٩٦١ بدعوة مجلس الأمة لتلقيها انعقاد من ١١ أبريل سنة ١٩٦١
ساعة سبعة مساءً موعد افتتاح دور الانعقاد الثالث وكان هذا هو آخر
دور انعقاد لمجلس الأمة في ظل الوحدة بين مصر وسوريا

الباب الخامس

فترة ما بين انتهاء الوحدة بين مصر

وسوريا وهدور دستور سورية سنة ١٩٦١

بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وبعد إتمام الوحدة بين مصر وسوريا
 سادس أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٦ الذي ألغى
 بموجبه القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٦ في شقي مجلس الأمة وقرر هذا
 إلغاء ما ورد بالمذكرة الإيضاحية المرفقة بهذا القانون من أن يهاب لدى
 صدر مساء السبت ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بتنظيم العمل للشعب في
 جمهورية عربية المتحدة على نحو يكفل تجميع القوى الوضعية بمقر طياً
 لتضمن مسئولية الثورة الاجتماعية قد حدد خطوات واضحة لتأمين استقامة
 هذه الثورة الاجتماعية إلى أهدافها العظيمة من بينها أن يجتمع بالانتخاب
 عبر مؤتمر وطني القوى الشعبية بقصد ميثاقا للعمل الوطني لنظم
 لنضال على خطوطه العريضة بقوة الجماهير وعلوها الثوري. ومن يريب أن
 تجرى الانتخابات العامة للجان التأسيسية للاتحاد القومي على مدى ميثاق
 العمل لنظم ومن هذه الجوانب التأسيسية وطريقة الانتخابات يكتمل
 المؤتمر لعام للاتحاد القومي. ليصبح السلطة الشعبية العليا لدى
 ويتوس بهذه الصفة تحديد طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية
 المتحدة

رأى هات المذكرة الإيضاحية

«ومن التحققة الثابتة أن الثورة الاجتماعية خطت مرحلتها العظمى

بمجموعة القرارات الاشتراكية التي صدرت في شهر يولية سنة ١٩٦١ لأمر
سدي يحث اوصافاً جديدة في النضال الوطني .

«كذلك مما ترتب على هذا من ضرورة إعادة تنظيم العمل الشعبي،
وما صدره قبل السيلسي الصابر يوم السبت الرابع من نوفمبر
سنة ١٩٦١»

«من ذلك كله أصبح محتملاً أن تنتهي مهمة مجلس الأمة في تشكيله
الذي كان قائماً قبل هذه التطورات العويقة الأثر .»

«وما من جدال في مجلس الأمة قد أدى خدمات جليلة للوطن في
مرحلة الكفاح الذي باشر خلالها عمله. ولكن المسلم به أن المرحلة الجديدة
من الكفاح وفي مرحلة الثورة الشعبية تقتضي العودة إلى الشعب ليكن به
المحور المطلق والعمل فيمن يسيهم منه في المرحلة الجديدة الخامسة من
النضال الاجتماعي.»

«ولهذا على ذلك فقد أصدر رئيس الجمهورية قراراً بقانون يتضمن
النص على إنشاء القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ كما أصدر رئيس
الجمهورية قراراً جمهورياً بإلغاء القرارات رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٦٠ رقم
١٣٧٢ لسنة ١٩٦٠»

«على ذلك فإن المواد المتعلقة بالمشور المؤقت المحكم في جمهورية
لغربية لشدة. وذلك الدستور الذي صدر في شهر فبراير سنة ١٩٤٨ نقى
بأحكامها حقوقاً حتى تنتهي السلطة الشعبية الممنحة من وضع دستور . ثم
جديد»

وودت التاريخ (٧ نوفمبر سنة ١٩٦١) أصدر رئيس الجمهورية لمر ر
رقم ١٦٥٩ لسنة ١٩٦١ بإلغاء القوانين رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٦٠ بحديد
عدد أعضاء مجلس الأمة ورقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦٠ بانتشار أعضاء مجلس
أمة .

وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ أصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية لبعض الأشخاص.
لدى نص في مادته الأولى على أن

«تلق مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية سواء
كانت بالنسبة إلى النقابات والجمعيات على اختلاف أنواعها أو المجالس
والهيئات مدة عشر سنوات بالنسبة إلى الأشخاص الآتي ذكرهم

(١) الذين أجاز بعضهم تحت الاحتفظ الإداري بمقتضى لقرار
لصاير من مجلس قيادة الثورة في ٢٤ يونيو ١٩٥٦

(٢) الذين أتممت قبلهم أحد التدابير المشار إليها في البدين ٧، ٦
من المادة من القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام الجزائية
والبدين ١، ٤ من المادة ٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة
طوارئ خلال الفترة من ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٦ بتاريخ العمل بهذا القانون

(٣) الذي حدثت ملكيتهم الزراعية استناداً إلى المرسوم بقانون رقم
٧٨ لسنة ١٩٥٢

(٤) الذين تحدثت ملكيتهم الزراعية استناداً إلى القانون ١٢٧ لسنة
١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ويستثنى من هؤلاء من
يصدر بتحديد أصنامهم قرار من رئيس الجمهورية .

وليعتد السامع والسابع من المادة ٢ من القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية ينص على أنه
«يجوز للحاكم العسكري العام أن يستدعي إعلان أو يأمُر كتابي أو شفوي لتدابير الأتية

٦- لأمر بإعادة الأشخاص المولودين أو المولودين في غير الجهة التي يقومون فيها إلى مقر ولايتهم أو وطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقدمهم إلى تلك الجهة أو الأمر بأن يكون يدهم تذاكر لإثبات الشخصية أو الجنس بالإقامة

٧ - الأمر بالقبض واعتقال قوى الشبهة أو المخطرين على الأمن والنظام العام بوضعهم في مكان آمن ،

والهذان ١ ٤ من المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تنص على أن

«لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يستدعي بأمر كتابي أو شفوي لتدابير الأتية

١ - وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والحركة في أسلكتهم في النظام العام واعتقالهم والتوقيض من تنفيذ للأشخاص والأماكن دون التقييد بقوانين الإجراءات البسيطة وكذلك مكاتب أي شخص يتقيد أي عمل من الأعمال

٤ - الامتياز على أي منقول أو عقار والأمر بقرض «بحرامه» على شركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المسجلة والتي تمتحق على ما تسوأل عليه أو على ما تقرر عليه المراسم

ويمكن توسيع سلطة ٢٢ يولييه في حالات العزل السياسي ولم بعد قاصراً على حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة بل أصبح شاملاً مباشرة حقوق سياسية وكافة الحقوق الانتخابية سواء كانت بالنسبة إلى الذات أو لجهة أو المجالس أو الهيئات

وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٢ أصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل المؤتمر الوطني للقرى الشعبية نص في مادته الأولى على أن يتشكل من

(أ) (١٥٠٠) عضو يتم انتخابهم من قطاعات الشعب المختلفة وإلى لقرى بورد في الحق المرفق بالقانون والتي حددت ممثلي فلاحين (٣٧٩) عضواً والعمال (٢٠٠) عضو والرأسمالية الوطنية (١٥٠) عضواً، وأعضاء استشارات المهنة والموظفون غير التمتع إلى قطاعات والقطاع لتسائي (٤٦٠) عضواً - والعمال وما في مستواها والاطبة (٢٦٠) عضواً

(ب) أعضاء اللجنة التأسيسية للمؤتمر الوطني للقرى الشعبية الصادر يوم القرار الجمهوري رقم ١٧٨٩ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ والذي بلغ عددهم (٢٥٠) عضواً، والتيين معاً كلاجتماع مساء يوم السبت ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ في مقر الجمعيات مجلس الأمة

وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢ على أن يحرص على أن يحرص مشروع الميثاق الوطني لدراسة وإقراره، ونصت المادة العامة على أن يحرص من مباشرة صليات انتخاب المؤتمر الوطني أو الترشيح به الأشخاص المحرومون من مباشرة الحقوق السياسية أو لوقوف حائهم في مباشرةها ويعتصم أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٦، أو القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ ونصت المادة الثالثة على تأليف لجان بقرار من وزير له صلية تقام بالفصل في طلبات الترشيح وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن. ونصت المادة الخامسة عشر على أن يحرص رئيس الجمهورية لقراراً باعتماد نتيجة الانتخاب

وتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ صدر إعلان دستوري بشأن تنظيم سياسي لسلطات الدولة العليا مؤسساً على قرار المؤتمر الوطني للامم لشعبية في ٣٠ من هوية سنة ١٩٦٢ بإقرار الميثاق ودعماً لتنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا إلى أن يتم إقرار الدستور الدائم للجمهورية بعربية شديدة

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية المرفقة بهذا الإعلان أن الميثاق الذي أقره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية قد أنهى ما كان يمكن تسميته بفترة الانتقال وفتح مرحلة جديدة هي مرحلة البناء الوطني وقد خصص لبيان فصلاً كاملاً من فصوله عن الديمقراطية السلطوية، إيماناً بدور مدبة جديراً وعيقاً لا يجعل منها مجرد كلمة للاستهلاك السياسي، وإن جعل منها أسير حياة حسنة للجذور في حركة النضال الشعبي لقد وضع

مبتلى للديمقراطية ضماناتها الأكيدة وفي مقصدها جماعية القيادة وبقاء
على ذلك فلقد قرر رئيس الجمهورية أن يعطي سلطات موصى إلى مجلس
الرئاسة، يعتبر الهيئة العليا لسلطة الدولة ويتولى رسم سياستها وتخطيط
الوصول إليها

رصدت المادة الأولى من هذا الإعلان الدستوري على أن يكون
التنظيم العام لسلطات العليا في الدولة ورئيس الدولة، مجلس الرئاسة،
والمجلس التنفيذي .

رصدت المادة الثامنة منه على أن يقر مجلس الرئاسة جميع مسائل
والقرارات التي ينص الدستور الثالث والقروانين والقرارات على
اختصاص رئيس الجمهورية بها، وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا
الإعلان

رصدت المادة الثالثة عشر على أن المجلس التنفيذي هو الهيئة
التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتكون من رئيس المجلس التنفيذي والوزراء،
رصدت المادة السابعة عشر على اختصاصات المجلس التنفيذي ومن
بها عدد من مشروعات القوانين والقرارات لمرضاها على مجلس
الرئاسة وهذا مشروع الميزانية العامة للدولة

رصدت المادة (٢) من الإعلان الدستوري على أن تنبئ أحكام
للمستمر اعزفت ملية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان حتى يتم
وضع الدستور النهائي للدولة

وبتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم

٢٦ ٧ سنة ١٩٦٢ بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد لاشهر كى
عربى ساء على مرار المؤتمر الوطنى القوى الشعبية بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٦٢
بتفويض رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة عليا مؤقتة للاتحاد لاشهر كى ومد
ثم هـ تشكيل برناسة رئيس الجمهورية وعصوية ثمانية عشر، أحد عشر
سليم من سباط الجيش الجماهيرى وسبعة من المدنيين المتعاونين معهم

وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ أصدر رئيس الجمهورية قرار
بترتيب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مجلس الأمة الذى نص فى مادته
أولى على يتألف مجلس الأمة من (٢٥) عضوا يختارون بطريق الانتخاب
لسرى عام ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين شعاب
والفلاحين

ومن بين الشروط التى اشترطتها المادة الخامسة من هذا القانون
فمن يرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون عضواً كاملاً فى الاتحاد
لاشتراكى لعربى

وتنص المادة الخامسة عشر على أنه إذا تساوى فى الحصول على
أكبر عدد من الأصوات أكثر من مرشحين أحدهم من العمال والفلاحين
انتخب العامل والفلاح وأعيد الانتخاب بين الآخرين وإذا تساوى فى
الحصول على أكبر عدد من الأصوات العمال والفلاحين أعيد الانتخاب بينهم
وبعدهم

كما نصت المادة الثامنة عشر على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية
مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة وتعتبر وظيفة عامة فى تطبيق أحكام

هذا القانون كل عمل يستحق صاحبه مرتبة أو مكافأة من الحكومة أو
لمجالس محلية وكذا وظائف العدد والمشاريع

وأجيزت المواد ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦ حق كل نائب أن يطلب إبطال
الانتخاب الذي حصل في دائرته بعريضة يقدمها إلى رئيس مجلس الأمة
خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب ويحيل رئيس مجلس
الأمة الطعن في صحة العضوية إلى رئيس محكمة النقض، وبعد أن تتم
لمحكمة إجراء مات التحقيق في الطعن يرسل رئيسها تقريراً بنتيجة التحقيق
إلى رئيس مجلس الأمة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ إحالة الطعن إلى
المحكمة

ونصت المادة ٢٧ من القانون على اختصاص مجلس الأمة بالفصل
في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة
طعون المقدمة إلى مجلس الأمة وذلك بناء على إحالة من رئيسه وتعرض
نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في الطعن ولا تعتبر العضوية باطلة إلا
بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، ويجب الفصل في طعن خلال
سنتين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس

وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ أصدر رئيس الجمهورية قراره
بالتقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ بتمهيد المادتين ١٨، ٢٠ من القانون رقم ١٤٨
سنة ١٩٦٣، في شأن مجلس الأمة فأنضاف فترة جديدة إلى مدة الناقبة
هي

«ويستمرر لاسموزار عضوية أعضاء المجلس المنتخبين من بين العمان

و يلاحظ أن بطولاً مستقطبين والصفة التي تم منحهم بالاحسان بها ،
كما عدل المادة (١٨) فتصبحت

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة،
وتعتبر وظيفة عامة هي تطبيق أحكام هذه القانون

أ - كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الحكومة أو
المجالس المحلية

ب - كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الجامعات أو
من الهيئات والمؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً أو فنياً
مديرها أو كادرها و هيئات التدريس والبحوث بها

ج - وظائف العمد والمشايع »

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية المجالس المحلية
رجل واحد والمشايع »

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢

بتاريخ ٣٠ يومية سنة ١٩٦٢ صدر قرار المجلس الوطني بقوى
لشعبية بالقرار الميثاق الوطني الذي رسم فيه الشعب إطار حياته ومبادئ
لمجتمع الجديد الذي يريده نفسه وأوضح المبادئ والقيم التي تقوم عليها
حياة هذا المجتمع »

و استكمالاً للتنظيم السياسي على مدى من عملية العمل شري
ببرها الميثاق الوطني، كان لابد من إقامة حياة ديمقراطية سليمة يصلح بها
لمجتمع حياته السياسية ويظهرها معاً تصاحبها خلال نكسة الماضي، باعتبار

الديمقراطية ليست في حقيقتها إلا توكيداً لسيادة الشعب بمجموعة ووضوح
المسئولية كلها في يده من أجل تحقيق أهدافه.

مرتبطاً على ذلك كان لزاماً أن تفتح أبواب العمل السياسي لمرضى
مصرانيين لجماعة الشعب التي طال حرمانها في الماضي والتي حكم
عليها بسبب دكتاتورية الرجعية أن تعزل قهراً عن الحياة السياسية وكان
مستوراً أن تتأخذ هذه الجماعة فرصتها الكاملة بالسرعة الممكنة من
ممارسة الديمقراطية السلمية ومن هنا صدر قانون مجلس الأمة .

وبتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٤ أنشأ رئيس الجمهورية شعبلاً جديداً
على المادة الخامسة من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ الخاصة بشروط
الترشيح لعضوية مجلس الأمة فضاف إلى الشرط الخاص الذي كان
يشترط أن يكون المرشح عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي العربي، أن
تكون له ممتلكات على عيشته هذه مدة سنة على الأقل كما أضاف ثلاث
شروط أخرى وهي ألا تكون أملكه وأمواله قد فرضت عليها الحراسة وفقاً
لأحكام القانون رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨،
وأن يكون ممن صدرت ممتلكاتهم الرضائية وفقاً لأحكام قوانين الإصلاح
الزراعي، وأن يكون ممن طبقت عليهم القوانين الاشتراكية فيما يزيد على
مبلغ عشرة آلاف جنيه

وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ أصدر رئيس الجمهورية قانون رقم
١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بتسريع الدعوة، نص على
ما يلي الأتي على أنه يجوز إقرار من رئيس الجمهورية المجلس على
الأشخاص الأتي ذكرهم وحجزهم في مكان معين

(١) الذين سبوا واعتقلهم في فترة من ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ إلى

مارس ١٩٦٤

(٢) الذين طبق في شتمهم أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢

مشار إليه ولم يفسر استقروا من أحكامه

(٣) الذين طبق في شتمهم أحكام القوانين الاشتراكية

(٤) الذين مرصت على أموالهم وممتلكاتهم الحراسة وفقاً لأحكام

نظام رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ يشرح حالة الطوارئ

(٥) الذين صدرت ضدهم أحكام من محاكم أمن الدولة الجزائرية أو

بعبارة

كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يكون للنيابة العامة
على التحقيق بصايات والجمع المفسرة باسم الحكومة من جهة المخرج والد خذ
وجرائم المرفوعات بجانب السلطات المختصة لها سلطات قاضي التحقيق
ومستشار إحصاء ولا تتقيد هي ذلك بتقيد المصروف عليها في لادون
إجراءات، خاصة بتفتيش المنازل وتفتيش الأشخاص أو وجوب حضور
المحامين بحق الاطلاع على التحقيق أو وجوب الفصل في الدعوى والطببات
في ظرف أربع وعشرين ساعة ليرحق المصروف على حصر من أورد في التحقيق
أو وجوب حضور امر تفتيش حسب أو وجوب حضور المتهم أثناء تفتيش
منزله أو وجوب حضور المتهم أثناء اطلاع قاضي التحقيق على لادون في
المسرحه أو وجوب حضور محام المتهم أثناء استجوابه أو حق طلاع
محامي المتهم على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو حق شتم
في الاتصال باسم بالدافع عنه بدون حضور أحد، كما لا تتقيد النيابة في

محصرون هذه الجرائم بما نصت عليه المادة (١٤٢) من قانون إجرامات جنائية بانتهاء الحبس الاحتياطي بمضي خمسة عشر يوماً على حبس المتهم وما نصت عليه المادة (١٤٢) من ذلك القانون بموجب عرض المتهم على حرية المشورة بعد انقضاء مدة خمسة وأربعين يوماً على حبسه وعلى ذلك تكون لعقود الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ قد صدرت معظم القضايا القانونية التي اشترطتها مواد قانون الإجرامات بالنسبة للقضايا والتحقيقات وتجهيز حبس المتهم في هذه الجرائم

نصت الفقرتان الثالثة والرابعة من هذه المادة على اختصاص محاكم من دولة وفيها المشكلة من ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف بنظر هذه الجرائم وما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى على أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل هذه المحكمة من ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف ومن ضباط من الضباط القادة كما يجوز له تليقها من ثلاثة من الضباط القادة ونطبق المحكمة في هذه الحالة الإجراءت التي يحددها رئيس الجمهورية في أمر التشكيل كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه لا يجوز الطعن بقراراته من الوجهة في الأحكام الصادرة من هذه المحكمة، ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية

ونصت المادة الثالثة من هذا القانون على أنه يجوز تخويل من رئيس الجمهورية لمرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين تأتي عملاً بقصد إيقاف العمل والنشأة أو الإضرار بالمصالح القومية للدولة

وصحت المادة للرايعة على أنه لا يجوز الطعن بأي وجه من وجوه
أحد أية جهة كانت في قرارات رئيس الجمهورية الصادرة وفقاً لأحكام هذا
القانون

كما نصت المادة العاشرة على معاقبة كل من يخالف قرارات
الصدرية من رئيس الجمهورية بالجس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات
وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين

وكان صدور هذا القانون تمهيداً لصدر قرار رئيس الجمهورية رقم
١٧١٦ لسنة ١٩٦٤ م/ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ بإنهاء حالة الطوارئ في
أراضي الجمهورية العربية المتحدة فصر هذا القانون على كالة بسطات
الاستثنائية التي يفرضها قانون الطوارئ لرئيس الجمهورية وأصبحت البلاد
تخضع لحالة طوارئ دائمة بالنسبة لجرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي
وغير ثم بقرعات وفي الإلغاء الظاهرية لحالة الطوارئ

الباب السادس

في ظل دستور سنة ١٩٦١

تاريخ ٢٤ مارس ١٩٦٤ صدر دستور جديد مصر في مادته الأخيرة (مادة ١٦١) على أن ينقضي العمل بالدستور المؤقت الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٥٨ وبالإعلان الدستوري بشأن التنظيم النيابي بسنابر اليوم اعلم أصدر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

قد نصت المادة الأولى من هذا الدستور على أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تصديق قوى الشعب العاملة كما نصت المادة الثالثة على أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى شعب هي التي تقبم الاتحاد الاشتراكي ليكون السلطة عملة الشعب وبداية لإمكانات الثورة والعاصمة هي قيم الديمقراطية السليمة. ونصت المادة التاسعة على أن الأساس الاقتصادي للدولة هو اشتراكي كما نصت المادة الثانية عشر على أن يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج في حين نصت المادة الثالثة عشر على أن أشكال الملكية هي ملكية الدولة وملكية تعاونية والملكية الخاصة هي القطاع الخاص من غير استغلال.

وقد نصت المادة (٤٩) من دستور سنة ١٩٦١ على أن يشترط أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة على الأقل من العمال والفلاحين، ورئيس جمهورية في بعض عدد من الأعضاء لا يزيد عددهم على عشرة أعضاء ونصت المادة (٦٢) من الدستور الجديد على أن يختص مجلس الأمة

بالتفصل في صحة عضوية أعضائه وتحتصر محكمة عليا بموجب القانون
باسمها في صحة الطعون المقدمة إلى مجلس الأمة. وذلك بناء على إحالة
من رئيسه وتعرض محكمة التحقيق على المجلس للتفصل في بعض ولا
تعتبر تعسرية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس

ونصت المادة (٦٨) على أنه لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة
ونصت المادة (٧٦) على وجوب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على
لجنة تسمى بـ «لجنة الميزانية» بتمهين على الأكل لبحثه واقتضائه وتقرر
بمروية بأنها لا يجوز لمجلس الأمة إجراء تعديل في المشروع إلا
بمروية محكمة

ونصت المادة (٨١) على أن لمجلس الأمة حق سحب الثقة من الحكومة
أو أعضاء منها

ونصت المادة (٩٤) على أنه لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء
مجلس الأمة إلا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه بناء على اقتراح
عشرين من الأعضاء وذلك إذا ثبتت الثقة والاعتبار أو فشل بواجبات
عضوية أو لقد صفة العامل والفلاح والتي انتخب على أساسها أو نقص
في حصر جلسات مجلس الأمة أو لجانه

كما نصت المادة (٩٦) على أنه لا يجوز المبح بين عضوية مجلس
لجنة ونواب الوظائف العامة في الحكومة ومعدلات الإدارة المعنية.

ونصت المادة (١٠٢) من دستور سنة ١٩٦٤ على أن يرشح مجلس
لجنة رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين للاستفتاء فيه ويتم

ترشيح في مجلس الأمة لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على مواطني لاستفتاءاتهم فيه. ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء. ونصت المادة (١٠٧) على أن لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس جمهورية أو أكثر، ويعقدهم من مصاديقهم.

وقد نصت المادة (١١٦) من الدستور على أن لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها.

ونصت المادة (١١٩) على أنه إذا حدث فيما بين دورات انعقاد مجلس الأمة لفترة منه ما يوجب الإسراع في اتخاذ إجراءات لا تشمل التأخير جاز رئيس جمهورية أن يصدر في شكله قرارات لها قوة القانون. ويحب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ، إذا كان المجلس قائماً. وفي أول اجتماع له في جلسة لعل، فإذا لم تعرض زال بائراً بجمعي ما كان لها من قوة القانون، بل غير حاجة إلى إصدار أمر بذلك، إما إذا عرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان بها من قوة القانون من تاريخ الاعتراض.

ونصت المادة (١٢٠) من دستور سنة ١٩٦١ على أنه

«رئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية ، بناء على منح من مجلس الأمة من يصدر قرارات لها قوة القانون و يجب أن يكون منح من وحدة محددة أن معنى موضوعات هذه القرارات والأسس التي يقوم عليها

ومبما يتعلق بتعديل الدستور مصت المادة (١٦٥) على أنه

«نكل من رئيس الجمهورية ومجلس الأمة طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد دستور، ويجب أن يتكرر في طلب التعديل المراد المخطوب تجنبها واسباب الدعية على هذا التعديل»

«فرد كان الطالب صناديق من مجلس الأمة ويجب أن يكون موافق من ثلث أعضاء المجلس على الأقل»

«على جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بتعبئة أعضائه، وإذا رفض الطلب لايجوز إعادة طلب تعديل المادة قبل مضي سنة على هذا الرفض»

«رد، وافق مجلس الأمة على مبدأ التعديل، يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة المواد المراد تعديلها فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس اعتبر نافذة من تاريخ الموافقة»

وتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بدعوة الفاضلين لإبداء الرأي في الاستفتاء على رواية الجمهورية الذي جرى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٦٥

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ أصدر رئيس الجمهورية القرار بتداول رتب ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بمنس الدولة والذي من في مادته الأولى على أنه

لرئيس الجمهورية أن يستعمل الحق المخول له بمقتضى المادة الأولى

من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ مشق بعض التدابير الخاصة بأمر ندوة
بأنسنة إلى أي شخص من الأشخاص الذين سبق لسلطات الضبط
و تحقيق ضبطهم أو الضبط عليهم، وذلك في في جرائم التامر ضد أمن
سولة والجرائم المرتبطة بها والتي لم اكتشفها في الفترة مابين ١٠ مايو
سنة ١٩٦٥ وأخر سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

دولة أن يطبق في شأنهم التدابير الخاصة بوضع أموالهم وممتلكاتهم
تحت مرساة .

ولا يلتزم الطعن بأي وجه من الوجوه في الأوامر والقرارات التي
أصدرتها سلطات الضبط والتحقيق قبل العمل بهذا القانون .

كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن

١٧٠٠٠٠ الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أي جهة كانت في قرارات
رئيس الجمهورية الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ صدر فاجد الأحكام العسكرية رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٦ الذي حدد في مادته الرابعة الأشخاص الفاضلين لأحكامه من
ضباط القوات المسلحة وضباط الصف والجنود وطلبة الكليات العسكرية
ومراكز تدريب المهني العسكري وأفراد الحرب والقوات العسكرية، من
يشكل بأمر رئيس الجمهورية تشيئة خدمة عامة أو خاصة أو وطنية،
ومسكبي ممتلكات القيمة أو الملقين بهم والمحقين بالمسكبي أثناء خدمة
مدر وكل منس يعمل في وزارة الحربية أو في خدمة القوات المسلحة على
أي وجه كان

كما نصت المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية على سريان حكمه على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية

١ - الجرائم التي ترتكب ضد أمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة

(وقد أُلغيت هذه الفقرة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨).

٢ - لجرائم المصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية والوطنية

(وقد أُلغيت أيضاً هذه الفقرة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨)

٣ - الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو إحصاء أو النسخ أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو الأشياء أو لحوادث تنسب لها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت

(وقد عدلت هذه الفقرة فأصبحت الفقرة (أ) من المادة بصيغتها الحالية كلمة لأشياء الواردة بعد كلمة الأماكن، بموجب القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ كما أضيفت فقرة (ب) بموجب هذا القانون)

٤ - جرائم التي تقع على مصحات ومهمات وأسطحة وذخائر وبنائات وأسرار لقوات المسلحة.

ونصت المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن

«مع مراعاة أحكام المادة السابقة تسري أحكام هذا القانون على الجرائم المصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (الجرائم المضمنة بلaws الدولة في الخارج والدخول) تنسب بحال إلى أعضاء العسكريين بقرار من رئيس الجمهورية

وقد استبدلت هذه المادة بنص آخر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢
مما أصبح نصه

تسرى أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في سائر
الآراء ونشأ من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وما يرتبط بها من جرّم
والتي تعاقب في القضايا العسكرية بقرار من رئيس الجمهورية +

الرئيس الجمهورية متى أعطيت حالة الطوارئ أو بحمل من القضاء
عسكرياً أو من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون
ص ٤

ويؤرخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦
بمضافة مادة جديدة برقم ٢ مكرّد إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن
بعض التدابير الخاصة بأمر الدولة نصها كالتالي

المادة ٢ مكرّد - يجوز لرئيس الجمهورية أن يقرر بإتباع الأحكام
النصوص عليها في هذا القانون بالنسبة للجنايات الأخرى المنصوص عليها
في قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها التي ترتكب من أحد الأشخاص
المبينين في المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون جريمة مناهضة للنظم
الأساسية للبلاد أو المساس بمصالحها القومية .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية المرتبطة بهذا القانون

صدر القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة
بأمر الدولة ونص في المادة الثانية على أن تكون لعمامة العامة سمات
خاصة هي تمتع بعض الجنايات التي حدتها وتحتصر بفقر هذه الجنايات

وما يكرى مرتباً بها من جرائم أخرى محكمة أمن الدولة عليه تشكل من ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف ويجوز لرؤس الجمهورية من يامر بشكر هذه المحكمة من ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف ومن صدرت من القضاة كما يحوز له تشكيلها من ثلاثة من أعضاء
بمادة ١

وقد استبعد القانون بهذا النص من يقرر السرعة في نظر هذه قضايا وفي تعقيبها وصدر الحكم فيها، وتظلاً لأهميتها وما لها من مساهمة بالثمن الأساسية للدولة وحلقة مصالحها القومية »

وقد رتب في هذه الاعتبارات تتوافر كذلك بالنسبة لجميع القضايا وما يرتبط بها جرائم أخرى يرتكبها الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى وبمادة من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٤ لا تنجز في الفترة الأخيرة من أن ما زالت تملك من المخزونات صافد غيرها بالتصدي للثبات شديداً الجاريف وما بدأ من محاولات الانتفاض للرجوع على الثورة الاجتماعية باستمررت لتفكر والاضطراب مما يحمق تقدم الجماهير نحو الملاحم في المجتمع الاشتراكي المتطور »

وبذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق وهو يتضمن إضافة مادة جديدة في القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٤ برقم ٩ مكرراً ومقتضاهما تسري أحكام هذه القوانين على جميع الجرائم التي تقع من هؤلاء الأشخاص »

الباب السابع

تعزيز رئيس الجمهورية في إهد
قرارات لها قوة القانون

بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٧ صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بعد موافقة مجلس الأمة بتقويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بها قوة لقانون والذي يعنى على أن

يقدر رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تتعلق بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمالية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني ويوصف عامة في كل ما يراه ضرورياً لمراجعة هذه الظروف الاستثنائية .

ولقد سقن مجلس الأمة في إصداره لهذا القانون إلى المادة (١٢) من دستور سنة ١٩٦٤ والتي تعنى على أنه

الرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية بناء على تقويض من مجلس الأمة أو يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب أن يكون التقويض لمدة محددة وأن يعين موضوعات هذه القرارات والأساس التي تقوم عليها .

ولاشك أن ما تم في هذا المرسوم يحتمل تشاركاً من السلطة التشريعية في اختصاصها الرئيسي وهو التشريع لرئيس الجمهورية.

مراجعة التشريعات التي صدرت منذ صدور قانون التفويض عدد ٣٠
 من قانون صغر قيل وفاة عبدالناصر فتبين أن عدد هذه القوانين (٣)
 قانوناً صدر منها (١٦٩) قانوناً بموجب قرار يقاتلون صادر من رئيس
 لجمهورية بناءً هذا التفويض. وأن (١٤٢) قانوناً قد صدرت من مجلس
 الأمة وأن عددها، أن لم يكن معظم القوانين التي صدرت بناءً على قرار من
 رئيس جمهورية، لا علاقة لها بأمن الدولة أو سلامتها أو بالمجهود الحربي، و
 من جهة الظروف الاستثنائية الأمر الذي يستلزم أن يقر عدد أن صدر
 قانون تفويض عدد يعتبر من أحط القوانين التي صدرت من ظل دستور
 سنة ١٩٦١

هذا بالإضافة إلى أن قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ م بإقرار
 لوزير الشريعة التي اشترطتها المادة (١٢) من دستور سنة ١٩٦٤ فقد
 اشترطت هذه المادة أن يكون التفويض في إصدار قرارات لها قوة قانون
 مدة محدودة في حين أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد نزع رئيس
 لجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون «خلال الظروف الاستثنائية
 القائمة»

روافح أن عبارة خلال الظروف الاستثنائية لا تعبر تعديداً للمدة
 على حصرها نطقت المادة (١٢٠) من الدستور فالظروف الاستثنائية عبارة
 عامة ومرة غير محددة وهي ظروف قامت نتيجة لحالة التوتر الذي أثير على
 لحدود المصرية الإسرائيلية سببة لسحب قوات الطوارئ العربية بناءً على
 طلب رئيس لجمهورية المصرية وهذه الظروف الاستثنائية قد أصبحت أكثر

تطبيقاً بعد الهزيمة التي حلت بالثوارات العسكرية المصرية بعد أيام من صدور هذا القانون، وقد أدى اعتبار عبارة «خلال الظروف الاستثنائية» القائمة» تحديد المدة إلى تحويل كامل الاختصاص التشريعي وخرجاً بذلك من نطاق القموض إلى نطق ما يمكن أن نسميه بالتحويل الكامل لسلطات السلطة التشريعية. ومعنى ذلك أن السلطة التنفيذية قد ورثت أو استحللت مجلس الأمة في اختصاصه الرئيسي وهو التشريع فضلاً عن أن تقدير قيام أو عدم قيام الظروف الاستثنائية هو أمر مرء إلى سلطة التنفيذية نفسها والواقع أن قانون القموض المذكور قد اتحد زمناً لتعديد مجال سريانه بإيجاده عبارة «خلال الظروف الاستثنائية القائمة» ولم يحدد مدة لتعديد فترة السريان هذه، واتحاد الرمان أساساً لتعديد مجال سريان هذا القانون يظهر اتخاذ المدة أساساً لهذا التعديد، فالزم من أوسع من المدة هي هو يقل التجهزة إلى عدم متعددة، بل يستطيع أن يقول إن المدة هي برفعة من الزمن وعلى ذلك يكون القموض الذي صدر بموجب قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد صدر من مراعاة الشرط الأول من اشتراطه المادة (١٢٠) من دستور سنة ١٩٦٤

كما نصت المادة (١٢٠) من دستور ١٩٦٤ شرطاً ثانياً لإصدار قانون تشريعي وهو أن يصدر في هذا القانون موضوعات التشريعات المفوضة ويصدر في ١٥ لسنة ١٩٦٧ لم يحدد تعديداً قاطعاً هذه المفوضات وأما كدعى بقموض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات مقرين في جميع الموضوعات التي تتصل بقس الدولة وملكاتها وتحت كل إمكاناتها

لبشرته وفخذه ودعم المجهود العربي والاقتصادي الوطني ثم أهدافه،
 ويصفه عامة كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية ، وقد
 يجد من ظاهر هذه العبارات التشككي فيها قد أوردت بعض التعديلات
 للمصرحات ولكنها في الحقيقة لاتعدو أن تكون موجّهات تتسع لكل
 ما يحظر على بال، الأمر الذي يؤدي إلى أن تتسع هذه التعديلات العامة
 والمجردة لكل مواد التشريع المتصور في كافة المجالات ومما ذلك أن تعين
 هذه الموضوعات لم يتم وفق نص الدستور وبالتالي فإن فائدة التفويض
 بطريق على تفويض السلطة التشريعية عن أحاط اختصاصاتها وهي
 تشريع، ومن غير المتصور ولا المقبول مستوراً أن يكون التفويض شاملاً
 على نحو ما ورد في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧، بحيث يغير التشريع
 سلطة أصيلة لرئيس السلطة التنفيذية تتمثل في إصداره قرارات بها قوة
 القانون بصفة عامة في كل ما يراه لمواجهة الظروف الاستثنائية دون ما
 تعديده، ومما ذلك أن يقرم رئيس الجمهورية مقام المشرع في جميع
 المجالات وفقاً لتقديره لما هو ضروري في هذا الصدد وإذا كان الأمر كذلك
 فإن هذا النظام يعتبر إنهاء السلطة التشريعية كسلطة من سلطات الدولة
 وتحت كامل هيئات من جانب السلطة التشريعية عن اختصاصها لمحدد
 طبقاً للدستور وهو ما أسماه فقهاء القانون الاستثنائي والتفويض الكامل
 والنهاية للسلطات .

(تطبيقاً لأحكام قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ فقد توسع
 رئيس الجمهورية في الاستناد إلى هذا القانون في إصداره قرارات لها قوة

لقد ورد بوسعا لا مبرور له، الأمر الذي نستطيع أن نقرر معه أن معظم القوانين التي صدرت في الفترة من ٢٦ مايو سنة ١٩٦٧ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٠، قد صدرت بناء على قانون التفويض وفي مواضع لا تمت إلى مواجهة الظروف الاستثنائية بحسب المثال ذلك قانون المسطرة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية وغيره من القوانين التي لا حصر لها ولا علاقة لها بمواجهة الظروف الاستثنائية.

وعلى ذلك لم يكن القول بأن قانون التفويض قد عين مبررات القرارات التي حول رئيس الجمهورية حق إصدارها يعتبر قولا مضافا للنص المطعون فيه، ولا جرى عليه تطبيق هذا النص، كما أن هذا التجهيل لو اسمح لدى مارسة رئيس الجمهورية قد أدى إلى اضطراب في كثير من أنواع التشريع وإلى اعتداءات متكررة على الحقوق الدستورية الثابتة، الأمر الذي أطاع للرئيس التشريعية والاضطراب في نفوس المواطنين وجهنهم غير مدركين على حقوقهم وحررياتهم.

وكذلك اشترطت المادة (١٢٠) من دستور سنة ١٩٦٤ لسلامة ومشرعية قانون التفويض أن يصر هذا القانون الأسمى الذي تقوم عليه هذه المؤسسات التي سبيلها رئيس الجمهورية تشريعيا بإصداره لمرات بثلاث. ولا أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد صدر دون أن يرد فيه أي تدبير أو تحديد من هذا القبيل ولا يستطيع أي مطلع مدقق لهذا القانون أن يتبين أي أساس ولو واقعي لرسالة هذا القانون لكي تصدر التشريعات المخضبة على أساسها.

وبما كثر الأمر جميعاً بعدما هجر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧
بوجبه قانوناً تفويضاً يكون قانون غير دستوري، ليس مصعب من حيث
عدم تعدد مدة والموضوعات والأسس التي يقوم عليها تمثيلها، وإنما أيضاً
باعتباره مستملاً من جانب السلطة التنفيذية السلطة التشريعية من
وظائفها

ولقد تمت المحكمة الإدارية العليا التفويض التشريعي وشجنت لعدم
تعدد مدة والموضوعات والأسس وذلك في حكمها الصادر في ٢٩ يولية
سنة ١٩٩٨ في الطعن رقم ١٢٦ سنة ٢ قضائية وجاء في أسباب هذا
الحكم

«ومن حيث إنه حرص الدستور على تنفيذ التفويض هو ما ينطوي
عليه من دقة بالغة، ذلك أن الولاية التشريعية وظيفة عهد بها للدستور إلى
مجلس الأمة وفقاً لما تقتضي به المادة ٤٧ منه، والأصل أن يمارسها هذا
المجلس ولا يسلط عليها، وتفويض رئيس الجمهورية في مباشرة اختصاص
بالتشريع هو بمثابة بطل من السلطة التشريعية هي بطبيعة من اختصاصها
للسلطة التنفيذية كي يمارسه بقرارات لها قوة القانون وهذه القرارات
لا تصدر فقط في خيئة مجلس الأمة كما هو الحال في قوانين ضرورية، بل
يجوز إصدارها في أشياء اعتيادية، وليس منصوص الدستور ما يرجب
عرضها عليه، فهي عبارة إذن عن اشتراك السلطة التنفيذية في الوظيفة
تشريعية وحولها محل السلطة التشريعية فما هو داخل في اختصاصها
وهو يكون ذلك في الوقت الذي تكون فيه السلطة الأصلية قائمة بوظيفتها
ومن ثم كان وجه الدقة في هذا الأمر وذلك حرص الدستور على تنفيذ

منصوص بالالتزام التي نصت عليها المادة (١٢٠) من دستور
وعلى مقتضاها ينبغي أن يتضمن القانون الصادر بالتفويض تحديد مدة له
يعود بعض السلطة كاملة إلى مجلس الأمة، وتعين مرسومات للوائح
تتضمن تأسيسها. كما يجب ألا يلجأ مجلس الأمة إلى التفويض إلا في
الضرورة، ذلك نظراً لاعتبارات «مجردة»

١٠. القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٧
كان سابقة خطيرة في الحياة الدستورية في مصر لأنه تضمن في الحقيقة
تخلياً كاملاً من جانب مجلس الأمة عن لخطر اختصاصاته وهي التشريع،
في حين أن هذا الاختصاص هو سبب وجوده. ومن المبادئ الدستورية
المسلم بها أن الاختصاصات المنيرة السابقة والوظيفة لا يجوز التفويض
فيها، وحتى إذا جاز فيها التفويض فيجب أن تتوافر في هذا التفويض
شرط ثلثه حدوداً لا يتجاوزها وإلا اعتبر التفويض تظليلاً كاملاً، بدلاً من
جانب لسلطة التشريعية عن اختصاصها. وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا
القانون يعتبر إنهاء السلطة التشريعية كسلطة من سلطات الدولة

ولم تكن تغطي مدة أيام على صدور قانون التفويض المتكبر حتى
أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٧ في ٥ يرمية ١٩٦٧
بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية «المرية المتحدة المحافظة
على الأمن والدفاع من البلاد ضد أخطار التهديد الخارجي

وتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية
«بإصدار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة مصر في مادته الأولى
على أن تشكل محكمة خاصة تسمى «محكمة الثورة» وتختص بالصدر

بعد يحبه إليها وتنس الجمهورية من الدعوى المنطقة بارتكاب جرم
منصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات وفي غرض لأحكام
العسكرية أو فئة جريمة تنس سلامة الدولة داخلياً أو خارجياً أن كان
الغرض لدى تنس عليها وكذلك الأفعال التي تعتبر ضد المادى تنس قامت
عليها تنس

ومقت المادة الثانية على أن تشكل محكمة الثورة بقرار من رئيس
الجمهورية ويكون تشكيلها من رئيس وعصوين ويجوز تعيين أعضاء
هتدطين وتشكل المحكمة من رتبة أو أكثر

ومقت المادة الثالثة على أن ألا تقلد المحكمة فيما تنسره من
جرائم التحقيق والمحاكمة إلا بما يرد في قرار تشكيلها، ويكون لها كافة
الامتيازات الممنولة لحكم الجنابات والحاكم العسكرية العليا

ومقت المادة الرابعة على أن يملك سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة
للمدعى تنس تنسرها محكمة الثورة الممثلة أو الشخص الذي يحدده قرار
تشكيلها ويكون سلطة التحقيق والادعاء كافة الاختصاصات المقررة للنيابة
عمامة ونيابة العسكرية وما يشترط لها من اختصاصات تنس أمر
تشكيل المحكمة

ومقت المادة الخامسة على أنه لا يجوز رد هيئة المحكمة أو أحد
أعضائها

ومقت المادة السادسة على أن يعقد المحكمة جلساتها في مكان
يحدده ويحددها ويكون جلساتها علنية إلا إذا رأت حجب سرية
الاعصاب بمرأها

كما نصحت المادة السابعة على أن تحكم محكمة الثورة مهائبة ولا يجوز نظم فيها على وجه من الوجوه ومعرض الأحكام على رئيس لجمهورية للتصديق عليها، وله أن يخفف العقوبات المحكوم بها أو يلغى الحكم ويحيط الدعوى أو يحيلها إلى المحاكمة من جديد.

وعقب مريمة نظام ٢٢ يولية في حرب يونية ١٩٦٧، كاب على النظام الحاكم من مصر أن يجد حلاً لمشكلة المعتقلين والمحتجزين والمنحفظ عليهم ضد عدة سببي سابقة على هذه المريمة وقد بلغ عددهم عشرات الآلاف الذين جرى احتجازهم تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ أو القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والذين هم من حل النظم من معتقلينهم أو احتجازهم. وكذلك مشكله هؤلاء الذين لم يسموا الحراسة على أموالهم طبقاً لأحكام هذا القانون أو القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ لمصدر القرار بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ والذي عدلت بمقتضاه المادتين الأولى والرابعة والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٢٩ سنة ١٩٦٦ لتصبح المادة الأولى البعيدة تنص على أنه

«يجوز لرئيس الجمهورية عند قيام حالة تنذر بشهد سلامة لنظام لسياسي أو لاجتماعي للبلاد أن يأمر بالقبض على أي شخص من تلكه التي يكرها واعتقاله متى توافرت - عند صدورها هذا الأمر - أسباب جدية تبرر بخطرته

(١) الذين كانوا معتقلين أو كانت إقامتهم محددة من ٢٦ يولية سنة ١٩٦١ أو اعتقلوا أو حددت إقامتهم من هذا التاريخ حتى تاريخ المل بعد الفاسد

(ب) الذين ضقت عليهم قراعد تحديد الملكية الواردة في قوائم
مصارح برليني

(ج) الذين سبق الحكم عليهم في إحدى الجنايات المأخوذة من الدولة
مصارح أو ذلحاحل أو من سبق الحكم عليهم من إحدى حكام الدولة و
محاكم أو المجالس العسكرية

ويجب أن يبرز في كل أمر بالاعتقال الأسباب التي هي عليها
ويكون للشخص المعتقل أن يتظلم من أمر الاعتقال إذا انقضت ستون
يوماً من تاريخ صدوره دون أن يهرج عنه

ويكون التظلم يثبت يقدم يدعى رسوم إلى محكمة من الدولة ليعي
تشكل وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا القانون
وتتمثل المحكمة في التظلم على وجه السرعة

ولا يكون قرار المحكمة بالإدراج نهائياً إلا بعد التصديق عليه من
رئيس الجمهورية

ويجوز أن رفض نظمه أن يقدم شظم جديد كله انقضت ستون
يوماً من تاريخ رفض التظلم

كما نصت المادة الرابعة الجديدة هي أنه
ميجوز أن عرضت الحراسة على أماله طبقاً لسائر المصلحة أو طبقاً
لأحكام دستور رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ وكل ذي شأن أن يتظلم من جر بأن

مصدره ١

«ويكون التظلم بطلب يرفع بغير رسوم إلى محكمة أمن دولة عليا تشكل وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا القانون، ويجب أن تحتصم فيه الجهة الإدارية التي تدعى بتنفيذ القرار الصادر بقرض الحراسة كما يجب أن يحتصم فيه من قرضت الحراسة على أمواله إذا كان للطلب قد رجع من غيره»

«وتفصل المحكمة في التظلم بتأييد القرار أو الإجراء أو إلغائه أو تعديله»

«ولا يكون لقرار المحكمة بإلغاء قرار قرض الحراسة نافذاً، لا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية»

«ووجود من رفض تنقله أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة أشهر من تاريخ الرفض».

وبصفتها المادة الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ على أنه «ويكون التظلم وفقاً لما قرره هذا القانون بعد ستين يوماً من تاريخ العمل به بالنسبة للأوامر والقرارات الصادرة قبل هذا التاريخ».

كما صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ في ٣١ / ١ / ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة «المرور» بإضافة حاشية جديدة هي المادة ٢ مكررة بعبارة ٢ مكررة^(١)

تمت المادة ٢ مكررة على أنه

«يكون للشخص المعتقل وفقاً للمادة السابقة أن يتقدم من أمر الاعتقال، إذا انقضت ستة أشهر من تاريخ صدوره دون أن يعرج عنه .
«ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسم إلى محكمة أمن دولة على شكل ومفاداً لأحكام هذا القانون»

«وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة .
«ولا يكون قرار المحكمة بالإفراج نافذاً إلا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية .

«ويجوز أن يرفع من نظمته أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة أشهر من تاريخ رفض التظلم .
كما نصت المادة ٢ مكرر (٤) على أنه

«يجوز أن ترفض المراسلة على أمواله طبقاً للمادة ٢ ولكل ذي شأن أن يتظلم من أمر فرض الحراسة أو أن يتقدم من إجراءات تنفيذها»

«ويكون التظلم بطلب يرفع بغير رسم إلى محكمة أمن دولة على شكل ومفاداً لأحكام هذا القانون. ويجب أن تتضمن فيه الجهة الإدارية التي تتولى تنفيذ الأمر الصادر بفرض الحراسة كما يجب أن يخلص فيه من فرضت الحراسة على أمواله إذا كان الطلب قد رفع من غيره .

«وتفصل المحكمة في التظلم بشأنه الأمر أو الإجراء أو الخاتمة أو تعديه .

«ولا يكون قرار المحكمة بإلغاء قرار فرض الحراسة نافذاً إلا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية .

«ويجوز لمن وقص تنظلمه أن يقدم بتنظلم جديد كلما انقضت ستة أشهر من تاريخ الرفض».

وبدلت المادة الثانية من قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ على أنه

«يكون التنظلم من الأوامر والقرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون والتي يصور لتظلم منها وفقاً لأحكامه، بعد سبعة أيام من تاريخ العمل به أو بعد ستة أشهر من تاريخ نفاذ الأمر أو القرار أي بعد يومين أطول».

بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ وبعد حدوث المضطرابات لطلبة احتجاجاً على الأحكام الصادرة ضد قادة الجيش السنغاليين من مزمنة بوبية ١٩٦٧، أضيفت مادة جديدة إلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ لي تسمى «تجهم»، بموجب القرار بشأنه رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨. وقد وردت مذكرة إيضاحية المرفقة بالقانون إضافة هذه المادة بذكرها

«يس من شك أن حماية أمن الشعب هدف من أهم الأهداف التي تعرض الدولة على تحقيقها وسبقها إليه هو تأكيد سلطان القانون حتى يضمن من عنون في ظل على أسوأهم وأرؤسهم وحتى يردجر بلحاكمه كل من تسول له نفسه الخروج عليه».

إزاء كأي التجهم بدأت أمراً محلاً بالنظم المام فلا ريب أن أشهر أحد المتجهمين فرقة القمح لارتكابي الجرائم يكشف عن خطورة خاصة في مرتكبها مما يبدى اعتياده ظروفاً مشدداً بالنسبة إلى عقوبة الجريمة التي ارتكبها الأمر الذي لم يتعرض له القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بشلي

سجهر إذا وقعت أحكامه عند حد معالجة مجرد الاشتراك في «سجهر أو
تدبير به .

«وقد رأى، سداً لهذا التقصير، إضافة مادة جديدة برقم ٢ مكرر»
تكملي بتشديد عقوبة الجريمة التي يرتكبها أحد المتهمين برلح سمد
لأنه سيانقر لمقويتها إلى الضعفاء»

«وبعداً، الصلوة جريمة التخريب التي تقع من المتهمين على مباس
وأملاك الدولة والقطاع العام لما تلحقه من أضرار بالغة الاقتصاد القومي
لقد رأى أن يعود لها نص خاص يطوى عقوبة تتفق وجسامة هذه
الجريمة».

فيما، نص المادة ٢ مكرر كالآتي

«يرفع إلى الضعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة لأية جريمة إذا كان
مرتكبها أحد المتهمين المنصوص عليهم في المادتين الأولى والثانية، على
ألا تجاوز مدة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا حُرم المتهم
هذه مباس أو أسلاكاً عامة أو محمصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة
أو للهيئات العامة والمنشآت العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو
شركات القطاع العام أو الجمعيات الخيرية فانوتاً ذات نفع عام».

الجواب الثاني

مذى نشر عينة تعديل الدستور
المبني على الفروض التي يحددها مجلس
الشعب في العاشر من يولية ١٩٦٧

وهد استقدم رئيس الجمهورية قرار مجلس الأمة في انجسته التي
عقدت في الساعة الثانية عشر من مساء يوم الجمعة الموافق ٩ يومية ١٩٦٧
برئيس تحديت في منصبه، ممدا إكتفائاً تعديل على دستور سنة ١٩٦٤
مدي على خلاف الحقيقة أن هذا القرار يتضمن تقويضاً لإجراء ذلك،
فاصدر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٦٩ إعلاناً دستورياً بإضافة حكم جديد إلى
المادة ٩٤ من دستور سنة ١٩٦٤ الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ وجاء
بهذا الإعلان

تأكيداً وتشبيهاً لدور قوى الشعب العاملة وتحالفها في تحقيق
سيادتها بديمقراطية على الصل الوطني في كافة مجالاته. وتحقيقاً
لالتساق الكبير بين الحكم الدستوري والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦١ -
لنظم مجلس الأمة والذي يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة أن
يكن عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي العربي .

وإذاً لما يقتضيه سياق هذا الحكم ومفهومه من ضرورة استمرار
توازن هذه السلطة في عضو مجلس الأمة خلال مدة عضويته إلى مجلس
يوحد شرطاً أساسياً من شروط المصالحية لترشيح وبالتالي للعضوية إلى
مجلس الأمة :

«منظراً لأن الفصل في العضوية العاملة في الاقتصاد الاشتراكي

العربي أمر بمنع به التنظيم السياسي وحده وهو صاحب مسؤولية لكاميه
فيه. رفق ما يصح لذلك من صواب وقواعد شائعة وموضوعة .

«وغيره» إلى مثل هذه الحالات تندرج تحت حالات مغلل العسوية أو
سقاطها فيما جاء في المادتين ٦٢ ٩٤ من الدستور بل هي حالة خاصة
بأنها يرجع التقدير والتقرير فيها إلى جهة أخرى غير مجلس الأمة
يلتزم بمقتضاها بحكم خاص يرتب تنفيذها حكماً وهي، بالعبارة
المعصية في مجلس الأمة بسبب تظلم شرع أساسي من شروط صلاحية
للمعصية .

المزمع على مقتضى ما تقدم واستجابة لما قررت اللجنة المركزية
للإتحاد الاشتراكي العربي بوصفها السلطة التنفيذية العليا للإتحاد
الاشتراكي العربي في الفترات ما بين انعقاد المؤتمر الخامس لعام، في
اجتماعه المعقود في الثاني عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٨ من اعتبار قرار
فصل عضو مجلس الأمة من المعصية العاطلة للإتحاد الاشتراكي العربي
موجباً لإسقاط عضوية مجلس الأمة عنه .

«رئيساً» على التفرع الذي أقره مجلس الشعب في العاشر من
يونية سنة ١٩٦٧ تقرر إصدار هذا الإعلان الدستوري سعياً للدستور الذي
تقرر بمقتضى الإعلان الدستوري الصادر في اليوم الرابع والعشرين من
شهر مارس سنة ١٩٦٤ بإشاعة حكم جديد إلى المادة ٩٤ من إعلان
المذكور بمصا كالاتي

«وتقتضي المعصية بالنسبة لعضو مجلس الأمة الذي يفقد صفة
لعضو عامل في الإتحاد الاشتراكي العربي .»

على حر بحوى العمل بهذا الإعلان الدستوري اعتباراً من تاريخ
صدوره .

وماكيداً لعدم تضمين قرار مجلس الأمة المذكور موضوعاً لدرس
جمهوريه بمعدل الدستور مورد تضمين الكامل لهذا القرار، لشورى
بالجريدة الرسمية من ١١ يولية ١٩٦٧

قرار مجلس الأمة من الجلسة التي عقدها
في الساعة الثامنة عشرة من مساء يوم
الجمعة الموافق ٩ يولية سنة ١٩٦٧
برفض ثقل السيد الرئيس جمال عبد
ناصر رئيس الجمهورية العربية
المتحدة من منصبه

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم تحالف قوى الشعب التقدمية من الفلاحين والعمال والمثقفين
والسعيد ورأسمالية الوطنية التي اشجبونا وما اشجبونا إلا لأجله ندبنا
وهنا نؤمده

باسم اللاتيين الذي اشعلت نهم بشائلك المكينة الواعده. انك تبس
من مور على طريق حياتهم يوم ٢٢ يولية

باسمهم يقول لا لا أنت قائدنا ورئيس جمهوريتنا وستظل ما

بغيبا ، قادم ورئيس جمهوريتنا

سجادة الرئيس

بعد ثبت في حياتك كلها أنك بطل، وكان موقفك اليوم أقصى صور
بطولة بعد حملات نفسك مسئولية ليست مسئوليتك وحدك ولكنك مسيرته
جميعه مسئولية شعب يسره أراد الحياة وأراد الحرية وأراد الكرامة
وأراد العزة وكنت أنت رمز الإرادة في كل ما أراد، ومعبداً هي مشيئة في
كل ما شاء

إن شعبنا اليوم أخرج إلى قيادتك بما كان في ذل وقت مضى،
وهست بكسة اليوم إلا ثمننا يتكئ على الأحرار أن يدفعوه، فما من حرية
رخيصة الثمن

إن الشعوب لا تعيش وتكبرى ووشد ساعدها بالانتصارات وحدها،
بل بها نحن أيقنا، وقدرتها على أن تبتار الحق. وسعد الله على أن شعبنا
ناسر بند ومعك، لأن يجعل من رجعة اليوم نصرأ عبيثا كما شرالت
الانتصارات محكم وبكم من قبل

ولد غير شعبنا بكل مظاهر التمييز، بل وفي أمثلة سماه بطلانه
أه لا يتفرع منك لينة أردت، وقد هويتنا «أنا أن تكون عد إر عد الشعب
ومشيت

، به يريدك لأنه مصمم على حمل الرسالة النبيلة التي يدعي ولتر
يريد أن يشير بها معك

ن. ما تحقق حتى وقتنا هذا هو الأيام الأخيرة من المحال الوطني والعربي
و سرى هو صورة لا تقل من حلالها وروعها أي مكسب فهو صورة
سريع ن. يستكمل بقيادتك كل أبعاد الانتصار التي يتعلق بها شعبنا
و شعب العربي والشعوب المدخلة من أجل الحرية

لقد وحبب نفسك لهذا الشعب ومن يوجب لا يستطيع الرجوع في وقت
ولقد منعت حياتك وكيانك وحياتك الرعدة المؤهبة للشعب والشعب العربي
وكل بسبب المفاضلة ومن يصح لا يصح أن يصح

لنأسم نعالف قوى الشعب العاملة، يعلن مجلس الأمة رفضه بكل
شدة وإصرار لأية مية من جديكم لتتولى هي رئاسة الجمهورية مع خصم
تقدمه للمرفع النبيلة الشريعة التي دفعتكم كقائد شعاع ومناضل شعاع
ويصر شعاع إلى اتخاذ هذا القرار

قد هو القرار الذي اتخذه مجلس الأمة وأقره، فأنه هو التفويض
بدي أشار إليه الإعلان الدستوري الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٦٩ والذي
استند إليه رئيس الجمهورية في تمديده لإحدى مواد دستور سنة ١٩٦١

و رئيس الجمهورية بذلك يكون قد امتدى على الدستور الذي نص
في المادة (١٦٥) منه على إجراءات تعديل الدستور والتي نصت على أن

«لكل من رئيس الجمهورية، ومجلس الأمة، مكتب تعديل مادة أو أكثر
من مواد دستور ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد، المقترحة تعديلها
و لأسباب الدافعة لذلك»

«عند» كان المكتب صائراً من مجلس الأمة. يجب أن يكون موقفه من
ثالث عصبة المجلس على الأقل

«وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديله ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه، فإذا رُقِص الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل موادهما قبل مضي ستة على هذا الرُقص.»

«ومرر، رافق مجلس الأمة على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، المواد المراد تعديلها، فإذا وافق على التعديل ثلثا هذه الأعضاء، نجس اعتبر نافذاً من تاريخ الموافقة.»

هذه هي الإجراءات والقواعد التي نص دستور سنة ١٩٦٤ عليها لتعديل أي نص من نصوص الدستور، فهل اتبعتها رئيس الجمهورية عند إصداره للأحكام الدستورية في ٧ يناير سنة ١٩٦٩ والذي أضيف بمقتضاه حكم جديد إلى المادة (١٩٤) من الدستور؟

وبعد شهرين من انتهاء رئيس الجمهورية الدستور أصدر قراره بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ في ٢٩ أغسطس بإنشاء محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين.

ولقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على أن تختص المحكمة العليا بالفصل بين غيرها في دستورية القوانين إزاء ما دعي بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم كما تختص بتفسير نصوص القوانين التي تمسدها ذلك بسبب طعناتها أو أهميتها عندما لزمه التطبيق القضائي ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزماً.

وشرعت المادة السادسة من نفس القانون مستشاراً بالمحكمة العليا أن موافقة الشروط العامة اللازمة لتولي القضاء ويكون اختياره من بين

مستشارين العالميين ممن أمضوا في وظيفة مستشار مدة ثلاث سنوات على الأقل أو من سبق لهم شغل وظيفة مستشار لمدة ثلاث سنوات على الأقل، أو من المشتغلين بتدريس القانون والجامعات المصرية في رتبته ستاء لمدة ثمانى سنوات على الأقل أو من المحاميين الذين اشبهوا أمام محكمة استئناف ثمانى سنوات على الأقل

ويصوت المادة السابقة على أنه يجوز تعيين رئيس المحكمة نور بتقدير يسر للمجلس، وعلى أن يكون اقصىون بقرار من رئيس الجمهورية مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

ويصوت المادة الرابعة على أن أعضاء المحكمة العليا غير قابلين للحر

إلا أن المادة الثانية من قانون الإصدار مضاف على أن يصدر أول تشكيل للمحكمة العليا بقرار من رئيس الجمهورية، ويتضمن تعيين رئيس المحكمة ونوابه والمستشارين ذوي التميز بإجراءات التعيين أو بواسطة الأكاديمية

وبدأت التاريخ (٢١ أغسطس ١٩٦٩) صدر القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي أصبح يباشر اختصاصات مجلس القضاء الأعلى والمجلس الاستشاري الأعلى للهيئات والمجلس بمصر للشئون الإدارية بمجلس الدولة والجمعية العمومية للمجلس والمجلس الأعلى بإدارة قضايا الحكومة ومدير النيابة الإدارية، وبمصر بحر صبح من المجلس الجديد يضم كافة الهيئات القضائية مختلف أو بها

ورأسه رئيس الجمهورية ويكون وزير العدل نائباً له وأعضاؤه هم رئيس المحكمة العليا ورئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة سمات القاهرة والنائب العام ورئيس إدارة الحكومة ومدير نسمة الإدارة وأقدم بوب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية

وقد جاء بالمذكورة الإيصاحية المرفقة بالقانون أنه بالنسبة لإدارة شؤون الهيئات القضائية فقد استقر الرأي على إنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية ليتولى الإشراف على جميع الهيئات القضائية وتسهيل بينها بدلاً من عدم من المجالس والتشكيلات التي تتولى هذه المهمة بموجب بلوايين القائمة

على ذات التاريخ (٢١ أغسطس سنة ١٩٦٩) صدر قرار رئيس جمهورية القانون رقم ٨٢ لسنة بإعادة تشكيل الهيئات القضائية على أن مائة الأولى على أن يعاد تشكيل الهيئات القضائية للمنظمة بالموايين رقم ١١٧ سنة ١٩٤٨ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون

ولكن في مائة الثانية على أن يصدر رئيس الجمهورية خلال مدة المذكورة بقرارات اللازمة لإعادة تعيين أعضاء الهيئات القضائية في وظائفهم الحالية وفي وظائف مساعدي بالهيئات القضائية الأخرى، ويشمل قرار إعادة تعيين الوظيفة والأهمية فيها

ويصدر المادة الثالثة على أن يعتبر من لا تشملهم قرارات إعادة التعيين مشار إليها في المادة الثانية محالين إلى المحاكم بحكم ما هو مسرى معاشاتهم أو مكافأاتهم على أساس آخر عرسب

وبصحت المادة التولية على أنه يجوز خلال الدة المحددة في مادة الأولى أن يصدر قراراً من رئيس الجمهورية بيمين أي عضو من أعضاء الهيئات القضائية الذين لم تشملهم القرارات المشار إليها في المادة الثانية من أي وثيقة أخرى معادلة لدرجته وضمنت في الحكومة أو القضاء عدم

وبصحت المادة الخاصة على أن يكون رئيس الجمهورية خلال مدة المحددة في المادة الأولى كافة الاختصاصات المقررة للمجالس والهيئات وانشكيلات الأخرى المصوص عليها في 'قوانين المصحة للهيئات القضائية' بالنسبة لتعيين والترقية والنقل.

ومضى هذا أن رئيس الجمهورية بإصداره هذا القرار بقانون يكون قد اختص كافة السلطات والاختصاصات المقررة لكافة المجالس القضائية ينصرف بموجبها تبعاً لهواء دور صابته أو رابط وليستخلص ممن لا يرضى منهم من رجل القضاء الذين لا يخدمون لسلطانه ولا يسيرون وفقه هو .

ويشير في هذا الفصوص أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لدى أشار إليه القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ والمجلس بالنيابة الإدارية قد أوكلت توزيع عقوبة العمل بالنسبة لأعضاء النيابة الإدارية إلى مجلس لأدبب مشكل من وكين مجلس الدولة ومشار من ممكة الاستئناف وأحد وكين النيابة الإدارية إذ كان الأمر يخلق بأعضاء النيابة فضلاً عن كل الأمر يتعلق بتدبير عدم والوكيلين مشكل مجلس الشقيب من رئيس مجلس الدولة ويظهر مجلس دولة ووكيل ممكة النقض

وتنص المادة (٦٤) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على شأن مصمم مجلس الدولة الذي أشارت إليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٢ لسنة

١٩٦٩ على أن أعصاب مجلس الدولة من درجة مستشار مساعد فما فوقها غير هاديين للفرل. كما أوجت المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة سمته تاديب أعضاء المجلس إلى لجنة تقرب تشكل من أعضاء المجلس بخاص مبصم، إلبهم ثمانية من وكلاء ومستشاري المجلس التي تصدر قراره داعية شئ أعصابها في حالة التعيب

كما نصت المادة (٦٥) من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة إصاها للحكومة الذي، أشارت إلى المادة الأولى من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ على أن تشكل لجنة التاديب والظلمات من أعضاء المجلس الأعلى مضمناً إلبهم ستة من المستشارين بحسب ترتيبهم في الأهمية وتصدر لقرتها في حالة التاديب بأغلبية ثلث أعضائها

كما أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أدى أشارت إليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص في مادته رقم (٥٨) على أنه لا يجوز نقل القضاة أو تدعيم أو إعارتهم إلا إلى أهول وبالكيفية المينة بهذا القانون. وضعت المادة (٥٩) هذا الأمر بصحب على أن رؤساء محاكم استئناف القاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم إلى محكمة أخرى إلا برضاهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى بصحت المادة (٦٣) على أنه يجوز نقل الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية وذلك بقر من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى

وبصحت المادة (٦٩) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ على أن مستشاري محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والرؤساء بالمحاكم الابتدائية

لا يعزلون، ويكون قضاء المحاكم الابتدائية غير قليلين العزل منى مصر عليهم ثلاثة سموات فى القضاء، ومع ذلك لا يجوز عزل أحد منهم قد يصعد هذه الفئة إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى كما نصت هذه المادة على ألا ينقل مستشارو محكمة النقض إلى وظيفة أخرى إلا بموافقتهم

وقد نظم الفصل التاسع من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ محاكمة بقضاء رئاسيهم، فنصت المادة (١٠٨) على أن تدين الأخطاء بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس تدين يشكل من رئيس محكمة النقض وأربع ثلاثة من رؤساء محاكم الاستئناف وأقدم ثلاثة من مستشاري النقض ونصت المادة (١٠٩) على أن تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح رئيس المحكمة التي يشعبها النقض

نصت المادة (١١٠) على أن ترفع الدعوى التأديبية بمعرفة تلتل على التهمة والأدلة المؤيدة لها وتقدم لمجلس التدين ليصدر قراره بإعلان النقض للحضور أمامه

ونصت المادة (١١٧) على أنه يجب أن يكون الحكم الصادر من الدعوى التأديبية مخملا على الأسباب التي على عليها وأن تقرر سببها من جلسة سرية

ونصت المادة (١١٨) على أن العقوبات التندسة التي يجوز تريمها من سزم أو العزل

ونصت الفقرة الثانية من المادة (١١٩) ويصدر قرار جمهورى بمنعبد

عدوية لعزل وتزلي من وزير العدل بتفويض حقوقه اللوم على ألا ينشر القرار
بشعبه للوم على القريدة الرسمية

ونصت المادة (١٢٤) على أن تقرّب أعضاء النيابة بجميع درجاتهم
يكون من اختصاص مجلس التدقيق للشار إليه في المادة (٨) من مد
القواعد

ونصت المادة (١٢٥) على أن العقوبات التأديبية التي يحكم بها على
أعضاء النيابة من العقوبات ذاتها التي يجوز الحكم بها على القضاة

ومن هذه القوانين الخاصة بالهيئات القضائية تستطيع أن تقرّب أسب
قد وفرت كافة الضمانات الخاصة بعدم قابلية القضاة للعزل وحمايتهم
وسchutz على كرامتهم، كما بيّنت طريقة تأديبهم وأرست الضمانات الخاصة
بذلك فإذا جاء القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ ونص على إعادة تشكيل
الهيئات القضائية خلال خمسة عشر يوماً وأعطى صلاحية إصدار
القرارات بالقرابة لذلك لرئيس الجمهورية واعتبر من لا تشبههم لورث
إعادة التعيين محالين إلى المحاكم الخاصة فإن ذلك يعتبر إهداراً
للضمانات التي كفلتها القوانين للقضاة وشغل في شؤونهم من ناحية رئيس
الجمهورية وإلزاماً لمبدأ عدم قابليتهم للعزل واعتداء سافر على سلطة
القضائية ورجائها.

وإذا تحقق ذلك في ذات تاريخ إصدار القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩
إصدار من ٣١ أغسطس ١٩٦٩ القرار الجمهوري رقم ١٦٠٢ لسنة ١٩٦٩
بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة، ويصدر في ذات التاريخ قرار

الجمهوري رقم ١٦-٤ لسنة ١٩٦٩ بإعلاء تعيين أعضاء مجلس الدولة كما صدر بقرار الجمهوري رقم ١٦-٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين بعض النعميين في لجانته «عضائه في وظائف أخرى، والقرار الجمهوري رقم ١٦-٦ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تعيين أعضاء إدارة قضايا المحكمة، والقرار الجمهوري رقم ١٦-٧ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تعيين أعضاء النيابة الإدارية

وكانت نتيجة صدور هذه القرارات عزل ما يقرب من مائة وستين من الشرف وأسر المستشارين والقضاة من مناصبهم من درجات أعضاء مختلفة

ويرجع السبب في اتخاذ هذه الإجراءات انحسار والتي لا سابقة لها في تاريخ القضاء المصري إلى أن عزلاء القضاة قد رفضوا انضمام القضاء إلى تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي وهو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد، على أساس أن مهمة القاضي لا يجب عليه أن يكتب بغيره من أي تنظيم سياسي وكانت السلطة الحاكمة قد بدأت في تكريس تنظيم سرى ، من سلطة القضاة خارج إشراق الاتحاد الاشتراكي العربي، وهذا ، كشف القضاة هذا التنظيم السري الذي كان يرأسه زعيم عدد من أمراء «عضائه النائب العام، فقاموا باستغلال هذا الأمر والمظهر بالذ بصوره واضحة في الانتخابات التي أجريت بنادي القضاة لتشكل مجلس إدارة نادي، فبعد منحور القضاء إلى إسقاط مرشحي السلطة و انتخاب

والمعارضين للانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي، وترتب على ذلك صدور عدد
من القوانين والقرارات الجمهورية المتخذة له

وعبراً أصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩

بشأن مدى القضاة في مادت الأولى على أن يشكل مجلس إدارة نادي
القضاء بالقاهرة من رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام و
نائب رئيس محاكم الاستئناف ورئيس محكمة نقابة المحامين بالدم
رئيس نيابة جنابات القاهرة. كما يعتبر نادي القضاء بالإسكندرية فرعاً
للمادى المذكور ويتولى إدارته مجلس إدارة يشكل من رئيس محكمة
استئناف الإسكندرية ورئيس محكمة الاستئناف الابتدائية ونائبى العام
لدى محكمة استئناف الإسكندرية ويعتبر هذا القانون إلغاءً لمجلس إدارة
لدى النقابة المنتخب بواسطة الجمعية العمومية للقضاء وأعضاء نيابة
وله بروت. مذكرة الإيضاحية المرفقة بالقانون ذلك بذكرها ١٦ كانت
لصالحات القضاة الفاضلة وثيقة الصلة بمصلحة وكرامة القضاء ومهنيته، فلم
يؤدى أن يكون تشكيل مجلس إدارة نادي القضاء من بين رجال القضاء
بحكم وظائفهم وذلك رعاية للاحتياجات المتقدمة.

ولا شك أن هذا القانون يعبر مخالفة لأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة

١٩٦٢ لدى مصر من مادت الخامسة على أن يضاف مجلس إدارة نادى القضاء
من أعضاء معينين وأعضاء منتخبين وتكون رئاسته لرئيس محكمة النقض
وركائته للنائب العام

ولا يجوز أن يرد عدد أعضاء المجلس على سبعة أعضاء بما فيهم
رئيس وتوكل.

ولا شك أيضاً أن دستور القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ لم يحدد
لجديدة على كرامة القضاء وهيبة. كما أشارت المذكرة التوضيحية برقمه
بالتنوع ربما قصد به تثبيت هؤلاء الذين مارسوا النظام في محاولته
بضم بقضاء إلى الاتحاد الاشتراكي العربي.

وبعد وفاة جمال عبد الناصر حاولت السلطة الجديدة إصلاح الآثار
في أحدثها بقرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ والذي فصل أولاً بموجبه
عدد من أعضاء الهيئات القضائية. فصدر القرار بالقانون رقم ٨٥ لسنة
١٩٧١ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ بقرار إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات
القضائية. فمن في سادته الأولى على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية
بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية وخلال سنة أشهر من تاريخ
بعض بعد القانون، إعادة تعيين أعضاء الهيئات القضائية الذين اختبر
محالين إلى المعاش أو عجزوا عن وظائفهم بالحكومة أو بالقطاع بعدم تعيينهم
لأحكام بخاصة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه - فرؤسائهم سابقة في
هيئات قضائية ما لم يكونوا قد بلغوا سن التقاعد في تاريخ العمل بهذا
القانون.

غير أن هذا القانون لم يزل آثار القوانين التي ارتكبت ضد عدد

بهذه - نقصانه في عام ١٩٦٩، كما في ما ورد مذكوره بإبصاره
شعر على ما يعبر دفاعاً عن القانون السابق وتبريراً له بعد جاء بهد
مذكوره

« فتبني الإصلاح القضائي الذي تحقق في أغسطس سنة ١٩٦٩ و
بعد تشكل الهيئات القضائية على نحو يكفل ذلك الإصلاح أن تحقق
مد له سعر وحدة التطبيق القانوني ونهائس تحكم اقتصاد وهران حقق
نوعية ودراسيين في مرحلة التحول الاشتراكي التي تتطلب من القضاء أن
يكون أداة دافعة لهذا التحول بما يرسيه في أحكامه من مبادئ تطبى
للحيثيات والسياسات »

« وقد صدر ذلك القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ الذي ترتب عليه أن
أعلنت القرارات إحصاء تعيين أعضاء الهيئات القضائية تعيين عديد منهم
ماهرون محايين إلى المعاش أو تم تعيينهم في وظائف أخرى في محكمة
أو القطاع العام »

« وقد لذلك مما أصدر عنه تبين أن بعض المعلومات والبيانات التي
أدت إلى إغفال إحصاء تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية مشكوك في
مصدرها رغم جادة وجه رسمية في مضمونها نتيجة العجدة التي
صاحبت إعادة التشكيل مما ألحق قلقاً شديداً وهذا أكدنا ببعض أعضاء
الهيئات القضائية لا مسمول إلى رفعه إلا يرد لمسارهم إليهم بهد
تعيينهم »

«وحرصاً من الدولة على استكمال عهد سيادة القانون بتأكيد العدل
ولحق للجميع بما فيهم ولا وفي مقصدهم القائمون على إقرار العدل وتأكيد
الحق فقد أعد مشروع القانون المرافق لجوار إعادة تعيين بعض أعضاء
الهيئات القضائية.»

غير أن الآثار التي تترتب على القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩، لم تُزل
بصورة نهائية إلا بصور القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ في ٣ يولية ١٩٧٣
بشأن إعادة بعض أعضاء الهيئات القضائية إلى وظائفهم الأصلية لنص في
مادته الأولى على أن أعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا مهددين
لعدس أو نقلوا إلى وظائف أخرى بالحكومة أو القطاع العام تطبيقاً لأحكام
قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ولم يعودوا إلى وظائفهم السابقة تطبيقاً
لأحكام قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ أو تنفيذاً لأحكام قضائية صادرة
وذلك منهم استقالة هي الهيئات القضائية

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية المرفقة بالقانون أنه قد صدرت أحكام
بعض منصفة لطائفة من رجال الهيئات القضائية. وجاءت هذه الأحكام
جميعها مترتبة فيما انتهت إليه من إلغاء القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٦٩ واعتباره معنوم لآثار لفروجه على أحكام قانون التضييق رقم ١٥
سنة ١٩٦٩ وإعصاها للكر العيني لهذه الأحكام وتعميقاً لاعتبارات عدله
والمسرة والحرص على أن يكون الإنصاف شاملاً للجميع روى إعادة باقي

أعضاء الهيئات القضائية الذين عزلوا أو نقلوا إلى وظائف أخرى من وظائفهم الأصلية

وتوافق أن صدور القانون رقم 13 لسنة 1973 كان يقصد به تعديل أحكام أخرى بإعادة من يقا من أعضاء الهيئات القضائية بوجه عام

وبتاريخ 24 مايو سنة 1970 أصدر رئيس الجمهورية اقرار بقانون رقم 31 لسنة 1970 ببناء على القانون رقم 15 لسنة 1967 الذي يقره في إصدار لوائح لها قوة القانون وقد قرر هذا القانون الجديد إضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات تحت رقم 98 (1) مكرر

وكانت المادة (98) الأصلية تنال بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة داخل ولم يبلغه إلى السلطات المختصة ، وكانت فقرة إسماعيل عدلي أنه أصدرت المادة 98 (أ) بموجب المرسوم يتكون رقم 117 لسنة 1966 بصدور بتاريخ 14 أغسطس سنة 1966 بين أواخر انعقاد للبرلمان مستنده في ذلك في المادة (11) من دستور سنة 1962 ، وهذه المادة أثير ضافتها بزيادة إسماعيل عدلي تنال بالاشتغال بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من ساء أو سس أو سس أو أدار جسميات أو هيئات مرمي إلى سيطرة سبقة اجتماعية على غيرها من الشغل أو الانسواء على طبقة اجتماعية ، أو سس منب نظم

بدولة أساسية للاجتماعية أو الاقتصادية أو إلى عدم أي نظام من نظم
الأساسة للهيئة الاجتماعية ، أو إلى تصيد شيء مما تقدم أو ترويج له
متى كان استعمال القوة أو الإكراه أو أية وسيلة أخرى غير مألوفة من
ذلك

ومعنى ذلك أن يكون استعمال القوة أو الإكراه أو الرسائل غير
لمشروعة متوافراً للعقاب على الأفعال التي حدتها المادة ٩٨ (١) من قانون
بمطويعات

أما المادة الجديدة التي أضافها القرار بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٠
برقم ٩٨ (أ) مكرراً فقد نص على معاقبة كل من نشأ أو نظم أو أدار
جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة للفرط منها الدعوة بآية رسالة إلى
معاضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في
سوريا، أو يحض على كراهيتها أو الإضرار بها أو الدعوة ضد تعاليم قوى
الشعب العاملة، أو التهريض على مقاومة السلطات العامة أو الترويج أو
تعبيد شيء من ذلك

ولقد بحث الفترة الأولى من هذه المادة الجديدة على عقاب مرتكب
هذه الأفعال التي حدتها بالمسرح أما الفترة الثانية فقد بحث على عقوبة
الاشتغال موعنه إذا كان استعمال القوة أو العنف أو الإكراه ممنوعاً من
ذلك

ومعنى ذلك أن المادة الجديدة تعاقب بقوة السجن كل من أشد هذه
الجمعيات المناهضة للنظام الاشتراكي أو التي تدعو ضد مصالح قوى
شعب واسعة، إذا ارتكبت الجريمة إلى ذلك بقية وسيلة. واعتبرت استخدام
نوع أو نمط أو الإرهاب مجرد بطرق متشدد. وليس شرطاً للعقاب

كما أصاب القرار بقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٠ مادة جديدة إلى المادة
(١٠٢) من قانون العقوبات برقم ١٠٢ مكرراً وهي تعاقب بالحبس كل من
أداع جمداً أحياناً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفروضة أو بثت بها
مؤثرة، كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو
إلحاق الضرر بالمصلحة العامة

وبحث الفترة الثانية من هذه المادة الجديدة على أن تكون العقوبة
سجن إداري، ولغت الجريمة في زمن الحرب

وكان آخر قانون صدر في عهد عبد الناصر هو القانون رقم ٧٦
سنة ١٩٧٠ في أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ بإشياء نقابة المحامين بإلغاء
القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٠ بتنظيم نقابة المحامين

وقد عدلت المادة الثالثة من هذا القانون لجمع الأهداف التي
تستهدفها النقابة كان لونها العمل على نشر وتمييز الفكر الاشتراكي
والقومي بين أعضائها وتنشيط الدعوة إليه في داخل المؤسسات الصحفية
وبين جمهور القراء

كما نصت الفقرة الثانية من المادة (٣٧) من هذا القانون على أنه
يشترط لمصر يرشح نفسه لمركز التقييد أو عضوية النقابة أن يكون عضو
عاملاً في لاتحاد الاشتراكي العربي

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية المرفقة بهذا القانون أنه قد جرى أحكاماً
مبتدئة قصد بها مواجهة التطورات الجوهريّة في المجتمع الجمهوريّة
العربيّة لتتعدّد وما عكسه ذلك على مجال العمل الصحفي من غرض أعباء
خاصة ومضافة على العاملين به باعتبار اتصال مرفق الصحافة بالتنوع
بفكرية والإرشاد القومي ومن الطبيعيّ إزاء ما تقدم أن يصرّ الاقتراح على
أن يجري نشاط النقابة في إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي
وأن تتسع أعضاؤ النقابة لتشمل أعضاؤاً أخرى تلك الدور السياسي
الطبيعيّ لهذه الصحافة وأبرز أهميته الحيوية في المجتمع الجديد

الباب التاسع

قانون تنظيم عرض الدراسة
وإمضاء سلامة الشعب

عقب وفاة عبد الناصر وتطبيقاً لأحكام المادة (١١٠) من دستور سنة ١٩٦٤ التي تنص على أنه في حالة وفاة رئيس الجمهورية سوين رئاسة لندسب الأرب لرئيس الجمهورية، ثم يقرر مجلس الأمة بأغلبية ثلثي أعضائه هذا منصب للرئيس. ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستهن يوماً من تاريخ علو منصب الرئاسة. صدر قرار رئيس الجمهورية لثلاث رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٧١ بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يدعو لفاخهين المقيدة أسمائهم في جدول الانتخاب للاجتماع في قمار لجان الاستفتاء الفرعية المختصة. وذلك لإبداء الرأي في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بالطريقة التي نصت عليها المادة (١٠٦) من دستور ١٩٦٤ والتي نصت على أن

«يرشح مجلس الأمة ورئيس الجمهورية، ويعرض لترحيع على

لواطنين لاستفتاءهم فيه .»

«يتم الترشيع في مجلس الأمة لخصب رئيس الجمهورية بدء على

اقتراح ثلث أعضائه على الأقل .»

«يعرض المرشح للامسل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس، على

بر طيب لاستفتاءهم فيه .»

وقد حدد القرار للجمهورى رقم ١٦٧١ لسنة ١٩٧٠ يوم الخميس
١٥ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠ لى تجرى عملية الاستفتاء فيه

وقد أصدر وزير الداخلية فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ قراره بشكل
بمصادقه لاستفتاء على رئاسة الجمهورية وطريقة الترشيد عليها وقد نصت
المادة الثامنة من هذا القرار على أن يختص لكل لجنة فرعية من لجان
الاستفتاء عدد من البطاقات بقدر عدد الناخبين المدهور لإبداء برأى أمام
كل لجنة فرعية ونصت المادة التاسعة على أنه

«إذا كان الناخب يصر على أنه فى حالات الاستفتاء يجوز للمناخب
أن يحدد فى مدينة أو قرية غير المدينة أو القرية المقيد اسمه فيها أن يحدد
رأيه أمام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التى يوجد بها بشرط أن يقدم
لهذه اللجنة شهادة الانتخابية، فقد أعدت الوزارة إلى جانب البطاقات
المكتوب لى ظهرها اسم اللجنة العامة - بطاقات أخرى مكتوب عليها كلمات
(احتياطية) ليهدي عليها هؤلاء الناخبين الوافدون أراهم وأخذ، يقتضى أن
يخصص لكل لجنة فرعية عدد مناسب من هذه البطاقات

وبتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٠ أصدر وزير الداخلية قراره وإعلان
لنتيجة لاستفتاء على رئاسة الجمهورية العربية المتحدة بعد لاطلاع على
مناقشات اللجان العامة واتى لنتيجة إلى أن النسبة المئوية بصدده أراء
لواثمة إلى عدد الأراء الصحيحة التى أعطيت من ٩-٥ /

وكأن أول قانون صدر عقب الاستفتاء بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٠
هو بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ بمنزلة الدولة لأسرة هوذا الحاكم من

منكية بدار التي كان يقيم بها بكل من القاهرة والإسكندرية ومطعمات موز
حياة أسرته وتقرير معاش استثنائي للزوجة طوال حياتهم

وكانت المادة الأولى من هذه القانون على أن تشمل أسرة الرئيس
الرئيس برحل جمال عبد الناصر عن منكية الدار التي كان يقيم بها بمقيد
بكل من القاهرة والإسكندرية ومطعماتها طوال حياة أسرته حتى أن
تخصص بعد ذلك كمطعم ومزرعة تحيط به ذكرى الراحل من رهن وتسمنر
مطعم من جميع أنواع المصريات والاصنام

وبعد انتهاء الثانية من هذا القانون على أن يقرر لرئيس
جمال عبد الناصر معاش مبالغيا كان يتقاضاه من مرش
ومخصصات وذلك طول حياتهم

وتاريخ ١٠ يولية سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١
بمنظّم فرض الحراسة وثلاثين مائة الشعب والذي أجاز في مادته ثمانية
فرض الحراسة على أموال الشخص لدرء خطره على المجتمع إذ قامت
دلائل جديدة على أنه ألقى أعمالا عن شتمها الإخلال بأمم البلاد من خارج
أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب
الاشتراكية للفلاحين والعاملين أو إساءة الصياد السياسية في البلاد أو
تعريض الوحدة الوطنية للخطر كما أجازت المادة الثالثة فرض الحراسة
على أمور الشخص إذا قامت دلائل جلية على أن تصرف أمواله قد تم
بموجب سبب سبب أو السبب في الرشوة أو الرشوة في عقود المخابرات مع
الحكومة أو المؤسسات أو تهريب المحرمات والاختيار فيها أو الإضرار من
المعوقات أو الاستيلاء على الأموال العامة

ويجب المادة الثامنة من هذا القانون على أن المعنى العام أن يصر
بالحتم من مكرر أسين على الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من
هذا القانون

وبن. في شهر في حضور هذه المادة في المشروع يتناول ينظم
معرض الدراسات التي تقدم به رئيس الوزراء فتدرك لم يكن يتضمن هذه
مادة ربما استحدثت وأضيفت بمعرفة اللجنة التشريعية التي ذكرت في
تقريره أن عرض الحراسة على مال الشخص لا يحول بينه وبين تكرار
الأضرار التي تعرضت الحراسة من أجلها وكان لوجب من ذلك أن يتاح
للمعنى العام أن يتخذ من الإجراءات ما يحد به من هذا. لتفادى بتار
يصدر بالتصديق على من يشارف هذه الأفعال وكذلك أضافت اللجنة إلى
مشروع مادة مستحدثة برقم (٨) لمواجهة هذا الإجراء توفيق فيه بين معنى
النص وحكم القانون

وتستلزم دلة البحث في هذا الأمر إلى أن هذا القانون قد صدر قبل
ثلاثة أشهر من دستور سنة ١٩٧١ وأن هذه المادة قد جاءت بأنحزام
تعارض مع الكثير من الصيغ التي فيها هذه الدستور. هذا بالإضافة
إلى أن تنفيذ الأحكام الواردة بهذه المادة لم يطبق إلا على مجموعة من
سياسيين البشريين تتكون من أحد عشر مواطناً لم يطلب المعنى العام
لاشر في عرض الحراسة على أموالهم وإنما لجأ إلى التصديق على
أشخاصهم استقلالا بمقولة إن هناك دلائل جديّة على إتيانهم أفعالا من
شلتها بإصرار منمن البلاد من الداخل وذلك في ربيع عام ١٩٧٢ إلى
القصة رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حضر تحقيق مكتب المدعي العام

وعندما عرض طلب استمرار أمر التمتع لمدة سنة على محكمة
 الدرجة الثانية وبمقتضى سلطة التفتيش بقضا يعتم قبول طلب استمرار تعبد أمر
 الدرجة الثانية وقد كنا أحد أعضاء هيئة الدفاع في هذه القضية - وذلك
 مستنداً إلى أن المادة الثامنة من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ قد حاولت تدعى
 بحكم أن يمارس بالتفتيش في مكان أمين على الأشخاص المشار إليهم في
 المادة الثانية من هذا القانون، وعلى ذلك فإن تعبد هؤلاء الأشخاص يرجع
 فيه إلى مادة الثانية وقد نصت المادة الثانية على أنه يجوز لأمر الدرجة
 على أمر الشخص كلها أو بعضها لمدة حظره على المجتمع إذا قامت
 دلائل جديدة على أنه ألقى اتصالاً من شأنها الإضرار بأمن البلاد من خارج
 أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية لمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب
 الاشتراكية للبلاد والتمويل أو إفساد الحياة السياسية في البلاد أو
 تعريض بوحدة الوطنية للخطر ، ويقاد هذا أن الأشخاص الذين يجوز
 للمدعى بحكم أن يمارس بالتفتيش عليهم في مكان أمين هم الأشخاص الذين
 أجبر بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون فرض الحراسة على أموالهم،
 الأمر الذي يعتبر معه أمر التمتع إجراء تمييزاً لفرض الحراسة وأن هناك
 تمييزاً بين طلب المدعى العام فرض الحراسة على المال والأمر بالتفتيش على
 الأشخاص إذ أن أمر التمتع على الأشخاص الوارد في القانون رقم ٢٤
 لسنة ١٩٧١ هو أمر يختلف في طبيعته عن أمر الحبس الاحتياطي الذي
 يلزمه قانون الإجراءات الجنائية وأمر الاعتقال الذي يضمنه قانون
 ولذا لا يجوز التوسع في مجال تطبيقه. إذ أنه قد قرر بصورة مستتابة

بمناسبة الحراسة على الأموال الأمر الذي يقيد به المالكات التي شرع من أجلها، ويهدف الذي ترواه المشرع من منح هذه السلطة للمحامي العام بصفتها مبرراً لإجراءات التحقيق السابقة على تقديم دعوى فرض الحراسة من المحكمة المختصة تطبيقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١. ربما كانت مقبولة التحفظ على الأشخاص الممول للمدعي العام تختلف عن أوامر القبض أو القبض أو الإجراءات المقيدة للحرية سر، تلك المصرح عنها في القانون العام أو في قانون الطوارئ فإنه يجب تطبيقها في الأصل. بدون، ويعتبر التوسع فيها

وأخيراً في دعوى بعدم قبول طلب استمرار تنفيذ أمر التحفظ أن مما يؤكد أن أوامر التحفظ هي من الإجراءات التبعية لفرض الحراسة على الأموال وترتبط به وجوداً وضمناً. أي القانون لوجب فرض أوامر التحفظ على المحكمة التي تفصل في دعوى فرض الحراسة وأن هذه الأوامر تسقط بقوة القانون بمضي خمس سنوات على صدورها أو بانقضاء الحراسة طبقاً لنص الفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١، أي أن أمر التحفظ يفسد بمضي خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة أي للأطراف أقرب الأمر الذي يتضح منه أن أوامر التحفظ على الأشخاص تعتبر من الإجراءات التبعية لفرض الحراسة على الأموال ترتبط بها وجوداً وضمناً

كما استندنا أيضاً إلى ما ورد في تقرير لجنة الشئون التشريعية لدى قديمه مقرر اللجنة إلى مجلس الشعب مع قانون فرض حراسة على

لأموال والذى على المجلس بجلسته ٢٦ مايو سنة ١٩٧٦ والذي يتضح منه بجلده أن أوامر التفتيش على الأشخاص التي يصدرها المدعى العام يقصد بها الحد من نشاط الأفراد الذين لا يحول قرض الحراسة على أموالهم دون تكرارهم للأعمال التي من أجلها فرضت الحراسة بسبب انقراضهم بها ، وقد جاء بعد تقريره من جهة " هذا وإن يعنى أن المادة الثالثة من المشروع لا تشمل بدال محسوب على القهر الذي جاءت به المادة الثالثة ، بل هي لتتحدث عن نشاط صادره الشخص ذاته . وكان المشروع إذ يقرر فرض الحراسة على من هذا الشخص وفقاً للإجراءات الواردة فيه ، بحيث لا تفرض الحراسة إلا بحكم قبل هذا لا يحول دون تكرار الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية حتى لو صدر حكم بفرض الحراسة وكان لوجب من ذلك أن يتاح للمدعى العام أن يتخذ من الإجراءات ما يحد به هذا النشاط بقرار يصدر بالتفتيش على من يمارس هذه الأعمال على أن يتضح لقراره لى هذا بشأن رقابة المحكمة المختصة بفرض الحراسة

كما استندنا أيضاً في دعونا بعدم القبول إلى المناقشات التي دارت بمجلس الأمة بجلسته الممثلة في ٣١ مايو سنة ١٩٧٦ حد فرض مشروع قانون تنظيم فرض الحراسة بمسوح المادة الثامنة المعدلة ، أن سلطة المدعى العام في إصدار أوامر تفتيش على الأشخاص مخصصة على هؤلاء الذين يخلط عرس الحراسة على أموالهم فقد اقترح أحد الأعضاء حذف هذه مادة بقوله

" كيف يمكن المدعى العام الحق في أن يتفتش على الأشخاص معاً

قد يرد على قوانين أخرى ، أن هذا المشروع لا ينبغي أن يقتضى أى نصر
يصح قيلاً على حرية الأشخاص .

وقد رد عليه مقرر اللجنة قوله : « إن هذه المادة التى صورت على
سائر الرسل إنها قد أصبحت على مشروع هذا القانون لها حكمتها وما
أصلها لتاريخها والقانونى . وقد أعطانا السيد وزير الدولة بشؤون مجلس
الشعب أثناء حضوره اجتماع اللجنة مثلاً لبعض الأشخاص الذين وضعت
أمر لهم تحت المراسمة ثم فرجئاً بعد فترة معينة أنهم هم أنفسهم رهنس
أسلوهم قد حاربوا أموالاً ترسبت وتراكمت لديهم وأمرى للتدخل عما يمكن
عنه . ر . إنسان أصبح الانحراف طبيعته ليعارب الشعب بتساليه هذه
من نترك على هذا التمسك بحيث يفتقرات الشعب مكتلين بفرض المراسمة
على أمواله . كون أن يكون للمدعى العام الحق فى اتخاذ إجراء يعرض عليه
ويجى لأضرر بمصالح الشعب ؟ »

وأضفنا أيضاً فى المادة (٤٦) من دستور سنة ١٩٧٦ قد بحث على
أن لحرية شخصية حق طبيعى وهو مصونه لا تمس . ولهم هذه الحالة
لقليل لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو تعذيبه حرمة باقى قيد أو منع
من التنقل ، لا يترتب تملكه لحرية التحقيق ومباشرة أمن المجتمع ويصدر
هذا الأمر من انفاسى المحضر أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام الدستور
وما كان قانون الإجراءات الجنائية قد بين الأحوال التى يجوز فيها
تقبض على الأشخاص والأمر بحبسهم احتياطياً كما نظم قواعده وشروط
هذه القبض ، كما نظم قانون الطوارئ الأحوال التى يجوز القبض فيها

على الأشخاص واعتقالهم وبمقتضى إجراءات التقليم من تولد من أنفسهم
 واعتقاد، فإن ما قرره القانون ٢٤ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم مرض
 الحراسة وبأمر سلامة الشخص من سلطة المدعى العام في أن يامر باستط
 من مكان أمين على الأشخاص يكون قد ورد على سبيل الاستثناء، ولا كان
 لتدوير انعدام الذي يطبق في حالات الحس وتنظيمها هو قانون لإجراء
 الجسدية من ما صداه من قوانين تتعلق بهذا الأمر تعتبر من القوانين
 الاستثنائية التي يجب تطبيقها وتفسيرها في انسب الظروف وبشروط
 الواردة في هذه القوانين وذلك يرجع إلى الطبيعة الخاصة بهذه القوانين
 الاستثنائية والتي جاءت على خلاف ما ورد في القانون العام والمستند الذي
 أوكل هذه الأمور جميعاً إلى القاضي المختص والنيابة العامة

و شبيهاً في ذلك بعدم قبول طلب المدعى العام بالتعويض على شخص
 لم يطلب مرض الحراسة على أمواله . إلى أنه يكون بذلك قد تجاوز حدود
 اختصاصه الذي قرره القانون ٢٤ لسنة ١٩٧٦ . ويكون هذا الأمر مشوب
 بالطلال لعدم مشروعيته

ولقد حاول المدعى العام في رده على هذا الدفع أن يبين أن نص المادة
 ثمانية من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧٦ قد جاء عاماً ولم يتضمن تحديداً يستوجب
 تفران لتعويض على الأشخاص بالتعويض على أموالهم وتعرض لمرض
 هذه، وأن هذا النص قد أضيف إلى مواد القانون لعدم من استثناء بعض
 للأشخاص المشار إليهم في المادة الثمانية ومواجهة هذا النشاط بحراء
 يتصر بدات الشخص مستقل عن التعويض على أمواله ذلك أن مد يد

الحراسة قد تقوم عن مواجهة مثل هذا النشاط ذلك أن القانون يعا
يجمع أثر الحراسة، مرتبطاً بالمال بين مالكه، ومن ناحية أخرى فإن
شخص قد لا يكون له مال أو قد يكون ماله ضئيل على نحو لا تتبرر معه
شروط فرض الحراسة ورغم ذلك تتمتع دائرة أنشطة المصارف بامتياز
بعضاً للمدة التي تشارت إليها المادة الثانية أو قد يفتح اجتماعاً بين
نمى إلى إصدار الحياة السياسية في البلاد أو تعرضت الوحدة الوطنية
للخطر وفي هذه الأحوال يكون غير سهول الحد من هذا النشاط هو يحتفظ
على الشخص ذلك في مكان أمين وقد أنيط الشارع بالمدعى بعدم إصدار
أمر بالاحتفاظ بشئ أو مبرراً لذلك وأضاف المدعى العام أنه بالنسبة للإحالة
بإرادة مصدر المادة الثامنة على المادة الثانية حين نصت على أن للمدعى
المدعى أن يأمر بالاحتفاظ في مكان أمين على الأشخاص المشار إليهم في
قائمة الثامنة لهذه الإحالة لا تعني أن هذا الاحتفاظ إنما يتم بمناسبة لزم
الحراسة على هؤلاء الأشخاص إنما نخر فقط تحديداً للشخص الذي يجوز
أن يصدر لمرئ بالاحتفاظ عليه وهو من قامت دلائل جديدة على أنه أتى أهدلاً
من شأنه لأضرار على البلاد في الخارج أو الداخل إلى غير ذلك من
بصلاات متى أوردتها النص وقال للمدعى العام أنه يتضح من تقرير
لجنة الشرب التشريعية الخاصة بهذا القانون أن اللجنة قصدت أن تمنح
الأمر بالاحتفاظ من قبيل التدابير الوقائية أو إجراءات الأمر يستلزم عدم
الاستقلال من معنى الحراسة على الأموال . ولنتهي المدعى العام من أن
حيث في يحتفظ على الأشخاص هو إجراء مستقل تمام الاستقلال من
معنى الحراسة على الأموال قد ملحاً إليه إلى جسد دعوى الحراسة وقد
ينبغي إليه استقلالاً

وقد عينا على رد الدعوى العام بإصلاحنا أن إحالة المادة الثامنة من المادة الثانية من القانون ، لم يكن قصد المشرع منها هو منح حق التماس لدى يجوز التمسك عليه ، وإنما قصد المشرع هو كل من فرضت لحرسة على مره لأن أثره فعالا من الأعمال المنصوص عليها في هذه المادة ، وأن دعوى عدم أثر منح حق التمسك على الأشخاص كإجراء مبني لحرسة على أمر ل هؤلاء الأشخاص ولا يمكن والأمر كذلك أن يمارس الدعوى عدم أثر استقلاله

كما تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ على أن نص من دعوى العرسة محكمة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية برئاسة أحد نواب رئيس محكمة التفتيش وعصوية ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف وثلاثة من المواظنين الشغلين باللجنة والمصلحة أو بعدم الأساس الذي يمول عليه المطوب فرض الحراسة عليه ، يتزايد من بين لواردة أسمائهم في الكتوف التي تحدها مقدما لهذا الغرض جهات بشي يحددها وزير العدل وتحدد هذه الكتوف بقرار من

وعندما طلب الدعوى أمام من محكمة الحراسة وتأتي سلامة شعب سحرر لتفهي أمر التمسك بالنسبة للأشخاص الواردة أسمائهم في نصها رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ فمنا بعدم مستورية المادة العاشرة المذكورة واستند من ذلك إلى أن مستود سنة ١٩٧١ قد مر من المادة (١٦٧) على

يحدد القانون الهيئات القضائية وأعضائها ونظم طريقة تشكيلها ، ومن شروط وإجراءات دعوى أعضائها ونظمها .»

وقد بين القانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ جهات قضاء
المختلعة وتشكيلها وتنوعها بشقيها المدني والتجاري

وسم يرد في الفصل الرابع من الدستور الخاص بالسلطة القضائية
بكر لى جهة قضاء استثنائية سوى ما نصت عليه المادة (١٧١) من م. م. ينظم
القانون ترتيب محاكم أمن الدولة يبين اختصاصها والشروط الواجب
لإفرادها ليس بتولى القضاء فيها

وقد نظمت المادتان السابعة والثامنة من القانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ اختصاص وتنظيم دوائر محكمة أمن الدولة
الجزئية العليا والنظام القضائي الخاص بها.

وبما كانت المادة الماثورة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قد نصت
على أن تفصل في دعوى فرض العرامة محكمة تشكل برئاسة أحد رؤس
رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري مقام الاستئناف وثلاثة
من المواطنين - فهو تشكيل لا يمكن أن يشرع تحت أي نوع من المحاكم
التي نص عليها قانون السلطة القضائية أو القضاء الاستثنائي في حالة
إعلان حالة الطوارئ. كما لا يمكن أن يطبق عليها وصف من هذه
الصفات الواردة بهذه القوانين - الأمر الذي يعتبر ابتداءً لنظام قضائي
خاص ومخرجاً صارخاً على حدود السلطة القضائية والنظام القضائي الذي
حدده الدستور

وبما كانت الاتفاق التي يؤتمرها المشرع أما أن يفرج صحت الأمن
لدرجة الصاروخ ويغفل في اختصاص القضاء المدني وأما أن يدرج تحت

الاتعمال الجبرائية التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات وتدخل في اختصاص القضاء الجنائي ، فإن إنشاء جهة قضائية خاصة والمستقلة بها تشكير حاصر وإجراءات خاصة وطرق تنظيم خاصة يقصد الحراسة على الأموال أو التمسك على الأشخاص في شأن بعض التصرفات يعتبر انتهاكاً للضمم بقصد ريمه سيادة القانون أما عن انتهاكها للنظام القضائي فيرجع إلى أنه لا يوجد سوى شقين لهذا النظام أحدهما مدني والآخر جنائي وبثد ع نظام حاصر يعتبر خروجاً على حدود السلطة القضائية ، وأما عن انتهاكها لسيادة القاضي فيرجع إلى أن البدء الأساسي في سيادة القانون هو عمومية القاعدة القانونية وما يتفرع منها من مساواة ، وما يحد بمبدأ بعمومية والمساواة أفراد جهة قضاء خاصة بالمعاسبة عن أنواع معينة من التصرفات

ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا تنص على أنه : « تشتمل المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين إذا ما طعن بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم وتحدد محكمة التي أثير أمامها الطعن ميعاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام محكمة العليا ويرتفع الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدعوى

ثم جاءت المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ نصت على أنه : « ترفع طلبات الفصل في دستورية القوانين - إذا ما قدرت المحكمة بأثر أمامها الطعن بعدم الدستورية - جدياً هذا الطعن »

وأصبحت في بعضا وعدم الدستورية إلى أنه لما كان من مقتضى الدرع بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ يؤدي إلى أن تشكيل محكمة ومادة إنشائها هو موضوع الطعن بعدم الدستورية الأمر الذي يجعلها في وضع لا يمكن معه أن تحصل على وجه محايد في مدى جدية هذا التبع وهو الأمر الذي يتطلبه المادة الأولى من المدين رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، فإنه يعود بالأمر كله إلى ما تقتضيه المادة الرابعة من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ وتقتضي ولاية المحكمة العليا للفصل في هذا ، يدفع بمجرد إدائه وتكون المحكمة الطعون في قاسم تشكيلها منزلة بإيقاف الفصل في الدعوى الأصلية ، ذلك أن تصدى المحكمة لجديفة الدفع ينتهز كمن يطعن من المحكمة أن تقتضي بطلان تشكيلها

إلا أن محكمة النقض قد انفتحت عن هذه الفروع وقدرت ستعرر تنفيذ أو من التحفظ

هذا ، وقد صدر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٩٤ قرار رئيس جمهورية رقم ١ ، ٢ لسنة ١٩٩٤ والذي منحه حادته الثالثة على أن دلت المادة (٨) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم مريض بحراسة نظام سلامة الشعب .

الباب العاشر

إعادة تشكيل مجالس المطابع الذهبية

بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠،
ببعض التدابير اللازمة لانتخابات مجالس جديدة للقطاعات ، وكان رئيس
الجمهورية قد أصدر قراراً جمهورياً بإعادة تشكيل مجالس القطاعات لهذه
مجلس من القانون ، إذ في المختص باتخاذ هذه الإجراءات مجلس هذه
القطاعات أو جمعياتها العمومية المدنية أو غير المدنية ، صدر بذا من رقم
٤٠ لسنة ١٩٧١ تصحيح الخطأ الذي ارتكبه رئيس الجمهورية في هذا
المصدر

وقد نص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ في مادته الأولى على أن يحدد
بقرار من رئيس الجمهورية - أو من يفوضه في ذلك - موعد الانتخابات
بالقطاعات لتشكيل مجالس جديدة للقطاعات المهنية والعمالية على جميع
المستويات وتضمن القرار التسيكل الإداري المؤقت وأية إجراءات أخرى
تكون لازمة لإتمام عملية الانتخابات وتنفيذها

ونصت المادة الثانية منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة
الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٤ يولية سنة ١٩٧١ وتجرى إشارة إلى أن
هذا القانون قد نشر في ٨ يولية سنة ١٩٧١ بالعدد ٤٧ من الجريدة
الرسمية

ولقد جاء في بداية المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما يلي

« كما من الاقتراح بقانون على أن يعطى له إصداراً من ٤ يونيو سنة ١٩٧٦ ، وهو التاريخ السابق على صدور القرار الجمهوري بمعادة تشكيل مجالس انتخابات المهية

كما جاء بهذه المذكرة الإسلامية ما على

« منسقة قوانين النقابات » ، ويقرر استفتاء على أن تشأ هذه النقابات وتبشر نشاطها في إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي

« وذلك ، ومنه صدور قرار السيد رئيس الجمهورية ورئيس لاتحاد الاشتراكي العربي بإعادة تشكيل منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي من الصعد الأساسية وحتى المؤتمر القومي العام بالانتخاب ، هو مباشر ، أحدث جموع النقابات مطالب بضرورة إعادة تشكيل مجالس انتخابات لمهية وعضوية على حد سواء ، استناداً لعدلية التصحيح التي جرت في مجلس الشعب والتي بدت في منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي بصدور القرار الصادر إليه من السيد رئيس الجمهورية » .

« ولا شك أن إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من الناحية إسي بعمق لتقليسي إعادة النظر في تشكيل مجالس هذه انتخابات لأن تشكيلها العالي إما لأنه يستند إلى الظروف المؤقتة التي شر بها البلاد ، أو من اعتبارات تكتيكية ، وأما أنها كانت شذويرة طبيعة التشكيل الذي كان سائد في المؤسسات العليا في الاتحاد الاشتراكي » .

« من أجل ذلك من الاقتراح بقانون على أن يعهد بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك موعداً لانتخابات اللامعة لتشكيل مجالس

جديدة النقابات المهنية والعالية على جميع المستويات ، على أن يتضمن
قرار لتشكيلات الإدارية المؤقتة أو أية إجراءات مؤقتة تكون لازمة لإنهاء
حسية الانتعاشات وإصلاحها .

بعد تكرار ذلك الأمر بالنسبة لتقاية المحامين في أواخر عهد السادات
فصدر في ٢٢ يولية سنة ١٩٨١ للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، بدمج
الأحكام الخاصة بتقاية المحامين ، الذي نص في مادته الأولى على أن تنتهي
مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة العامة بمائتين
من تاريخ نفاذ هذا القانون . وقد نشر هذا القانون في ٢٢ يولية سنة ١٩٨١
نص في مادته السادسة على أن يحل به من اليوم التالي لتاريخ نشره

ونصت المادة الثانية من هذا القانون المذكور على أن يشكل مجلس
مزلة للمدبة من خمسة وكثيبي عضواً يختارهم وزير العدل من بين رؤساء
وأعضاء نقابات القريعة للمحامين ، ومن غيرهم من المحامين المشهور لهم
بالكفاءة وخدمة المهنة ، كما يختار وزير العدل من بين أعضاء المجلس المؤلف
الطبيب و لوكيل وأمين السر وأمين الصموق ، ويتكون من هؤلاء ، أربعة هيئة
المكتب ، ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس
بنقابة العامة بموجب قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة
١٩٦٨ والقوانين المعدلة له ، كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات
المقررة للنقيب في القانون المذكور

وقد أصدر وزير العدل قراره رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ في ٢٤ يولية
سنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس مؤقت لتقاية المحامين من خمسة وكثيبي عضواً

وهذه مكتب مجلس النقابة من الدكتور جمال احمد الامضى وقتاً طويلاً
دائماً جرجس وكلاً وعد الله على حسن أمين العمل وصالح الدين السيد
حسن من التصديق

قد جاء في تقرير لجنة الشؤون الدستورية والشريعة من يقوم
عام ١٩٦٥ سنة ١٩٨١ بتقديم من السيد المحضر عبد الله على حسن ما يلي

١ - سبب السيد رئيس الجمهورية أن بحث إلى السيد الدكتور رئيس
مجلس رئاسة جميعها ما لوحته في الآخرة من أن مجلس نقابة
المحامين قد دأب على الرجوع بالنقابة في مواقف لا تمت بصلة إلى مصالح
البلاد وتتعارض مع الإجماع الوطني في أمور لا تدخل في ديرة العمل
النقابي لتسليمه من ذلك على سبيل المثال

(أ) اتحاد مجلس النقابة قطعاً معادياً لسياسة السلام في أرضها
شعب بعد يشبه الإجماع في الاستفتاء العام الذي جرى يوم ١٩ من أبريل
١٩٧٩

(ب) اتجاه المجلس موقفاً معادياً ليد سيادة القانون وهو مبدأ
أقره الإجماع الشعبي في أكثر من مناسبة

(ج) تورط بعض عناصر مجلس النقابة في اجتماعات هذه النقابة
رأساً وجوهها خارج البلاد في اتحاد مواقف مشيئة يرفضها شعباً لدى
عرف دولته لمصير لوطنة وحضارته

(د) اشتراك بعض عناصر مجلس النقابة مع الجهات المعادية من
بشرية صوره الديمقراطية في محروا وتشكيك في الإجراءات التي حققت
شعب

وأحتم السيد الرئيس رسالة بالقول بأن هذا المسك من جانب مجلس النقابة بشكل خروجاً تاييداً على الإجماع الوطني لخطى خلال النقابات الدستورية الثابتة فضلاً عن أنه يعتبر انتهاكاً لحدود الترخيص بقاى بعدد تجدده المصالح التي أعطت وقضها لهذه التصرفات واستنكاره لاستماتل منها في أعمال تسمى إلى تونس الحبيب ، وظلت سعادته بـ يتولى المجلس المؤقت التحقيق في هذا الأمر وإعلاء الحقائق على الشعب

٢ - وقد عرضت رسالة السيد الرئيس على مجلس الشعب بمنسبته المرفوعة لى ١٣ يولية سنة ١٩٨١ فتحالها إلى اللجنة العامة التي لترتبت تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ، وهرض ما انتهى إليه رأى اللجنة بدمية على المجلس ، أورد مجلسك المرفوعة في ١٣ يولية ١٩٨١ ، الترفعة على ما انتهت إليه اللجنة العامة

٣ - قدمت لجنة تقصي الحقائق تقريرها إلى المجلس فناقشه المجلس مباشرة مستفيضاً بجلستين المرفوعة في ٢١ ، ٢٢ يولية ١٩٨١ وأرد ، اختتمت اللجنة تقريرها بالقول إنه قد استبان للجنة من خلال المسمات التي عقدتها والدراسات التي أجرتها ما يلي

أولاً - أن مجلس نقابة المحامين يجمع بين أعضائه عناصر تحاول أن تحرك العمل النقابي لخدمة لشاغلها العربية في الداهل والمصارح بديداً عن صايح القاعدة العربية من المحامين وأن العلاقات الموجودة داخل مجلس النقابة تبعد بالعمل النقابي عن الأسلوب السليم عند إدارته

ثانياً - أن المجلس انصرف عن خدمة أعضاء النقابة مهبطاً وصح

كرهه جعل مقر لجنة الحامى مكاناً لتجمعات العربة ولقاءهم على
معتد سماواتهم ، مما حرج بالجنة من حظ رسالتها المرسوم لها
بمفصى مرسوم

و بعداً ان قانون الحامى رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته لم يعد
صالحاً من جهة التعديلات التى طرأت على ظروف التجمع وأن بمصوبه لم
تعد من مروة بحيث يستطيع اعضاء التجمع من رأيهم فى مجلس نقابة
أو بعد اقصاه من الحالات التى يخرج فيها عما أجمع عليه اعضاء

حامى - أنه بالنسبة لما سبق للجنة أن تعرضت له وهى لم تعد
بحيث للوائح التى وردت برسالة السيد رئيس الجمهورية يتضح أن
تجاوزت من تركيبتها مجلس النقابة الحالي من من الجماعة بحيث
أصبحت تشكل حضوراً على الصالح العام ويخرجها على قيم المجتمع
وتقايده لولا أنها تعيب صالح الحامى وتطالبهم بأبلغ الأضرار

سادساً - أنه لا مبرر فى مجتمع استكمل بنه لستوى
وأصبحت له مؤسسته التى تتم ممارسة العمل السياسى من خلالها أن
توجد بذات عمل خارج هذه القواعد التوجيهية وتؤلف الرأى بعدم من
معضتها مع عدم الالتزام بقومية النقابة وتقيم من مصفاً رهيباً على
تجميع مصرى كله وتريد أن يسلط قريش من أعضائها على مقدرات
شعب مصرى ومسيراته

وحتمت اللجنة تقريرها بأن اقترحت

ولا إعادة النظر فى مرسوم قانون الحامى رقم ٦١ سنة

١٩٦٨ بعد يجعله متفقاً مع أحكام دستور سنة ١٩٧٦ والمعدلات التي طرأت عليه وقانوني الأحكام وغيره من القوانين

ثامناً - وضع ضوابط ثابتة وعلنية مضاف إلىصوص دسوس
المصانة بيمكم مشاركة النقاية في المؤتمرات والمحاقل النولية على حثلاف
أمر عي وينسب مع الصياسة العامة للدولة

١ - رقد جاء في تقرير لجنة تقصى الحقائق أن مجلس نقابة
المحاميين قد شاعرو حدود الفصل النقابي الأمر الذي لم يعد ممكناً معه أن
يياش هذا المجلس مهام النقابة بما يحقق مصالح المحامين ويكفل لرسالة
المحاماة أن تلهذ دورها في المجتمع

٢ - ولما كان الاجتماع موقفاً بين رئيس الدولة ومجلس الشعب
والحكومة ، بل والشعب ونسره على أن نقابة المحامين تعد من أحرق النقابات
المهنية في بلادنا ولها دورها في نصالنا ولها تقديرها عند كل أبناء شعبنا
وأبنا كاسد وما زالت وستظل دائماً حصناً للحرية ومنبراً لنديسفرطية
رسالة يبنو ليها صوت الحق والناص

٦ - ولما كان ذلك قد أصبح لزاماً أن تمكن النقابة من أداء رسالتها
السامية وذلك لا يكون إلا بلى متولى دورها قيادة تتواهر نربيها لقدرة على
سهرس بالأعباء المكلفة على عاتق النقابة

٧ - وهي صوره الاعتبارات المتممة فقد أعد هذا الأمر ح بمشروع
دسوس وهو يقوم على البادئ الآتية

ولاً اسباء مدة عضوية مجلس نقابة المحامين الحالي اعضاء

مجلس النقابة وتشكيل مجلس مؤقت يتألف من خمسة وثلاثين عضواً يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية ومن غيرهم من محامين كما يختار الوزير منهم مكتب النقابة الذي ينتخب من نائبين والوكيل وأمين السر وأمين الصندوق وأعطى هذا المجلس الموقت جميع الصلاحيات المقررة للنقيب ومجلس النقابة بموجب قانون قديم رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ (المادة الأولى والثانية)

ثانياً - أجاز الاقتراح بمشروع قانون للمجلس الموقت إصدار مشروع قانون المصالحة بما يخلق صالحي العام، ويكفل تحقيق أهداف النقابة خلال سنة من تاريخ إصدار هذا القانون

وأرجب إجراء الانتخابات التكميلية وأعضاء مجلس النقابة خلال سنتين يوماً التالية لنفاذ قانون النقابة الجديد (المادة الثالثة من المشروع)

ثالثاً - قرر الاقتراح بمشروع قانون وقف العمل ببعض أحكام قانون النقابة المواد من ١٢ إلى ١٩ منه وذلك إلى حين انتخاب نقيب ومجلس نقابة طبقاً لأحكام المادة الثالثة من القانون (المادة الرابعة)

رابعاً - نصت المادة الخامسة من الاقتراح بمشروع قانون على أن يلغى من أحكام قانون المصالحة ما يخالف أحكام هذا القانون كما يلغى أيضاً كل حكم يخالف أحكامه

واللجنة إذ رفعت تقريرها إلى المجلس المقرر لترحيل الموافقة عليه بالصيغة لمرقعة

الباب الثاني عشر

مستور سنة ١٩٧١

شالوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر دستور جمهورية مصر العربية
الدى جاء فى وثيقة إعلانته أنه يرمى إلى تحقيق السلام للمسلم والوحدة
العربية وتطور المستثمر للحياة فى الوطن والعربية الإنسانية مصرى
بالمحافظة على كرامة الفرد ومبادئ القانون والحفاظ على صيغة محالف
قوى شعب العاملة التى تتطور صمام أمن مصر وحدة القوى العاملة فى
الوطن يحقق إزالة المتناقضات فيما بينها فى الظاهر والباطن
وقد نصت المادة الأولى من هذا الدستور على أن جمهورية مصر
العربية دولة نظامها ييمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى شعب
العاملة

ونصت المادة الرابعة منه على أن الأساس الاقتصادى لجمهورية
مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحون
من الاستغلال ويهدف إلى تحويل العوايق بين الطبقات
وبصحة العلاقة القائمة على أن الانتماء الاشتراكى العربى هو
تنظيم سبب على الذى يسجل تنظيماته تحالف قوى الشعب العاملة
كما نصت المادة (٢١) من هذا الدستور على أنه « يسيطر الشعب
على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقاً لصفة انتمى لى
نصها لخدمة »

وبصت المادة (٢٩) على أن تخضع الملكية لرقابة الشعب وبموجب
لدولة ، وفي ثلاثة أنواع الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة
وبصت المادة (٣٠) على أن الملكية العامة هي ملكية الشعب ويتأكد بانعدام
يستمر للقطاع العام ، ويقود القطاع العام التقدم في جميع مجالات
ويشمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية

وبصت المادة (٣١) على أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس مال خبر
المستقل ، ويضم القانون دولة وظروفها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي
وفي إطار خطة التنمية ، يوزع الميراث أو استغلال ، ولا يجوز أن تعارض
في طريق استخدامها مع ظهور العام للشعب

وبصت المادة (٣٢) على أن الملكية العامة حرمة ، وبموجبها وبموجب
وجب على كل مواطن وفقاً للقانون ، باعتبارها مبدأ لقوة الوطن وأساساً
للنظام الاشتراكي وبموجبها أرفاعية للشعب

كما بصت المادة (٣٣) على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو
حرمة الحياة الخاصة للمواطني وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي
يكنها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا أمثلة ، لذلك
عنها بالقيام ، وتشكل الدولة تمويهاً عادلاً لن وقع فيه الاعتداء

وبصت المادة (٣٤) على أن حماية المكاسب الاشتراكية وبموجبها
وبموجبها واجب وطني

وقد بصت المادة (٣٥) من الدستور على أن الرئيس الجمهورية ، إذا
قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة

عن أداء دوره الدستوري أن يتخذ الإجراءات المبررة لمواجهة هذا العجز
ويوجه بصفة إلى الشعب ، ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات
بحل سنتين يوماً عن انتخابها

نصت المادة (٧٦) على أن يرشح مجلس الشعب رئيساً للجمهورية
ويعرض لدرشيم على المواطنين لاستفتاءهم فيه ، ويتم الترشيح في مجلس
الشعب لمصحب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل.
ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على مرتين
لانتخابهم فيه . ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية
لأول مرة بعد من أسطورة أصواتهم في الاستفتاء

نصت المادة (٧٧) على أن مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ
من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة
ثانية ومثمنة

نصت المادة (٩٢) من الدستور على أن يختص مجلس الشعب
بالتصديق على صحة عضوية أعضائه . ويختص محكمة القضاء بالسبيل في
صحة تطعن المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه . ويعرض
نتيجة التحقيق وإثرائه الذي انتهى إليه المحكمة على المجلس للفصل في
صحة بطعن ، ولا تتم العضوية بليلة إلا بقرار يصدر بصفة شلى
أعضاء المجلس

نصت المادة (٩٦) على أنه لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء
المجلس إلا إذا فقد الثقة والاحترام ، أو فقد أحد شروط العضوية أو صحة

يعامل أو ،فلاح التي انتخب على أساسها أو لخل بواجبات عضويته ،
ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أصوات
ونصت المادة (٦٠٨) من دستور سنة ١٩٧٦ على أن لرئيس
الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبتاء على تفويض من
مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القوانين
ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء
مدة التفويض ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما
كان لها من قوة القانون

ونصت المادة (١١٥) على أنه يجب عرض مشروع المرافعة العامة على
مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر بادرة
إلا بموافقة عليها ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع المرفعة إلا
بموافقة الحكومة

ونصت المادة (١٢٦) على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس
الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب .

ونصت المادة (١٤٧) على أنه إذا حدث في فيبة مجلس الشعب ما
يجب الإسراع في انتهاء تدابير لا تشمل التلميز جاز لرئيس الجمهورية
أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ، ويجب عرض هذه
القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ،
وإذا لم تعرض في أول اجتماع له في حالة لعد أو وقف
حدها لم تعرض زال بآثر رجعي ما كان لها من قوة لقانون من

حاجة إلى إصدار قرار بذلك ، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس رال بأن
رجعى ما كان لها من قوة القانون إلا إذا رضى المجلس إصدار مصادمها من
لفترة السابقة أو تسوية ما تروى على آثارها بوجه آخر

وبمقت المادة (١٧١) من دستور سنة ١٩٧١ على أن ينظم القانون
تدريب ضباط أمن الدولة ويقيم اختصاصاتها والترويض التوجب توفيره
ليس بتدريس القضاء بها

كما يست المادة (١٧٩) على أن يكون المجلس العام لاشتراكي
مسئولا عن اتخاذ الإجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة
مجتمع نظامه السياسى ، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية وتردم
السنوك لاشتراكي ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ويكون ماصفا
لولاية مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون

وبمقت المادة (١٨٩) على أن لكل من رئيس الجمهورية ومجلس
الشعب صلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر فى
صلب تعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل
بعد كان لطلب صاها من مجلس الشعب وجب أن يكون موافقا من ثلث
أعضاء مجلس على الأقل وترحب سبع الأحوال يباشر المجلس مبدأ
التعديل ويصدر قراره من شته بأغلبية أعضائه ، فإذا رفض الشعب لا يجوز
إعادة صلب تعديل المواد صتها قبل مسمى سنة على هذا فرفض مرة ومن
مجلس شعب على صلب تعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه
مر مرة المواد المطلوب تعديلها قريبا ، اتفق على التعديل ثلث عدد أعضاء

مجلس عرض على الشعب لاعتقاداته في شقته فإذا وافق على تعديل
اعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء

وتم نكر محض أسايح على صدور هذا الدستور ويشارخ ١٤
أكتوبر سنة ١٩٧١ أصدر ونيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٨٢ سنة
١٩٧١ يشار الترشيح لعضوية مجلس الشعب نيس في مادة الأولى على أنه
مع عدم إخلال بأحكام القانونين رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ و رقم ١٥٨ لسنة
١٩٦٢ يحرم من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب

(١) الذين تقرر عدم قبول ترشيحهم لانتخابات الرئاسات الأساسية
للإتحاد الاشتراكي العربي لأحد الأصحاب الأتية (رأورد قسمة أسباب)

(٢) كل من قام به سبب من الأسباب المبينة في البنود السابقة ولو لم
يكن قد رشح نفسه لعضوية إحدى الرئاسات الأساسية للإتحاد
الاشتراكي العربي

(٣) الذين ثبت تلاحهم في المصفة التي يتقدمون للترشيح على
أساسها لعضوية مجلس الشعب أو الوحدات الأساسية للإتحاد الاشتراكي
العربي

(٤) الذين قدموا لمحاكمة في قضية المؤامرة أو شغلهم بتعديلات
فيها ولو لم يقدموا للمحاكمة ، وكل من تعاون مع المتهم فيها ولو لم تتم
تلك التحقيقات

والر قع أن المقصود من إصدار هذا القرار بقانون والعرض من حق
ترشيح على هذه الفقرة الواردة بالبند (٤) وهو بد يخالف ابداء

الأساسية في القانون ووعيد إلى الاتهام ممارسة العزل السياسي نلت من
 لم طعن ، فالنص على حرمان من قدموا للمحاكمة في قضية أو مرة هو
 نص تجاوز حدود المنع ، فإن كان من الجائر حرمان من أُدين في مدة
 القضية ، لا أنه من غير القبول أن يشمل هذا المنع كل من قدموا للمحاكمة
 وثبتت بر صحتهم مما سبب إليهم ، إذ من غير التصور أن يهرم شخص من
 حقوقه نتيجة لبراءته مما سبب إليه

كما أن النص على حرمان كل ما شملتهم التحقيقات ولم يقدم
 للمحاكمة في هذه القضية هو أمر يخالف المبادئ الأساسية في الدستور
 ويتعارض مع التعديلات التي كفلها هذا الدستور

أما من النص على حرمان من تعاون مع المتهم في هذه القضية
 ولو لم تلمسه تلك التحقيقات فهو أمر يخالف أبسط المبادئ الأولية
 إذ أن مؤداه حرمان أي شخص من حق الترشح بمجرد أن السلطة ترى أنه
 قد تعاون مع المتهم بوجوب دليل على ذلك إذ لا التحقيقات لم تشمل ، وهو
 أمر ينحصر إحداراً لكل المبادئ القانونية والضمانات الدستورية

وقد كان الصراع على السلطة الذي شب داخل النظام في صلب
 عام ١٩٧١ ، والذي انتهى بانتصار رئيس الجمهورية المنتخب على خصومه ،
 لأثر الكبير في اتجاه السلطة إلى إقصاء بعض الفصائل
 لديمقراطية ومحاولة إقصاء الشريحة التي تصرفت بها والترشح لمر إلغاء
 معمر بشريعات المقيدة للحريات والتي نسجم بشكل فاضح بأنشعبيه

مصدر في ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن
 ، م. م. مع النقاضي هو معصر القوانين التي صدر على إلغاء كافة صو

مع النقص في الولاية بقوانين الإصلاح الزراعي وقوانين بضرر،
وقوانين الرسوم القضائية وقانون تنظيم الجامعات وقوانين العمل والتأمينات
لجسامة والقوانين الخاصة ببعض العاملين في الدولة مثل قانون نظام
سلكي لدبلوماسي والقضائي

كما صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢ بتعديل القانون رقم ٧٢ لسنة
١٩٥٩ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - عدلت بمقتضاه بعض مواد
الدستور القديم ، إذ كان الرضا أن يصادقت في أحكام قانون تنظيم
مباشرة الحقوق السياسية في ضوء أحكام الدستور الجديد الذي تنص
المادة (٦٢) منه على أن للمواطن حق الانتخاب والفرص و... لرأي في
الاستفتاء ، وفقاً لأحكام القانون ، كما تنص المادة (٨٨) على أن يجند
القانون بشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب وبهذه أحكام
لانتخاب والاستفتاء

وقد جاء بالمادة الإيضاحية المرفقة بهذا القانون أن المشروع يتناول
تعديل المادة الثانية وهي الخاصة بالعمران من مباشرة الحقوق السياسية ،
ويلاحظ أن هذه المادة كانت تنص على أسباب العمران المؤثرة في سائر
بمساكن وهي صمد حكم في جنابة أو حكم بالقبس في جريمة من
الجرائم خاصة بالشرف أو الأخلاق أو الوطنية أو الشرف الانتخابي غير
أن المادة لم تأخذ في نهايتها إلى هذه الحالات حالة العمران من تطبيق
سياسية و لدية مرد أن تبيها - وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢١ لسنة
١٩٦٢ نقض مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الأشخاص وبصر على

ر تعف مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية مدة عشر سنوات بالنسبة للأشخاص الذين صدرت عنهم قرارات تعلق إررى من مجلس قيادة الثورة فى ٢٢ يومة سنة ١٩٥٦ أو الذين اتحدت منهم بعض الدائير بمقتضى قانون الأحكام العرفية أو الطوارئ خلال الفترة من ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦ حتى صدور هذا القانون أو الذين حددت ملكيتهم بمرعية استفتاء من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أو القانون ٢٧ لسنة ١٩٥٩ مع جوار لاستثناء بقرار رئيس الجمهورية ولما كان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ قد صدر فى ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ وعمل به من تاريخ نشره للمد بلغت على صفوة أكثر من عشر سنوات ، فقد أصبحت حالات الحرمان لمرقيرى غير فائفة وإن كان قانون مجلس الأمة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ بعد تديته بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ قد منج من حق الترشيح من فرضت بحراسة على أمواله أو من حددت ملكيته الزراعية أو منعت بشأنه بقريرى لاشراكية فإن هذه الحالات وهى خاصة بحق الترشيح لمجلس شعب قد عالجها الاقتراح بمشروع قانون قدم بشأن مجلس الشعب مقررأ بدمج كما عالج حالات الحرمان من الترشيح التى تضمنها القرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٧١ فنص على إلغاء هذا القرار بقانون

ولقد عدل القانون المادة الثانية من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وضاف لفرة جديدة تنص على حرمان من صدر عنهم حكاه ما ينس من عاقبة من الجرائم الاقتصادية والاجتماعية كما أضاف بقره جديدة جرى حص على حرمان من مفرض للحراسة على أمواله مدف

للعام ٢٤ لسنة ١٩٧١. وألغى المشروع الفقرة الأخيرة من القانون السابق
بشي كان بمقتضاها يحرم من مباشرة الحقوق السياسية «المحرومين من
حقوق السياسية والمدنية» وهو نص يكتنفه الغموض وعدم التحديد

وقد صدر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٢ القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢
بتعريض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون طبق الأحكام
المادة (١٠٨) من دستور سنة ١٩٧١

وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على تعريض رئيس
لجمهورية في التصديق على الاتفاقيات الخاصة بالتسلح وفي إصدار
قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق باعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى
اللزامة للقوات المسلحة وذلك لمدة تنقضي في نهاية السنة المالية ١٩٧٣ أو
حتى إزالة آثار العدوان فهما أقرب إلى أن تعرض هذه الاتفاقية والقرارات
بأمر نهى على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التعريض

وبمقتضى المادة الثانية من قانون التعريض المذكور على أن
تسمى أحكام المادة السابقة على اتفاقيات التسليح والزيادات في اعتمادات
التسلح التي صدرت بها قرارات من رئيس الجمهورية في الفترة من ١١
سبتمبر ١٩٧١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون

وإذا بررت المذكرة الإيضاحية المرفقة بالقانون صدره بقولها «نظراً
لأهمية السرية الواجبة عند إبرام اتفاقيات التسليح وكذلك عند سفر في
زيادة اعتمادات التسليح ولأنه من غير الملائم عرض المشروعات الخاصة
بذلك ومناقشتها علانية»

و بموجب أن قانون القوموس المذكور قد جاء موافقة لأحكام دستور
 عن خلاف قانون القوموس رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذي سبق أن بينا
 مخالفته للدستور السابق. ذلك أن قانون القوموس الجديد قد حص فيه على
 أنه مدة محدودة وهي من ١١ سبتمبر ١٩٧٦ إلى نهاية السنة ١٩٧٧
 أو حتى يرد به آثار العدوان أيهما أقرب. كما بيئت فيه موضوعات هذه
 لقرارات وهي التصديق على الاتفاقيات الخاصة بالتسلح وعضوات
 لتسليح و لاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة كما بيئت فيه الأسس
 التي تقوم عليها وهي إزالة آثار العدوان

وبتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦ صدر القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٢
 بشأن حماية الوحدة الوطنية، وقد نص هذا القانون في مادته الأولى على أن
 واجب كل مواطن حماية الوحدة الوطنية على أساس إعطاء الأوية لأحد ب
 الاتصال الوطني والتحرير وعلى إقصاء المصالح القومية الشاملة على
 مصالحات خاصة لكل قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية

وبمقت المادة الثانية على أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم
 سياسي الوحيد المصرى تحالف قوى الشعب العاملة وأن لا يجوز
 إنشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي أو منظمات
 جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقاً لتفويض

ومقت المادة الثالثة بالعكس كل من أنشأ أو نظم أو ادار جمعية أو
 هيئة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة. وكذلك كل من انضم إليها
 كما عاقبت المادة الرابعة من هذا القانون بالحبس كل من مرض

الوحدة الوطنية للضلع بأن لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة أو التأثير على مؤسساته السياسية والدستورية في اتحاد قرار بشأنها

كما عاقبت المادة الخامسة بالمس كل من قذاع عدداً كبيراً أو بهارات أو إشاعات كاذبة أو مخرصة يقصد الإضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب أو بين طوائفه على أن تكون العقوبة السجن إذ ولدت بجريرة في زمن الحرب والأشغال الشاقة المؤقتة إذا اتحدت هذه الإداعة بحاية مشيرة موجهة للمسكرين في زمن الحرب

رصدت المادة السادسة على أن يعاقب بالعيس كل من حرش بيهدي رسائل العلانية على بعض فئة من فئات قوى التحالف أو طائفة من الناس على الإضرار بها أو إثارة الفتنة بينها. إذا كان من شأن هذا التعريض للإضرار بالوحدة الوطنية

كما نصت المادة السابعة على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٦ و ٤ و ٤ من هذا القانون بناء على تعاهر مع دولة أجنبية

ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذا القانون قد صدر عقب مظاهرات لطيفة راجعاً إليهم على تأخير معركة تحرير أرض سيناء من احتل الإصر نبي رقيهم السط نتيجة لهذا التأخير

ولقد أوصفت المفكرة الإصلاحية المرفقة بهذا القانون بهدف من صغوره بذكرها أنه في هذه المرحلة الحاسمة من معركة التحرير المسيرة نرى بموضها شعبنا. تصبح حالية الوحدة الوطنية أمراً لازماً بسند

حدهما مدخلية، لتكرن مصدر المساعدة لقواتنا العسكرية التي تقف على
حد المواجهة وقد عبر الدستور الدائم الذي وضعه الشعب بعينه وبفضله
عن أهمية هذه الوحدة الوطنية في أكثر من موقع

و بخلاف ما مدد للعامة ومن تبعات هذه المرحلة وما تعرضه من
تجميع للمعارضة والفرق من أجل مجالية النجدي الذي يجرى وجوب كله
للحظر، من مجلس التمهيد قد استجاب لما طالب به رئيس الجمهورية من
إعلاء قانون بشأن الوحدة الوطنية، لأن تعرض الوحدة الوطنية إنما كبير
يجب أن يشغل المشرع لتجريمه لها كانت صوره وأشكاله

الباب الثاني عشر

الفونين المنعقدة

بضم هـ ياء الواو طين

بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٢ صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢

بمعدل بعضصوص القوانين المتعلقة بضمان حريات المراضين

وقد جاء بالمفكرة الإيضاحية المرفقة بالقانون أنه مقرر أن السموم المتعلقة بالعريات قد وردت في عدة قوانين كقانون ١٠ في قانون الإجراءات الجنائية وفي قانون الطوارئ وفي قوانين تدابير أمن الدولة كما أن أهم حق مدون في حماية حريته وحرمة حياته الخاصة يقتضي تعديلا في قانون العقوبات فقد رأى أن يصدر قانون واحد يفسخ الأحكام الجديدة، وبمعدلا في ذلك بعض أحكام القوانين القائمة التي أصبحت متعارضة مع أحكام الدستور أو مستأصا أحكاما جديدة

(١) عدل القانون المائة (١٢٧) من قانون العقوبات، فحذف عقوبة جريمة برفق العام الذي يأمر بحجاب المحكوم عليه بعقوبة لم يحكم بها عليه، لرفعها إلى مرتبة الجنائية ونص على أن عقوبتها السبع مبررا لعدم تناسب عقوبة الجسمة المقررة في النص القديم وهي الحبس أو انقراة

(٢) كما أضاف القانون الجديد إلى قانون العقوبات مادتين برقمي ١ ٢ مكررا ٢٠٩ مكررا (٢) وشكلا الأولى بالمجلس كل من عني على حرمة الحياة الخاصة للمواطن بأن تسترق السمع أو تسجيل أو نقل عن سرهق جهاز من الأجهزة معادلات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون أو

نقط أو مثل صورة شخص كان موجوداً في هذا المكان الخاص، وتعتبر الجريمة جنائية وتكون عقوبتها السجن إذا وقعت من موظف عام، عموماً على سلطة وسلطة.

أما المادة الثانية الجديدة التي أصبحت إلى قانون العقوبات برقم ٣٠٩ (١) فقد نصت على أن يعاقب بمقتضى الجرم كل من أزعج أو سب أو علة أو استعمل ولم في غير حالاته تصحها أو مستنداً متحصلاً على يده في طريق الميعة بالمادة السابقة، ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من عده بإشياء أمر من الأمر التي تم التحصيل عندها يهدى بطرق الخسائر إليها ليعمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه ويعاقب بالسجن المؤقت العام الذي يرتكب أحد الأعمال الميعة بهذه المادة عمداً على سلطة وسلطة.

(٢) يتضمن الأحكام المادة (٥٧) من دستور سنة ١٩٧٦ التي تنص على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة المبدأ الخاصة للمواطنين يظهرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها دستور والقانون يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدعى ناشئ عنها باستثناء، فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ على إضافة فقرة جديدة إلى نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وتنص المادة الأخيرة على أن تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات ببعض عشر سنوات من يوم وقوع الجريمة وإلى مواد اللجج بمقتضى ثلاث سنوات، وفي مواد التحالقات بمقتضى سنة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، نصيب إلى النص الأصلي فقرة جديدة تستثنى من قواعد انقضاء الدعوى

لمباشرة محض الجرائم الواردة في قانون العقوبات وهي جرائم العلوس على سرية ائسى يرتكبها المسئولون في سلطة الدولة اعتماداً عليها، وهي الجرائم الواردة في نصوص الآتية

أ - المادة ١١٧ التي تعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي ساجد عمالا في عمل للدولة أو لإحدى الهيئات العامة سمرة و هتجر بخير مبرد اجدرهم كلها أو بعضها فهو اعتداء على صريتهم بشخصية وعلى حقهم في العمل

ب - المادة ١٢٦ التي تعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب مشهم أو فعل ذلك بنفسه لصله على الاعتراف فإذا مات الممس عليه بهكم بالعقوبة المقررة لقتل عمداً

ج - المادة ١٢٧ التي تنص على أن كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بمقاب المحكم عليه أو علقه بنفسه بأشد من عقوبة المحكم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجرى بالعص أو يفرمة لا تزود على حصص جنيهاً مصرحاً بوجود أن بهكم عليه أيضاً مع هذه بعقوبة بالهزل وقد تناول الماير الجديد هذه المادة بالتعديس إلى مادتة لأولى نرخصها إلى مرثبة للجناية ومس على أن عقوبتها مس بظراً بعدم تناسب عقوبة البسطة المقررة لها مع جسامة الجريمة

د - المادة ٢٨٢ عقوبات التي تعاقب بالسجن كل من قبض على شمس أو حمسه أو حجره بدون أمر أحد الحكام المختصين بهر غير

الأحوال التي تصرح فيها القولين والوثائق يتقصد على مدى شبهة ر
 هم من يقصد من شخص يتزعم يدور حق يرى مستخدمى الحكومة او
 يصف بصفة كاذبة أو أبهر غمراً مروراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة
 كما تعاقب بالاشتغال الشاقة للأوقات كمال من قبض على شخص يدور وجه
 حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية

هـ أماتان ٢٠٩ مكررة، ٢٩٠ مكررة (أ) المصادقان بمقتضى المادة
 لثانية من القانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ وتعاقبان على الاعتداء على حرمة العبادة
 لفائدة للمواطنين سواء أكل ذلك باسترقاق السمح أو تسجيل أو نقل
 الأماط التي تجرى في مكان خاص أو بالقطر أو نقل صورة شخص في
 مكان خاص كما تعاقب على حيازة أو إيداع أو تسهيل إيداع أو مستخدم
 مثل هذه التسجيلات، وتشدّد العقوبة إذا وقعت الجريمة من موظف عام
 عسداً على سلطة وتنفذت

و وقد اقتضى استثناء هذه الجرائم من قاعدة انقضاء الدعوى
 الجنائية بمقتضى المادة التي تضمن أيضاً المادة (٢٥٩) من قانون الإجراءات
 الجنائية التي تنص على انقضاء الدعوى الجنائية بمقتضى المادة المقررة في
 القانون المدني، ضمن فيها على استثناء الجرائم المشار إليها في المادة (١٥)
 من قاعدة انقضاء الدعوى المدنية بمقتضى المادة وذلك موقفاً على حكم المادة
 (٥٧) من الدستور

(٤) أما المادة الرابعة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢، وبإيه تعديل
 تعديل بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية الواردة في الباب ثاس من

نكتات لأولى المعمور، في جميع الاستدلالات ورفيع الدعوى، وهي مواد
٢٤ ٢٥ ٢٦ فقره ثالثة وفقره رابعة

المادة (٢٤) قبل التعديل كانت تنص على أن
بإمر بالقبض على المتهم الحاضر في الحاضرات بموجب دور أو بطلب أو
تكون الجريمة في حالة تلبس ويجوز هذه القبض في حالات التلبس بالجمع
أو كانت بعبوة المقررة لها، كذلك إذا كانت الجريمة جنحة متأتية عنها
بالقبض أو كان المتهم موضوعاً تحت مراقبة تبوليس فوكن قد صدر إليه
مذكرة باعتباره مشتبهاً أو مشتبهاً فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت
ومعروف إلى مصر وأخيراً في بعض جمع معينة من طلبة، ولم يحد حكم
هذا النص من المادة (١٦) من الدستور الجديد، التي لا تنص
لها على حالة التلبس القبض على أحد أو تقييد حريته إلا بإمر تستمره
ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي
المختص أو النيابة العامة، ومن ثم فقد كان من المعتبر مراجعة نص هذه
٢٤ إجراءات بحيث يصبح على مأمور الضبط القضائي في أن بإمر بالقبض
مفصلاً على حالات التلبس بالجنايات أو بالجمع التي يملأها عنها بالقبض
بإمر تلي ثلاثة أشهر .

ب . وكانت المادة (٢٥) من قانون الإجراءات الجنائية قبل التعديل
تنص على أن مأمور الضبط القضائي أن يأمر بضبط المتهم وإحضاره، ثم يمكن
إتباعه حاضراً وذلك في الأحوال التي سنها المادة (٢٤) قبل تعديلها، ومن
تعد هذه لأحوال قائمة بعد تعديل المادة ٢٤، وعلى ذلك فإن الأمر قد

«فتنص، عادة النظر في حكم المادة ٢٥ لإجراءات بحيث تدمتقي سمته
مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم إذا لم يكن حاضراً ذلك من
حالات التلبس المصنوع عليها في المادة ٢٤ المسئلة

كذا أجاز النحر الجديد لمأمور الضبط القضائي في بعض الأجرء
التمخضلة لناسبة بالمسبة للمتهم وأن يطلب قوفاً من البداية العامة أن
تصبر أمراً بالقبض عليه وذلك إذا وجدت دلائل كافية على ارتكابه جريمة من
يصح فيها وهي السرقة والتصب والتعدي الشبه ومطالبة رجال السلطة
لصحة بالقوة والعتف، وهو إجراء يختلف من الضبط أو القبض ويمتثل
بمثابة إجرء، وقائي حتى يطلب من النيابة العامة حصر أمرها بالقبض

جـ وكانت المادة (٤٠) من قانون الإجراءات تنص على أنه لا يجوز
القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك
داوياً وله أضاف إليها القانون الجديد أنه يجب معاملة بما يحفظ عليه
كرامة الإنسان وله لا يجوز إيداعه سجيناً أو معزولاً، وهو الحكم الذي أشارت
إليه مادة (٤٢) من الدستور

د كانت المادة (٦٢) إجراءات قبل التعديل نص على أنه لا يجوز
رفع دعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام إذا كانت الدعوى من
جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة (٦٢٢) عقوبات إلا بعد الحصول
على إذن نائب العام نفسه والمادة (٦٢٢) عقوبات هي التي نص على أن
يعاقب بالعيس والعزل كل موظف عسري استعمل سلطة رسميه من وقت
سعيد الأرم الصادر من الحكومة أو أحكام مختصة، أو أصبح بعد من

سعد حكم أو أقر مما ذكر وعلى ذلك فإن من المادة (٦٢) قبل تعديل
 يكون مخالفاً لحكم المادة (٧٢) من الدستور التي تجعل المحكوم له في هذه
 الحالة من مع الدعوى الحائثة مباشرة إلى المحكمة المختصة فلا يجوز
 بدليل حلف في ذلك على إيراد من النائب العام، وقد اقتصر على إعداده
 صياغة بقرينة الاجتزاء من هذه المادة بما يتفق مع حكم دستور
 باستثبات بمراتبه ائثار إليها في المادة (٦٢) طويات من المحصر على
 من ساد العام

هـ - نتيجة لتعديل المادة (٦٢) إجراءات فقد اقتضى الأمر تعديل
 مادة (٢٢٢) إجراءات التي نظم حق المدعي بالطرق المدنية في رفع دعوى
 مباشرة إلى المحكمة المختصة والتي تستثنى من ذلك حالة ما إذا كان
 دعوى موجهة ضد موثف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط بجريمة
 وقعت مع أثناء توبة وظيفته، فله كل من المدعي أن يعدل النص بما يسمح
 برفع دعوى مباشرة في الجرائم المشار إليها في المادة ٦٢ طويات،
 فنصت بقرنة الأخيرة من المادة المعدلة ما لم تكن من الجرائم المشار إليها
 في مادة ٦٢ من قانون العقوبات .

وكما عدلت المادة (٩٦) من قانون الإجراءات المدنية بمادة
 بسطة فاحس التحقيق في تفتيش المنازل فتطلب أن يكون ذلك بناء على أمر
 مسبب ثمة مع حكم المادة (٢٤) من الدستور ولا كانت التهمة تبشر
 تهجير في مواد الدعوى والجنائيات طبقاً للأحكام المقررة في قانون التحقيق
 من هذا نص منصرف إلى ما تقرر به النسخة العامة من تفتيش لمجرم منهم

كما به يجب أن يصحرف أيضاً إلى سلطة النيابة العامة في ممتش منزل
غير منهم وهو الحكم الذي أورفته المادة (٦٠٦) من قانون الإجراءات
شترعت لذلك المصوب على إرس من القاضي الجرسى. هناك من المعتبر
تعديل الحكم واشتراف أن يكون ذلك بناء على أمر مسبب من القاهر
جبرى

و كما عدت المادة (٩٥) إجراءات، تنهياً لا نصت عليه مادة
(١٤) من الدستور التي لا تجوز مصادرة المراسلات البريدية والبرقية أو
لاطلاع عليها أو مراقبة المحطات التليفونية وغيرها من رسائل لا تنص إلا
بالمر القضاء مسبب بأمر محكمة، وطبقاً للتعديل الجديد أصبح يتغير أن
يصدر الأمر مسبباً من قاضي التحقيق وأن تحد مدة هذا الإجراء بضمعة
عشر يوماً يجوز تجديدها لمدة أو مدد أخرى كما تطلب الأمر الجديد أن
تكون هذه الإجراءات ذات فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية أو جنحة
مما تلب عليها بالمعنى لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، حتى لا تنفذ هذه
الإجراءات مع خطورتها في جرمة قليلة الأهمية

ج كما أضيف بمقتضى هذا التعديل مقرة جديدة إلى المادة (١٢٥)
إجراءات تسمى على أنه لا يجوز الفصل بين المتهم ومما هو
أثناء التعديل، ذلك أن الدستور الجديد قد في غاية حاسة بكفاءة حق
مدافع في المادة (١٩) كما أجاز للمتهم عند القبض عليه أن يكون به حق
لاتصار به يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به وذلك على توجه الذي
ينظمه القانون (مادة ٧١) من الدستور

ط كما عكست المادة (١٣٩) من قانون الإجراءات الجنائية إعمالاً
لأحكام المادة (٧١) من الدستور بالنص على أن سلخ فوراً كل من يقص
عليه و يحبس احتياطياً بتسليم القبض عليه أو حمله ويكون له حق
الاتصال من يرى إعلانه بما وقع والاستماع بمقام وأنه يجب إعلانه على
وجه سرية بالهم الموجهة إليه

ي كد عكست المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات الجنائية والى ما
تنص عليه المادة (٤١) من الدستور من أن يحدد القانون مدة يحبس
هتبطاً لجاء نص الفقرة الثانية من المادة (١٤٣) أنه لا يجوز أن تزيد
مدة يحبس الاحتياطى عن ستة شهور ما لم يكن قد أطي برهالته إلى
المكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة

(٥) كذلك اصل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بعض التعديلات على
قانون الطوارئ حماية للحرية فعاد الواد ٢ ٢ ٢ مكره ٦ من قانون
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ

١ تنص المادة (١٤٨) من الدستور على حق رئيس الجمهورية في
إعلان حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون وقد اقتضى إعمال هذا
الحكم الدستوري تعديل المادة الثانية من قانون الطوارئ بمبدأ يلغى
قرار إعلان حالة الطوارئ بيان الحالة التي أطي سببها وتحدد السلطة
التي تشملها وتاريخ بدء سريانها ومدة سريانها كما أوجبت هذه المادة
عرض قرار إعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب خلال خمسة عشر
يوماً مالمه يقرر ما يراه بشأنه كما نصت هذه المادة على أنه لا يجوز مد

منه التي يحددها قرار إعلان حالة الطوارئ إلا بموافقة مجلس الشعب
وعلى أن تعتبر حالة الطوارئ محتوية من غلقها نفسها إذا لم يتم هذه الموافقة
من نهاية مدة

ب- وقد أدخل القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ تعديلا على صدره
بمادة ثمانية من قانون الطوارئ التي أجازت لرئيس الجمهورية إصدار
كمرئية الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام ما شرحت المادة المعدلة
تكون هذه التشريعات مفعولة على الأمور التي تتعلق بالسلامة العامة أو
أمر من الأمر القومي تمثيلاً مع حكم المادة ٤٨ من الدستور فجاءت
بموجبة نص المادة الثالثة للمادة

«رئيس الجمهورية متى أعطت حالة الطوارئ أو بطلت التشريعات
الموجبة للمحافظة على الأمن والصالح العام»

كما نصت إلى المظرة (٢) «المادة بالرضا عن الصحف
ومطبوعات على أن تكون رقابة هي الصحف والمطبوعات ووسائل
إعلام مفعولة على الأمور التي تتعلق بالسلامة العامة أو أمر من الأمر
القومي»

كما كانت هذه المادة قبل التمدد شجرة أشد من هذه التشريعات
كتأثير أو شعور دور هذه التشريعات المادة المعدلة بمعرفة جديدة في نهاية
تصريح على أنه

«يرتبط من الحالات العاجلة التي تتعد فيها الشاير حصار بها
في هذه الحالة بمقتضى أوامر شقوية على أن تمرر كتابة خلال ثمانية

ب م ١

جـ أما المادة (٢) مكرر من هذا القانون وهي التي كانت قد أضيفت بالقانون (٦٠) لسنة ١٩٦٨ لتكفل للمعتقل طريق لتظلم من الأمر الصادر باعتقاله إلى محكمة أمن دولة طاء فقد عدلها المشروع بما يتسق مع مبادئ الدستور الجديد، إذا أن المادة قبل التعديل كانت تجبر المعتقل إذا نقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه مجاء بعض العدل وكفل له حق التظلم إذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره أمر الاعتقال دون أن يفرج عنه كما أن النص قبل التعديل كان يوجب لمرر لمحكمة بالإفراج حاصلاً تصديق رئيس الجمهورية في جميع الأحوال، وتوليفاً بين متطلبات المصلحة العامة في ظروف الطوارئ الاستثنائية وبين توليد الضمانات القضائية فقد نص التعديل على أن يكون قرار المحكمة بالإفراج نافذاً إذا لم يمتنع عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره، فإذا امتنع على قرار الإفراج في الميعاد المشار إليه أعيد نظر التظلم أمام دائرة أخرى على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعتراض وإلا نصى الإفراج عن المعتقل فوراً، ليكون لمرر لمحكمة في هذه الحالة نافذاً .

د كما أسهل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تعديلاً على مادة لسانية من قانون الطوارئ فوفق هذه المادة قبل التعديل من التظلم من أمر من المجلس التي تصدرها النيابة العامة في شأن مخالفة لأوامر لمرر بصور طبقاً بهذا القانون والجراءات المحددة فيها، كل من غير جائز في مدعة كبيرة من لجوئهم المصرة بمن الدولة الداخلي أو الخارجي والجبر نم

لأخرى سي يصدر مستعديها امر من رئيس الجمهورية كما كان من ر
 محكمة من الجرائم التي مجوز التظلم من المحاكم فيها وهو ما عد
 بجرائم لسيادته الذكر - جاسعاً لتصفيق رئيس الجمهورية وخلفاً لتعديل
 ندى ارفع على هذه المادة أصبح من المسموح به التظلم من او من بعض
 بمصادره في سائر الجرائم - وحددت مواعيد التظلم طبقاً لما ورد في المادة
 ثالثة مكررة الخاصة بالتظلم من اوامر الاعتقال غير ان النص الجديد
 يورد في مادة السادسة لم يجر الاعتراض على قرار المحكمة بالامر ج لا
 بأهمية لجرائم المصرة من المصلحة الدخلى أو الخارجى

هـ - وقد ألفى القديس رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ المادة ٢ مكررة (١)
 خاصة بالتظلم من امر فرض الحراسة بعد ان تقرر عدم بعض على
 سلطة فرض الحراسة على الشركات وانتشلت ضمن تدابير تطوري بعد
 ان حذف من نص المادة الثالثة من هذا القانون النص على فرض الحراسة
 على شركات والمؤسسات

و - كما ألفى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ القانون رقم ١١٩ لسنة
 ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بشئ اصوله امرى بشرق قابلية لها لا
 يرتبط بالظروف الاستثنائية ومع ذلك فهو يشتمل احكاماً ذات طبيعة
 استثنائية يجرى لرئيس الجمهورية سلطة القبض على امر شخص او
 هتافه - كما كان من بين هناك من سبق اعتقالهم او صيقت عليهم قوانين
 متعدد حكماً له سيرة الحكم عليه في غياب امر الدولة أو محاكم الثورة أو
 محاكم المجالس العسكرية - وهو يجعل لسيادة الدولة سلطة اصبحت من

استحقاق لا تتعبد فيها بأهم الضمانات الأساسية التي أوردتها قانون
 لإجراءات الحبس، كما أن سلطتها في ذلك تحول لها إلى تصدر أوامر
 بالحبس لحدائق غير محدود المدة وهي تتشرف معاكم أمن دولة يمكن
 تحال بينها جرائم عديدة ومع ذلك تتجمع أحكامها لتتبدل رئيس
 جمهورية كما أن هذا القانون يوجب لرئيس الجمهورية أن يصدر مرسوم
 يصادق على مخالفاتها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وقد كان هذا
 القانون يوجب أيضاً فرض الحراسة على أموال الأشخاص الذين يأتون
 اعتماداً لتدريس مع المصالح القومية للدولة ويوضح من استمر من أحكام
 لدون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ - إنه يخالف جملة وتفصيلاً أحكام دستور سنة
 ١٩٧١، ومن ثم فقد كلف من التمهين أن يمس قانون حارس هريات
 لودنير على إلغاء قانون تدهير أمن الدولة

١ كما نصت المادة السابعة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢،
 لقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ الذي حول رئيس الجمهورية في اتحاد
 الإجراءات، المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة
 ١٩٦١ بالنسبة للأشخاص الذين سبق لسلطات ضبطهم أن احتفظ عليهم
 في جر تم شأمر ضد أمن الدولة أو الجرائم المرتبطة بها والتي تم اكتشافها
 في نشر ما بين أول مايو سنة ١٩٦٥ وأخر سبتمبر سنة ١٩٦٥

ج كما ألغيت ذات المادة من المادة (١٨) من قانون الإجراءات
 الجنائية التي كانت تشير لتتبع القسطنطيني القسطنطيني ولو على غير حالة
 بتبصر بالجريمة أن يقتضوا منازل الأشخاص الموصوفين تحت مراقبة
 لبوليس، وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة وقد

أصبح مدائن متعارضاً مع حكم المادة (٤٤) من الدستور، بحيث لا تجبر مدائن المسالك وتفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب

ط. وكذلك ألغت هذه المادة نص المادة (٩) من القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٦٤ بزيادة تنظيم الرقابة الإدارية. إذا أن هذه المادة كانت سبباً للرقابة الإدارية أن تجري تفتيش أشخاص ومساكن الموظفين المنسوبة إليهم، المخالفات بعد الحصول على إذن كتابي من رئيس الرقابة الإدارية أو من النيابة العامة إذا كانت هناك جهات قوية تدعو لاتخاذ هذه الإجراءات. بدو وتجرى لعموم الرقابة الإدارية ولا يقدر إلا أن يجري تفتيش أماكن العمل وغيرها مما يستعمله الموظفون المنسوبة إليهم المخالفات، ولا شك أن تفتيش أشخاص ومساكن الموظفين يجب أن يحاط به من الضمانات المقررة دستراً لوظائف، إن يتعين طبقاً للمادة (٤٦) من الدستور لتفتيش الشخص أن يصدر بذلك أمر من القاضي المختص أو النيابة العامة فلا يكفي فيه إذن رئيس رقابة الإدارية. كما أنه يتعيّن طبقاً للمادة (٤٤) من الدستور الحصول على أمر قضائي مسبب لتفتيش المساكن. ومن ثم يكون نص المادة التاسعة من قانون الرقابة الإدارية متعارضاً مع هذه الضمانات الدستورية، الأمر الذي كان من الواجب إلغاؤه

الباب الثالث عشر

قانون مجلس الشعب

في تاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٢ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢
 من شأن مجلس الشعب والذي قضى بإلغاء القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٢
 بشأن مجلس الشعب والقوانين الممدجة له وحاجته الزار بـ ١٠ يوم ٨٢
 لسنة ١٩٧٦ الذي كان قد صدر في ١٤ / ١ / ١٩٧٦ الذي يضمن مبادئ من
 حالات يضمن من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب و الذي عرفت
 مذكرة إيضاحية للقانون الجديد أنه كان يضمن حكماً وقتاً خاصاً
 بالانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب اتفقت عليه التصحيح بعد ١٥ شهر
 سنة ١٩٧٦

وقد عرفت المادة الثانية من قانون مجلس الشعب الجديد بـ ١٠
 من ٧ هو و أسوة أي زوجته وأولاده انقصر أكثر من عشرة المدة
 على أن تكون المدة مصدر رزقه وعمله الوحيد وأن يكون ملتصقاً في
 رزقه كما عرفت هذه المادة أيضاً العامل به هو من يعمل يتولى أو بغيره
 في صناعة أو الزراعة أو الخدمات ويضمن من حصة الناتج من هذا العمل
 ولا يحق له الانضمام إلى نقابة مهنة ولا يكون من مربي المواشي و
 سائر مهنة أو الكليات العسكرية ويستثنى من ذلك من بدعيته ماعدا
 رخص على مؤهل جامعي ويضمن من نقابة المهنة

وبهذه التعديلات نفعاً حيث أن المادة الأولى من قانون مجلس

لجديد قد أوجبت أن يكون نصف أعضاء المجلس على الأقل من بين العرب والملاحين

وشرطت المادة الخامسة من اتفاق فيس يرشح لمصوية مجلس شطب أن يكون مصرياً وأن يكون اسمه مقيد في إحدى جداول لاسمات وأن يكون قد بلغ سن الثلاثين وثم يحيد القراءة والكتابة وأن يكون عند مصدر قرار دعوة الناخبين إلى الانتخاب عضواً عاملاً في لاصف لا يشر كى لعربي وأن تكون قد مضت على عضويته العامة مدة سنة على الأقل وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية لو أعطى من أدائها هناك

للقاين

على أن المادة (٢٩) من القانون قد استثنت رجال القوات المسلحة وشرطه وأعضاء الهيئات القضائية من شرط عضوية اللامء الاشتراكي لعربي وذلك إلى أن يتم تنظيم عضويتهم في هذا اللامء

ولك نصت المادة (٢٦) من قانون مجلس الشعب على أنه إذ كان عضو مجلس اللامب عند أشغاله في اللامبين في الدولة أو في القطاع لعام، يترغ عضوية المجلس ويحتفظ له بموكلته لو عمل، ويكون له من هذه لعالة أن يلقى المرتب والبدلات والمكافآت المقررة لوظفته وعنه الأساس من الجهة حين بها حوال مدة عضويته

ونصت المادة (٤) على أنه يجوز بصفة مؤقتة بالسة في مصافف اللامء وسيناء وإلى حين إزالة اللامء أن يتم اختيار أعضاء مجلس بتمس من بين أعضاء اللامء الاشتراكي لعربي بمصاففة ويصدر مهد الاختيار قرار من رئس الجمهورية

وقد تناولت المواد من ٢٦ إلى ٣٣ أحوال عدم الجمع بين عضوية مجلس شعب وعضوية مجالس أو وظائف أخرى، ومختلف الأحكام التي أوردها القانون الجديد احتكاماً جديراً مع الأحكام التي تضمنها القانون السابق (نفاذ رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٣) وكذلك قانون مجلس الأمة الاتحادي على النمو التالي

١ - لقد كثر الجمع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية مجلس الأمة الاتحادي غير جائز طبقاً للمادة ٢٩ من دستور اتحاد الجمهوريات العربية، لهذا المستقر الأخير له مرتبة تعلو دستاير الجمهوريات، ومن ثم فقد كان من المتعين النص على ذلك في قانون مجلس الشعب (مادة ٢٩ لفقرة أولى)

ولما كانت المادة ٤٤ من دستور الاتحاد نص على أن تعود بعضوية مجلس الأمة الاتحادي عضويته في مجلس الشعب الذي ينتخبه، إذ تنهت عضويته في مجلس الأمة الاتحادي لأي سبب كان، ولذا للضرورة التي ينظمها دستور الجمهورية (مادة ٢٩ فقرة ثالثة)

٢ - كما أن الجمع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية مجالس محلية غير جائز بحكم طبيعة الاختصاصات الدستورية والداخلية بين مجلس الشعب ومجالس الشبيبة المحلية (مادة ٣٢ فقرة أولى)

ونفس السبب ما إن الجمع بين عضوية مجلس الشعب ووظائف لعدد رماشايخ أو عضوية اللجان الخاصة بها ويكون غير جائز (مادة ٢٢ فقرة ثمانية)

وفد عالجت المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ حكم الاختيار بين عضوية مجلس الشعب وعضوية المجالس الأخرى أو وظائف بمعدة واختار ذلك بعضها على أن يعتبر من ينسحب لعضوية مجلس شعب مستقلاً وفقاً لعضويته الأخرى أو وظيفته بمجرد تلبية عمله من المجلس ومديره نعضو متعلقاً بهائياً عن عضويته الأخرى أو وظيفته بالمقابلة شهر من تاريخ فصل بصفة عضويته بمجلس الشعب إذا لم يبد رغبته في الاحتفاظ بعضوية الأخرى أو وظيفته

٢ - على أن دستور سنة ١٩٧١ قد أدخل صورة جديدة ولأول مرة، وهي الجمع بين الوظيفة العامة في الحكومة أو القطاع العام وبين عضوية مجلس شعب وقد كان هذا الجمع محدوداً في ظل جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٦٢، ثم أعاد دستور سنة ١٩٦٤ نص على ذلك بحكم في مادته ٩٦، وهو عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس لأمة وتولي وظائف عامة في الحكومة ومؤسسات الإدارة المحلية وأحال إلى القانون في تحديد أحوال الجمع الأخرى أي أن دستور سنة ١٩٦٤ قد ظل محتفظاً بالحكم نفسه مراً على مبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد نص قانون مجلس الشعب السابق (القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣) في مادته ٦٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٩ على أن تعتبر وظيفة عامة كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الحكومة أو مجلساً محلياً، ثم أضاف إلى ذلك كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من هيئات أو من الهيئات والمؤسسات العامة التي يعرض بشأنها خدماته ووظائف مديرها ومكاتبها وهيئات التفتيش والحوث وما

وقد كان هذا الأمر مثار مناقشات واسعة عند إعداد دستور سنة ١٩٧٠ ورأت السلطة أن تحول معظم الكفاليات إلى وظائف القطاع العام منذ عام ١٩٦١ يجب أن يرد إلى إعادة انتزاع قواعده عدم الجمع ويميل من هذا الموضوع أن التفرقة بين العاملين في الحكومة وبين العاملين في القطاع العام كونه لا يبرر لها لأن القطاع العام يشبع الحكومة أيضاً وبه إحد كان دستور سنة ١٩٦٤ يسمح بالجمع بين العمل في شركات عامة وبين عضوية المجلس، فلماذا لا يسمح بالجمع أيضاً في الحالات الأخرى وكان أساس وجهة النظر هذه أن مبدأ الفصل بين السلطات بمدونه التقليدي لم يعد متفقاً مع طبيعة النظام السياسي الذي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة لتقتل في الاتحاد الاشتراكي وتطبيقاً لهذا المفهوم فقد نصت المادة ٨٩ من الدستور على أنه يجوز للعاملين في الحكومة وفي القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب واستحدثت هذه المادة صيغة تنفرد تطبيقاً لاستقلال عضو مجلس الشعب في أدائه في هذه الحالة نصت على أنه فيما عدا الحالات التي يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب بعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً لأحكام القانون

وبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٥ صدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ بزيادة شرط العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي في ترشيح عضوية المنظمات الشعبية والجماعية وهي تولى بعض الوظائف ويدخل بكونه من قانون قد أُلغى ما نصت عليه المادة الخامسة من نفس مجلس الأمة رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ التي مطلعت العضوية العاملة في الاتحاد

لاشتركي كشرط للترشيع لعضوية المجلس فقد نصت المادة الأولى من
القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ على أن المواطنين من غير الأعضاء اربعين
من لائحة الاشتراكي العربي الحق في الترشيح لعضوية مجلس
رأبالمس شعبية ومجالس النقابات المهنية والمهنية ومجالس اتحاداتها
ومجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة وجمعيات
والهيئات الخاصة والجمعيات التعاونية والائتلاف الرياضية وتعددها
وتخبر من تنظيمات الشعبية والجماعية

كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يلحق المشروط
لعضوية لائحة في الاتحاد الاشتراكي العربي لتزلي أية وظيفة أو للترشيح
في أية وظيفة أو للترشيح في أية جهة أو لممارسة أي نشاط أيسر
على ذلك في أي من القوانين والقرارات المعمول بها

ولهذا ورد بتقرير اللجنة التشريعية من هذا القانون أن طبيعة الاتحاد
لاشتركي كتشريع سياسي تقتضي أن يكون الانضمام إليه اختيارياً وأن
هذا هو ما ينص عليه النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي. غير أن هناك
مصرحاً فائداً في قوانين التنظيمات الجماعية المصطفة لتتطلب هذه
العضوية كشرط للترشيح لعضوية مجالس إدارتها. ولا يمكن أن يتحقق
اتساع قاعدة العضوية بهذا التنظيم السياسي من طريق فرض العضوية
على من يحسن بطريق غير مباشر وأنه لذلك يجب أن ترد لعضوية الاتحاد
لاشتركي صفة الأصلية كعضوية اختيارية وأنه لكي يتحقق ذلك فلا بد
من إلغاء كل النصوص التي تجعل من عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطاً

لنولى منصب أو الترشيح لمسئولة انتخابية أو التحدى لقيادة العمل النقابي
ر لاجتماعي. كما أن الدستور ينص في مادته (٤١) على أن المواطنين لدى
لقانون سواء هم متسلطون في الحقوق والواجبات

قد رقم حدث بمناسبة إسقاط عضوية مجلس الشعب من بعض
أعضائه تطبيقاً لأحكام المادة (٩٦) من الدستور والتي تجبر إسقاط
لعضوية من عضو عقد الثقة والاعتبار نتيجة لأفعال مشينة ارتكبتها، أو نتيجة
للإخلال بالتسييم بواجبات العضوية. وقد تار الجدل في هذه الموضوع هل
يحق للعضو الذي أسقطت عضويته بقرار صادر من مجلس الشعب أي
يرشح نفسه في المائدة التي طلت نتيجة لهذا الإسقاط. ونظراً لأن الأحكام
قد تناقضت في شأن إعمال هذا الأثر المانع، فقد أحول الأمر إلى المحكمة
عليها التي أصدرت قرار التفسير التشريعي الصادر بتاريخ ١٥ مارس
١٩٧٧ في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية وقد انتهى إلى أن التفسير
صديق ليس المادة (٩٦) من الدستور بمنع أعمال الأثر العلمي المانع من
ترشيح من تسقط العضوية عنه من أعضاء مجلس الشعب بل أن الثقة
و الاعتبار أو الإخلال بواجبات العضوية وذلك خلال الفصل التشريعي الذي
أسقطت أثناء هذه العضوية

لهذا على هذا التفسير فقد صدر في ١٤ أبريل سنة ١٩٦٦ لقانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ بإضافة جد جديد إلى المادة الخامسة من القانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وهي المادة التي أوردت الشروط
موجب مرافقتها فمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب، فاصيف إلى
هذه شروط شرطاً أساساً هو

٦ ألا يكون قد تسقطت عضويته بقرار من مجلس الشعب بسبب
 عند سقار لا عمل أو سبب الإخلال بواجبات العضوية بالتنظيم لأحكام
 المادة ٩٩ من الدستور ومع ذلك يجوز له الترشح في إحدى الدورات التالية
 (أ) بعداء الفصل التشريعي الذي صدر خلاله قرار إسقاط
 عضويته

(ب) أب يكون الترشح للفصل التشريعي التالي للفصل الذي صدر
 خلاله قرار إسقاط العضوية .

(ج) صدر قرار من مجلس الشعب بإلغاء الأثر المنع من الترشح
 مترتب على إسقاط العضوية، ويصدر قرار المجلس في هذه الحالة بموافقة
 أغلبية أعضائه بناء على اقتراح مقدم من ثلثين عضواً وذلك بعد نقض
 بعد إسقاط، الذي صدر خلاله قرار إسقاط العضوية على الأكل.

الباب الرابع عشر

عدم مراعاة أحكام الدستور

انكسار الدستور الفرائي

تضمن المادة (١٨٨) من دستور سنة ١٩٧٦ على وجوب نشر القوانين
في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر
من يوم نشرها لتاريخ النشر إلا إذا حددت ذلك مهاداً آخر

وبالتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦ صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦
بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون
المخابرات العامة والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض أحكام
بخاصة بالفرد للمخابرات العامة إلا أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦
والقوانين السابقة عليه والقوانين اللاحقة عليه المتعلقة بالمخابرات العامة لم
تكن قد نشرت بالصورة التي يتطلبها الدستور والقانون ، فكانت الحكومة
بهذا الصلاح في القانون بمناسبة صدور التعديل الذي أدخل على هذا القانون
بموجب القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ في سبتمبر ١٩٧٦ بعد أن أصدرت
محكمة أمن الدولة العليا قراراً بعدم نقض قرار المخابرات لعدم نشره
بالصورة التي يتطلبها القانون

وكانت هيئة الأمر القومي قد تقدمت إلى وزارة أمن الدولة لعقد
ببلاغات في المادة ١ / ٢ / ١٩٧٦ وحتى ٧ / ٦ / ١٩٧٣ من جهة
تضمنت مشروعاً بشأن المفهوم السياسي الماركسيّة اللبنيّة بمصانعة
الإسكندرية والذي يهدف إلى التحريض السياسي ضد النظام بحكم تقدم
في البلاد واستعملت هيئة الأمن القومي عدة إربون بأجر ، لتجديدات

لاجتماع هذه التنظيم وتقدمت بالعديد من نشراته وتقرير تعريب
سجلات المصوتة لسبعة وعشرين اجتماعاً تنظيمياً

وبعد ما تطورت القضية أمام محكمة في الدولة انقلباً بدائرة محكمة
ستئناف لاسكنويه بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٧٦ وقد كد من هيئة
دفاع من تولت الدفاع عن هؤلاء المتهمين التسعة عشر - بعدما ييجلان
التعويضات والتعويضات والإبلاغ والإجراءات التسجيل وإسبب والتفتيش ،
تأسيساً على أن التعويضات قد تمت بمعرفة وإشراف رجال المخابرات العامة
وأن البلاغات التي أدبت نيابة لأم الدولة العليا بناء عليها بدهر ،
لتسجيلات لأهاليك المتهمين قد تقدمت بها هيئة الأمر القرض وهي إحدى
لديج إدارة المخابرات العامة كما أن إسبب وتفتيش المتهمين قد صدر
بناء على بلاغ هذه الإدارة وقد تمت نيابة لأم الدولة العليا لإدارة
المخابرات العامة باتخاذ هذه الإجراءات بوصفها الهيئة المختصة بالمحافظة
على سلامة وأمن الدولة وحفظ كياف نظامها السياسي ولأن رجال هذه
الإدارة قد هؤلاء صفة الضبطية القضائية بناء على من المادة الخامسة من
المانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٤ تابع
نصاري في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ وتقدمت النيابة بسفنة من في هذه
الدعوى بحسبة ٢٢ جبهة ١٩٧٥ وتبين من الاضلاع عليها أن إدارة ثالث
من القرض الجمهوري الخاص بإصدار هذا القانون قد تمت على أن يشتر
قد القانون في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ
نشره وقد جاء هذا النص أمملاً للمادة (١٨٨) من دستور سنة ١٩٧١
نصاري في ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ التي نص على أن - عشر لقوانين من
الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها - ويعمل بها بعد شهر

من يوم لتأني لتأني نشرها ، إلا إذا حدثت لذلك مبدئاً جزء من
نشر لعدد رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ من نظام المحابر العامة بالمثل
بدي نشره التفسير والتي جعله نافذة في مواجهه الكافة لم يتم يستوف
شروط عدد النشر ؟

١. نشر القوانين شروط تنقاضيها ، فرفع اكتمال القوانين من صاحب
نظرية بصورها من الهيئة المختصة بذلك إلا أنه يشترط لعددها من نشر
كما يجب أن يكون النشر كاملاً وعملاً حتى يتم إبلاغ مضمونه إلى كافة
السلطة المختصة علمهم به أو هم التفسير بأحكامه ولا تكليف بغير علم وذلك
جميع الفئات على أنه إذا كان القصد من نشر التشريع في جريدة
رسمية جعله على علم المحابر به ، فيقتضي بذلك أن تنشر الجريدة
لرسمية بغيره كافية سبباً وأن توضع هذه الأعداد موضع التوزيع المعنى
من طلبها من الجمهور فإذا اعتبر التشريع نافذة فهو نشره يبدأ نافذة
من تاريخ توزيع النسخ لهذه الجريدة الرسمية المنشور به التشريع لا من
تاريخ طبع هذا العدد أو التاريخ الذي جعله إذ الفرض من نشر في
الجريدة الرسمية هو إعطاء الناس علماً بصور القانون أو إمكان الفرض
علمهم بذلك ولأن هذا الفرض لا يتحقق بمجرد إدراج القانون الجديد في
أحد أحدى الجريدة الرسمية وإنما يتحقق بتوزيع هذا العدد فعلاً فهو
أدرج لتأني بالجريدة الرسمية وثبت أن الجريدة لم تنشر فعلاً إلا في
تاريخ لاحق على إدراجه فيها فلا يعمل بالقانون الجديد إلا من تاريخ توزيع
الجريدة فعلاً

و بدي منحه أن العدد رقم ٤ : تابع لسنة ١٩٧٦ من جريدة
رسمية لدى نشره القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ لم يدرج فعلاً لا من

تاريخ طبعة ولا هي لتاريخ الذي يجعله ولا في تاريخ لاحق على إدراجها فيه
وإن يظهر عدد العدد في الوجود إلا في التاريخ الذي تقدمت به السادة
محكمة أسئلة بالأسكنورية جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥

وبحث في مجموعات الجريدة الرسمية لتفويده بمكتبات المحاكم
المصرية بمختلف أنواعها ومراجعاتها والمكتبات القانونية المتخصصة لا يجد
أثراً للعدد ٤٥ تابع سنة ١٩٧١ من الجريدة الرسمية وهو العدد الذي نشر
به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ وكذلك الحال بالنسبة للشريعة لتشريعية
التي تصدر عن المكتب الفني بمحكمة النقض فقد ورد بفهرس العدد الخامس
بشهر نوفمبر سنة ١٩٧١ بالصفحة الثالثة من هذا الفهرس - قرار رئيس
جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ - عن الإشارة إلى
رقم الصفحة المنشور بها أو موضوعه ، ومراجعة العدد المذكور لا يجد أثراً
لهذا القانون

لذا كان هذا هو حال علم المشتغلين بالقانون والمختصين في
تطبيق التشريعات وتبويبها بخصوص هذا القانون وهو حال يقطع بعدم
علمهم به أي اطلاعهم عليه فهل يمكن أن نعرض علم الناس كافة أو
إحاطتهم بمحتوى هذا القانون وبما تضمنه ؟

ولقد دفعنا هذا إلى أن يطلب من المحكمة بجلسته ٢٢ مارس سنة
١٩٧٥ أن نخرج لنا باستفراج شهادة من دار الكتب المصرية تفيد عما إذا
كان قد تم إيداع العدد رقم ٤٥ تابع لسنة ١٩٧١ من الجريدة الرسمية
بمشرع به قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ - وقد تقدمنا بهذه الشهادة إلى
لمحكمة بجلسته ٢٢ / ٥ / ١٩٧٥ وهي صادرة من وكيل وزارة العدل

رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للكتاب ودار الكتب والوثائق المصرية
سما جاء بها

• بالبحث في أعداد الجريدة الرسمية للصائفة عام ٩٧ و بوجه
بد و لكتب تحت رقم ١٥/ ١٩٧١ والمصلحة تحت رقم ٧٦ ٢ ٧٧ / ٣
ر تبين أن العدد ٤٥ من هذه الجريدة السنة الرابعة عشر الصادر في
رمضان سنة ١٣٩١ هـ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ م قد نشرت به
قوانين من رقم ٩ لسنة ١٩٧١ إلى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ وأب العدد رقم
٤٥ تابع (١) الصادر في نفس التاريخ قد نشر في صفحته الأولى قانون
رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ ، أما العدد ٤٥ تابع من الجريدة الرسمية المنشور به
قانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فلم يردح بدار الكتب .

ولا شك أن ثبت عدم إيداع العدد رقم ٤٥ تابع سنة ١٩٧١ من
جريدة رسمية بدار الكتب المصرية يعتبر قرينة قاطعة على عدم توريده
وبالتالي على عدم علم الكافة بهذا القانون ، إذ أن عدم الإيداع هذا يعتبر
مضافة للقوانين والقرارات التي أوجبت هذا الإيداع وألزمت الناشئين
والطابعين به . وتفصيل ذلك أن المادة (٤٨) من القانون رقم ٣٥٤ لسنة
١٩٤١ قد أوجبت على الناشئين المستغاث التي تعد للنشر من طريق عمل
سليق منها أن يودعوا خلال شهر من تاريخ النشر خمس نسخ من المصنف
لمدار الكتب المصرية وفقاً لتنظيم الذي صدر به قرار من وزير المعارف
بموجبه . وبحت الفترة الثانية من هذه المادة على المتأينة على عدم
إيداع طرأة لا تريد على خمسة وعشرين جنبها دون الإخلال بموجب
بدع مسج . وقد عدلت هذه المادة بموجب القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٨
بصادر في ١٦ مايو ١٩٦٨ فاصبح المسئول عن الإيداع ليس هو الناشر

نقط طبقاً لما جاء بقانون ١٩٥٤ ، بل أصبح المستوفى هو المؤلف والمشرع
 والتدبير فقد تمت ثلاثة المعدلة على التزام هؤلاء جميعاً بالتقدم من هذا
 لإيداع على أن يؤدعوا عشر نسخ من المخطوطات المذكورة بالمركز الرئيسي
 لدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة وذلك قبل توزيع المخطوطات مباشرة
 وهذا للفرد ولإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الثقافة وقد أصدر
 وزير الثقافة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة
 ١٩٦٨ ردى مصر في مادة الأولى على وجوب الإيداع تلقائياً بصدر الطبع
 كما نص في مادته الثانية على أنه يقتزم بتحكيم هذا القرار كل من يعمل في
 مجال التأليف والنشر والطبع سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين
 تابعين لهيئة حكومية أو القطاع العام أو الخاص كما نصت المادة
 الخامسة من القرار ووزير الثقافة على إلزام المودع أن يرفق بالنسخ المودعة
 إقراراً من صوريته مؤرخة وموقعة عليه منه ، ويكون متضمناً هذه البيانات من
 بينها رقم الطبعة وتاريخ إصدارها وعدد الصفحات المرفقة وعدد صفحات
 أو وسائل إيضاح التي لم يشملها الترخيم وعدد النسخ التي أعدت للنشر
 وأخيراً نصت المادة العاشرة من هذا القرار على مخالفة من مخالفة بفرقة
 لا تقل عن خمسة جبهات ولا تزيد عن خمسة وعشرين جبهة مع عدم
 إكمال برزوب الإيداع

وبس هذا تنبى أن عدم إيداع هذه الجريدة الرسمية رقم ١٤ تابع
 سنة ١٩٧١ المنشور به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ يعتبر مخالفة صريحة
 لأحكام المادة ١٤ لسنة ١٩٦٨ والقرار ووزير الثقافة رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨
 كما نصت المادة العاشرة على عدم التوزيع القطري لهذا العدد المتشور به ذلك
 لعدم وفائى عدم علم الكافة بصدوره الأمر الذى يترتب عليه عدم معاده

أو إمكان تمسك بتحكيمه قلا جدال أو نشر هذا القانون يعر من
 لأهميه يمكن لما تضمنه من قواعد أساسية تتعلق بالمحفوظة على سلامة
 ومن سوء وحفظ كيانها السياسي - كما أنه معق صلاحات وسعة لإدارة
 تعديرت - نعمه التي قيط بها وضع تسياسة العامة للأمن وجمع لأحبار
 ومجسها وتوزيع المعلومات المتعلقة بسلامة الدولة وعدم يمس بجمهورية
 ومجلس مدع الرقطة بجميع احتياجاتها - بالإضافة إلى أن هذا المجلس
 قد جاء بأمر مستحدث في التشريع المصري ، فقد استقر العمل على أن
 يصدء سلطة السبئية القضائية على أى فئة من فئات الأمن تكون بقرار
 يصدره وزير العدل - فبات المادة الخامسة من القانون ١٠٠ لسنة ٧١
 فجعلت هذه السلطة من اختصاص رئيس المخابرات العامة الذي أصبح به
 يعز في تفويض هذه السلطة وإقتضاؤها على أفراد المخابرات العامة الذين
 يصدر بتحديدهم قرار منه

يرى في هذا الموضوع أن من صبح أن عدم نشر القانون لنظم
 لإدارة المخابرات العامة ليس بالأمر المستحدث بل هو من لأمر شي
 درجت عليها السلطة التنفيذية وسكراتها فبعد إنشاء هذه الإدارة
 بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ لم يحقق مشر أى قانون خاص بها
 بصرها التي تشترطها القانون - فالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ اكتفى
 بنشر راسه وصرفه في عدد الوثائق المصرية رقم ٢٩ مكرر (أ) لسنة ١٩٥٥
 من مشر أى مادة من مواد. وكذلك الحال بالنسبة للتشديد الذي دخل عليه
 بموجب القانون رقم ٥١٩ لسنة ١٩٥٥ فقد اكتفى مشر رقمه وصرفه من
 عدد بوقائع المصرية رقم ٨١ مكرر لسنة ١٩٥٥ دون مشر أى مادة من
 مواد معدة - كما أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦١ - وهو قانون ثانى

ندى أعد تنظيم إدارة المحاكمات العامة وتحديد صلاحياتها لم يشر أصلاً بالجريدة الرسمية وبالرجوع إلى النشرة التشريعية الصادرة عن مكتب النص محكمة النقض العدد السادس - كالمصر شهر يولية سنة ١٩٦١ ص ٧ مجد أثراً بعد القانون بل لم يشر حتى إلى رفعه في المهرس أصحاب بعد

بعدم

وإذ كانت عهد الاضطراب التشريعي التي صرت بها البلاد ليل مستور يستقر سنة ١٩٧٦ . قد أباحت لأولى الأمر أن يصدر ما يشاء من التشريعات والقرارات لم يعلم بها المواطنون حتى الآن فإن عهد سيادة القانون وخاصة بعد صدور الدستور الدائم لا يمكن أن يسمح بالاستمرار في هذا الإهدار فلتجلب القيود الأساسية في القانون والتي من لوازمها الأولية وجوب علم الكافة علماً وضمناً وكاملاً بكل ما يصدر من قوانين وتشريعات وقرارات . وهذا العلم لا يمكن أن يتحقق إلا بالتدريج لفعلى لأعداد الجريدة الرسمية التي تنشر بها هذه القوانين

ولقد تعرضت محكمة النقض المصرية لموضوع العلم بالقانون وهل يبدأ من التاريخ الذي أدرج فيه القانون في الجريدة الرسمية أم ابتداء بتاريخ توذيخ الجريدة فعلاً لا ظاهراً وذلك في حكمها الصادر في ٢١ يولية سنة ١٩٥٨ في الطعن رقم ٢٠٦ سنة ٢٤ قضائية وقد أرست محكمة النقض في هذا الموضوع قاعدة أن اقتضى علم الكافة بالإجراءات التي أوجهها القانون مرسوم بعدم قيام أسباب تحول حتماً عن قيام عدل الأمر في فقالت في هذا الموضوع فإذا كان قد دفع مثل الجودة الرسمية لشيء نشر فيها ذلك بقانون قد طبعت في تاريخ ما إلا أنها لم تورد ونشر فعلاً لا بعد هذا التاريخ فالتفت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع بأنه يكون مشوباً

بالنصوص وهكذا تكون محكمة النقض قد حددت المبدأ لدى مبدأ
فيه سريان حارس والذي يعتبر فيه ناقلاً ويمكن الاحتجاج به في مواجهة
لكافة وهو تاريخ التوزيع القطعي لعدد الجريدة الرسمية الذي نشر به
نصوص ١ تاريخ الطبع ولا التاريخ الذي وضع على هذه الصفحة

وبما كان الثابت أن العدد ٤٥ تابع لسنة ١٩٧٦ من الجريدة الرسمية
لدى نشره في العدد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ بنظام إدارة المخابرات العامة
لم يردح هي ذلك . ولم يوضع هذا العدد موضع التوزيع التاملي لم يطلبه
من جمهور مؤرخ ما ورد به من أحكام وما رتبته من صلاحيات وما أصله
من صلة بضميمة إحصائية على رجال الأمن القومي لا يكون نافذاً
ليكون كل إجراء وبسبب عن أساسه مشوباً بالبطلان بل بالانعدام لعدم
بيدائه على أساس قانوني سليم

وبما كانت كافة الإجراءات من تصريحات ومباحثات وإبلاغ وإجراء
تسجيلات وعذب الإيبي والاضط والتفتيش قد تمت بمعرفة هيئة أمن قومي
الناطقة لإدارة المخابرات العامة وثأ كثر الملاحق الخاص بهذه الإدارة
يعتبر بالذات ، فتكون كافة الإجراءات التي تمت مشوبة بالبطلان لأن الأنون
بصادرة من نيابة أمن الدولة العليا قد صدرت لم لا تستج بصلة بضميمة
بضميمة

وبتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٧٦ أصدرت محكمة أمن الدولة العليا
حكمها في قضية الجنائية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ أمن دولة عليا ٤ لمي جاء به
• ربيع العاضد مع التهم ... يطلب كافة إجراءات ضبط
و مضط و سحقيق في الدعوى تأسيساً على عدم سريان القانون رقم ١٠٠
لسنة ٦٧ في حقه لعدم نشره وفقاً لأحكام الدستور والقانون بمسبة وعدم

ختصاصي، المخابرات العامة بقضايا أمن الدولة الداخلي وهذا لأحكام
نصها سابق الذكر .. »

• ومن حيث في الطبع الأول سلطان إجراءات القسط والتفتيش مدانة
العدد ٨ لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ بعدم مشروعه فلم يكن لذلك مبدءاً وقت
ضبط المتهمين، وتفتيش مساكنهم من ثم فإن كلاً تصرف «تجديد صدهم
سنداً» لأحكام هذه القوانين يكون قد وقع باطلاً عنهم الأثر بالنسبة بهم وكل
ما تلى ذلك من تصرفات يكون باطلاً كذلك لقامه على إجراء باطل .

• ومن حيث أن هذا الدفق يصادف صميم القانون ذلك أن القانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ يشمل المخابرات العامة قد صدر بتاريخ ١ / ١١ /
١٩٧٦ ونص بالجرم الرسمية ونص في المادة الثالثة من قانون إصداره
على أن يعمل به من تاريخ نشره أي من تاريخ اقتراحه علم الكافة به بعد
شروعه على «نوضع الصصح الذي جرى على نشر القوانين وفي هذا المجال
لا يصح القول بأن القانون طبع بالجرم الرسمية ذلك أن النشر ليس
مجرد إجراء مفهومه أن يطبع القانون بالجرم المذكورة ، ولكنه أمر لازم
سنداً لقانون ومن ثم فإنه يجب أن يتم وفقاً للإجراءات القانونية ذلك أنه لا
تكليف إلا بمطالع والتشريع لا يكون ملوماً للمكلفين إلا بإظهاره بهم
إرادته فبعد والوسيلة القانونية الوحيدة المعتمدة لإظهار التشريع وإرادته
في نشر نصحه في الجريدة الرسمية المولة - وحتى لا يشعشع نشر في
هذه الجريدة إلى وسيلة ضرورية للإعلان يبقى أن تطبع عنها أعداد كتابه
مكل من يرغب في شراؤه وإلى توزيع موضع التوزيع المطر في كل أنحاء
البلاد وقد جرت العادة لضملي علم الكافة بالقانون أن تودع مشروعه به .

لكتب وتكون تحت نظر من يريد الإطلاع عليها ويوزع نسخة منه على
 بهديات نفاذوية التي جرت محلاتها على طبع هذه القوانين كمسجلة معاداة
 و بشره شريفة قسلاً عن نشر ملخصة بالجرية التي يتداولها بواسطة
 وهي جردت تكتب لها صفة الرسمية وتضمم بعد أن أصبحت مكتبة
 للشعب ويتسم بال هذه الوسائل كلها ويضمها بعد طبع القانون بالجرية
 الرسمية يتم إصدار المحتاجين به على الوجه الصحيح ويصبح القانون سرياً
 في حق العامة مقررصاً عليهم به سواء الذين أصدره أو من قاموا على
 تنفيذه ومن يفتقر إجراءات عليهم على أن شيئاً من هذه الوسائل لم يتم
 بالنسبة للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ ، فقد حجت البرودة الرسمية من
 تكافة فضلاً عن الجهات الرسمية والهيئات القضائية ووضعت هذه نسخ
 منها لفظ في يد أشخاص معينين بالقوات بطبقتهم تنفيذ هذا القانون في
 القضاء دون أن يدري أحد من أمرة شيئاً حتى رجال القانون ورجال القضاء
 أنفسهم هم يتصل علمهم به إلا طبع شريفة التشريعية منه ومن نشر هذه
 بشره كما جرت العادة حتى إلى موضوع هذا القانون ، فقد أضحى من
 لإصلاح على الشريعة التشريعية المتأخرة عن المكتب الذي بمسألة المقص
 هذه شهر تمسك سنة ١٩٧١ أنه قد نشر به القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١
 وبنيه مباشرة لقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ ولم يطبع بها القانون رقم ١٠١
 سنة ٩٧ ، موضوع هذا الطبع لأنه لم يكن بطبعة الحال تمت يد القانوني
 غير نصح ولو أراد هؤلاء ألا يطبعوه لسبب أو لآخر رغم أنه من لأهمية
 معك كبر أشاروا إلى موضوعه فقط كما جرت العادة على هذه بشره

وثمة قريه اخرى على عدم نشر هذا القانون مستقاة من الشهادة بقصة من يدعي عن المتهمين ومصادرها ما ورد مكتب وكيل وزارة الثقافة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للكتاب ودار الكتب والوثائق القومية أن بعدد ١٥ نابع من جريدة الرسمية المنشور به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ م يودع مدير الكتب .

٥ من حيث أنه لما تقدم وقد ثبت المحكمة أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ في شأني المخابرات العامة لم ينشر طبقاً للأساليب القياسية حتى تاريخ تنفيذ الإجراءات ضد المتهمين على ما بان من الأسانيد التي سافتها لمحكمة فزبه يكون غير نافذ في حقهم وبالتالي فإنه على حصصهم ما تم من تصرفات لهم المتهمين معهم الأكثر بالنسبة لهم وتكون إجراءات تطبق عليهم وتقتضيهما وما تلى ذلك من تصرفات له وقعت باطله . وانتهت لمحكمة إلى حكم بإبطال جميع المتهمين مما أسند إليهم

وعندما عرض الحكم على رئيس الجمهورية للتصديق عليه . استخدم صلاحياته لتخصيص طبعها في الفترة الأولى من المادة (١٤) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وأمر بإلغاء الحكم بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى

ونشرت القضية أمام دائرة أخرى مئذنت حكم الدائرة الأولى ، وفي هذه الحالة وطبقاً للفقرة الثانية من المادة (١١) المذكورة التي تنص على أنه : صدر الحكم بعد إعانة المحاكمة قاضياً بالبراءة وجب تصديق حله في جميع الأحوال .

وهكذا أصبح الحكم مهلتاً لا سبيل للتمس عليه

وهم تجد السلطة التنفيذية عقب ذلك مهرة من نشر قانون المحامات
وتعديلاته ، نشر العدد (15) تابع ، وكانت بنهاية أن رقم الإيداع بد ر
الكتب مو ٦٥ / ١٩٧٦ ووزع على المشتركين بتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٩٧٦
وبذلك حال بالنسبة للأعداد المتضمنة التعديلات التي أبطلت على حد
القوانين

ويجب من ذلك أن قوانين المحامات التي صدرت منذ عام ١٩٥٥ لم
تظهر بالطريق القانوني السليم إلا في عام ١٩٧٦ أي في هذه القوانين لم
تكن نافذة طوال مدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٦ ، في حين أن هناك عدداً من
القضايا التي صدرت فيها أحكام بعضها بالإعدام وبعضها بالاشغال
الطاقة المؤبد والمؤقتة وبعضها بالسجن ودفنت أحكامها ولا سبيل ، في
الرجوع إليها رغم أنها استندت إلى إجراءات باطلة لاستئناف ، في قانون
غير نادر

الباب الخامس عشر

فولنيس السويدي

أوصينا في الباب الحادي عشر الخاص بدستور سنة ١٩٦١ من
 دارة (٨ ١) من هذا الدستور قد صحت على من لرئيس الجمهورية بعد
 انصرافه من الأحوال الاستثنائية ومفاء على تفويض من مجلس الشعب
 بأعباءه كشي أعصابه أن يصدر قرارات لها قوة القانون . يجب أن يتكرر
 لتفويض مدة محددة وأن تكون فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التي
 تقدم عليها . يجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة
 بعد انتهاء مدة التفويض . فيما لم تعرض أو عرضت ولم يوافق عليها
 ما كان لها من قوة القانون

وأخيراً في هذا الخصوص أنه قد صدر القانون رقم ٢٩ لسنة
 ١٩٧٢ من ١٥ أغسطس ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في تصديق على
 الاتفاقيات الخاصة بالتسليح وفي إصدار قرارات لها قوة القانون فيما
 يتعلق بعمليات التسليح والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة وذلك
 لمدة تنتهي في نهاية السنة المالية ١٩٧٣ أو حتى إزالة آثار بدون أيهما
 أقرب على أن تعرض هذه الاتفاقيات والقرارات بقوائم على مجلس الشعب
 في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض . كما نص قانون التفويض المذكور
 على أن نصري أحكامه على اتفاقيات التسليح والزيادات في اعتمادات
 لتسليح بني صدرت بها قرارات رئيس الجمهورية في الفترة من
 سبتمبر سنة ١٩٧٦ حتى شعبان هذا المقتضى . أي حوالي ما يقرب من عام
 ساهم على صدور قانون التفويض

وتوسع أن قانون التفويض المذكور قد جاء موافقاً لأحكام الدستور
وأن حاسبه عوثر قيمياً يتعلق بالفترة السابقة على صدور

وتفويض عام ١٩٧٢ الخاص باتفاقيات واعتمادات التسليح جاء
معملاً للعدد (١٥١) من الدستور التي توجب موافقة مجلس الشعب
وتصديقاً عليها كما جاء معتمداً المادة ١١٦ من الدستور التي توجب موافقة
مجلس الشعب على رفع تكاليف التسليح بالزيادة عما هو وارد بالميزانية
بعدة للدولة ، تطبيقاً للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ فوض رئيس الجمهورية
على إصدار قرارات لها قوة القانون خاصة بهذه الأمور

و يوافق أن مجلس الشعب قد توسع في إصدار فوائج التفويض في
بعض من المجالات ، فشملت هذه الفوائج

١ - اتفاقيات التسليح واعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى
بالرخصة للقرات المسلحة

٢ - إنتاج الحربي

٣ - ميزانية الحرب بظل أية مجال من أي باب من أبواب الميزانية
العدة للدولة ومواردة مسددة الاستثمار إلى موارد عسكرية بطوراً ، مع
ما يترتب على ذلك من تسهيلات في استثمارات وإيرادات تلك الموارد
وغيره من زيادة الضرائب والرسوم لعموم الجمهور العربي

٤ - عقد القروض والتصديق على المعاهدات ذات الصلة بالشؤون
الاقتصادية ومأمور اقتصادات البلاد ولا شك أن تعدد فوائج التفويض
يهدم مبدأ من السلطة التشريعية عن اختصاصها الأصيل ، فقد كان

سويس معتمداً في البداية على اتفاقيات الصايح وميزانية بحري ثم توسع مجلس الشعب في هذا الأمر فسمح يشمل مديرية الطوير و برارات صمدوقها ثم شمل عمليات الاستيراد والتصدير والتصدير وهكذا تكون محاسن الشعب المتعاقبة قد تنازلت عن كثافة اختصاصاتها التشريعية المتعلقة بالموارد والتجارة الخارجية وميزانية الطوير

وسوف نستعرض فيما يلي القوانين الصادرة في هذا الخصوص

١- الاتفاقيات الخاصة بالتسليح والعمليات

التسليح والأمنيات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة

(١) وقد صدر بخصوصها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ في ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٢ الذي فوض رئيس الجمهورية في إصدار لوائح لها قوة القانون في هذا الخصوص حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٢ أو حتى إزالة آثار صدور أيهما أقرب

(٢) وبتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٧٤ أصدر مجلس الشعب بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ إلى نهاية السنة المالية ١٩٧٤

(٣) وبتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٥ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ الخاص باتفاقيات التسليح وتكاليف التسليح إلى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ أو حتى إزالة آثار القرار

(٤) ويتأريخ ١٩ يناير سنة ١٩٧٦ صدر القانون رقم ١٥
 ١٩٧٦ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتعويض رئيس
 الجمهورية من إصدار قرارات لها قوة القانون إلى نهاية السنة المالية ١٩٧٦
 أو حتى إبرامه لشارع عنوان أيهما أقرب. وقد ورد في تقرير لجنة العمل
 وموالية بحاشي بهذا القانون أن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ قد صدر
 بتوقيع رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون بغير أن
 النقابات تستطيع تمثيلهم طبقاً للدستور موافقة مجلس الشعب عليها كما
 أن رفع تكاليف التسليح بالزيادة عما هو وارد بالموازنة العامة للدولة تستلزم
 أيضاً ضيقاً للدستور (م ١٦٦) موافقة المجلس عليها أيضاً لذلك رأى
 ولتلك أن يوافق السوية التي تقتضيها حالة الحرب مع انعقد أن يتم
 تلخيص رئيس الجمهورية في التصديق على الاتفاقيات الخاصة بالتسليح
 وفي إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق باعتمادات التسليح
 ولاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة وقد صدر القانون رقم ٢٩
 لسنة ١٩٧٢ المشار إليه على أن يعمل به حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٣ أو
 إبرامه لشارع عنوان أيهما أقرب. ولما انتهت مدة التمديد بنهاية سنة مالية
 سنة ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ باستمرار العمل بالقانون رقم
 ٢٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٤ ولما انتهت مدة
 تلخيص صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ باستمرار العمل بالقانون بغير
 نهاية لسنة المالية ١٩٧٥ أو حتى إبرامه لشارع عنوان أيهما أقرب

(٥) ويتأريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٧ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة

١٩٧٧ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون وذلك فيما يتعلق باعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة وذلك اعتباراً من تاريخ انتهاء السنة المالية ١٩٧٦ إلى نهاية السنة المالية ١٩٧٧ أو حتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب

(٦) بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق باعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة اعتباراً من تاريخ انتهاء السنة المالية ١٩٧٧ إلى انتهاء السنة المالية ١٩٧٨ أو حتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب

(٧) بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٧٩ صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٩ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون وذلك فيما يتعلق باعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة اعتباراً من تاريخ انتهاء سنة لمالية ١٩٧٨ إلى انتهاء السنة المالية ٧٩

(٨) بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٨٠ صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٠ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون حتى نهاية السنة المالية ١٩٨٠ أو حتى إزالة آثار العدوان

(٩) وبسبب ١٠ يولية سنة ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة

١٩٨٠ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتعديل رئيس جمهورية مصر إصدار قرارات لها قوة للقانون فيما يتعلق باعتبارات التسليم والاعتمادات الأخرى اللازمة لتقوية السلطة لمدة مدتها من نهاية سنة المالية ١٩٨٠ / ١٩٨١ فوجئ بإزالة آثار القانون

(١٠) بتاريخ ٢ يولية سنة ١٩٨١ صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتعديل رئيس جمهورية مصر إصدار قرارات لها قوة القانون حتى نهاية السنة المالية ٨١ / ١٩٨٢

(١١) بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٨١ أصدر مجلس الشعب قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨١ الذي نص في مادته الأولى على أن يستبدل بعض مادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ المادة الثالثة

« يلغى رئيس الجمهورية في التصديق على الاتفاقيات بيع وشراء سلاح وفي إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق باعتبارات التسليم والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة وذلك لمدة تسبعمائة من نهاية سنة المالية ١٩٨١ / ١٩٨٢ وحتى إزالة آثار القانون أوبها ألغى »

بحثت المادة الثانية من هذا القانون على أن تسرى أحكام مادة تسبعمائة من الاتفاقيات العسكرية الموقعة في الفترة من ثوب يناير سنة ١٩٨١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون

(١٢) وبموجب ٢٦ يولية سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتعديل رئيس

الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ لمدة تتوي في نهاية السنة المالية ٨٧ / ١٩٨٢

وقد برزت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية عد الفصل بعد عدوى رغم انتهاء أعمال العمل بالبلاد النهاى عن الأجزاء الباقية من سبب من ٢٥ أبريل ١٩٨٧ ، بأنه نشرًا للظروف التي تمر بها المنطقة بعربية ومصرًا للحد من نفوذ القوى التي يقع على عاتق مصر تجاه أمتها العربية وخاصة ما تشهد مسطرة الخارج من أحداث قد تؤثر على أمنها واستقرارها مما قد ينعكس آثاره على أمن واستقرار المنطقة كلها ولتحقيق هذه الأهداف تقوم مصر بمقدد لتدابير بهدف الحصول على الأسلحة والمعدات والمعدات العسكرية مما يتطلب استثمار العمل والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢

(١٢) وتاريخ ٣٠ يولية سنة ١٩٨٢ أصدر مجلس الشعب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ لمدة تتوي في نهاية السنة المالية ٨٢ / ١٩٨١

وقد برزت اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية وبعثى الحطة والمواصلة والأمن القومي هذا القانون جاء ورد في تعريف ما يصح

« ومصرًا ما تشهد مسطرة الخارج من أحداث قد تؤثر على أمن مصر واستقرارها مما قد ينعكس آثاره على أمن واستقرار المنطقة كلها مما قد

يُجوز في عقد اتفاقات بهدف الحصول على الأسلحة والمعدات والمعدات العسكرية وبما لا شك فيه فإن هذه الاتفاقيات تحتاج إلى سرعة تصديق عليها، كما أنها تتصف بالسرية التامة مما يحتم ضرورة تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق باشتراطات التصديق واعتمادات الأجرى اللازمة لقوات السلطة، مما يتطلب سنور العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لمدة تنقضي في نهاية السنة المالية ٨٢ / ١٩٨٤

(١٤) وبما أن ١٥ مارس سنة ١٩٨٤ أصدر مجلس الشعب قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ لمدة تنقضي في نهاية السنة المالية ٨٥ / ١٩٨٦

واستند تقرير لجنة التشريع الدستورية والتشريعية في هذا، في أحداث منطقة الخليج التي قد تؤثر على استقرار مصر وأمنها

(١٦) وفي ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٦ صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ باستمرار العمل بأنظمة القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ لمدة تنقضي في نهاية السنة المالية ٨٦ / ١٩٨٧

واستندت اللجنة التشريعية والدستورية إلى ذات الأسباب الواردة بتقريرها، معرق بالقانون السابق مما قد يلاحظ إلى عقد اتفاقيات بهدف الحصول على الأسلحة والمعدات والمعدات العسكرية والتي تحتاج إلى سرعة

تصديق كما أن الاشتراطات اللازمة للقوات المسلحة تقتضي سرعة البت
بها

(١٧) ويتأريخ ٦ يولية سنة ١٩٨٧ صدر القانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٨٧ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتقويض رئيس
جمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون المعدل بالقانون رقم ١٤٦
سنة ١٩٨١ مدة تنتهي في نهاية السنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨

(١٨) كما صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٨ في ٢٢ يولية سنة
١٩٨٨ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتقويض رئيس
جمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون مدة تنتهي في نهاية لسنة
مالية ٨٨ / ١٩٨٩

(١٩) ويتأريخ ٢٩ يونية سنة ١٩٨٩ صدر القانون رقم ١٢٦ لسنة
١٩٨٩ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتقويض رئيس
جمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون المعدل القانون رقم ١٤٦
سنة ٨١ مدة تنتهي في نهاية السنة المالية ٨٩ / ١٩٩٠

(٢٠) ويتأريخ ٢١ مايو سنة ١٩٩٠ صدر القانون رقم ١١ لسنة
١٩٩٠ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتقويض رئيس
جمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون المعدل بالقانون رقم ١٤٦
سنة ٨١ مدة تنتهي في نهاية السنة المالية ٩ / ١٩٩١

(٢١) ويتأريخ ٩ يونية سنة ١٩٩١ صدر القانون رقم ١٩ لسنة
١٩٩١ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتقويض رئيس

الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون المعدل بالقانون رقم ١٤٦

سنة ١٩٨١ لمدة تنتهي في نهاية السنة المالية ٩٣ / ١٩٩٤

(٢٢) وبتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٩٤ صدر القانون رقم ٣٧ سنة

١٩٩٤ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس

الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون المعدل بالقانون رقم ١٤٦

سنة ١٩٨١ مدة تنتهي في نهاية السنة المالية ٩٦ / ١٩٩٧

وبما هنا أن يشير إلى أن النص باستمرار العمل بالقانون يعني

عدم عرض القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية خلال فترة التفويض

على مجلس الشعب طبقاً لنص المادة (٨ ٦) من دستور سنة ١٩٧١ ، إذ أن

الاستمرار يعني اتصال المدد ببعضها وعدم انتهاء مدد التفويض مدة خمس

عشرين عاماً

ومن سره هذه القوانين التفويضية التي بلغ عددها ثمان وعشرون

لنا أن يتبين أن رئيس الجمهورية قد فوض في إصدار قرارات لها قوة

القانون بمصرص التسييق على الاتفاقيات الخاصة بالتسريح و اعتمادات

لتسريح ركافة الاعضاءات اللازمة للقرات المسلحة عند ١٦ سبتمبر سنة

١٩٧١ (ومن تاريخ صدور الدستور الحالي) حتى نهاية السنة المالية ٩٣ /

١٩٩١ أي مدة أكثر من خمسة وعشرين عاماً

ولم يثبت بعد أن للقرارات بقوانين المساواة في دعا المصروص قد

عرضت أو موثقت بمعرفة مجالس الشعب المتلاحقة سيحه لصدر قوانين

تفويض بصيغة الاستمرار، الأمر الذي يمكن أن يعتبره البعض

بلاحتصاصات التي تعز عليها الدستور في مجال سلطة المجلس لتتبرهن
في عدد المحرمات ، الأمر الذي يعتبر تنازلاً كاملاً من هذه المجالس من
مصاصاتها ، الأهمية في شتى الموارثات العسكرية

وقد كان هذا الأمر مقبولا ومستصاعاً في حالة الحرب وليس بها
عده بحدوثه وتوقيع معاهدة السلام . وأما وقد انتهت حالة الحرب وانفتحت
مساعدة السلام وحلت القوات الإسرائيلية عن الأراضي المحتلة ، فلا مبرر
لاستمرار قانون التفويض بخصوص التصديق على الاتفاقات الخاصة
بالتسلح وعملات التسلح وكافة الاعتبارات اللازمة للفرات استسحق ولا
مجال للاحتجاج بحرب الخليج أو غيرها من الحروب

ثانياً: الإحتياج الحربي:

(١) بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٧٤ أصدر مجلس الشعب القانون رقم
١٩ لسنة ١٩٧٤ الذي نص في مادته الأولى على أن يلغى رئيس
لجمهورية مدة سنتين من إصدار قرارات لها قوة القانون بالتصديق على
الاتفاقيات المتعلقة بمشروعات الإحتياج الحربي اللازمة لإنشاء هبة
مطلوبة والمادة على نعتية إحتياجات القوات المسلحة . كما نصت هذه المادة
على لا تخضع هذه المشروعات لأحكام لقوانين المنظمة لاستثمار
الحربي ولا الحربي والمناطق الحرة ويقوض رئيس الجمهورية خلال مدة
في إصدار قرارات لها قوة القانون بالأحكام الخاصة بكل من هذه
المشروعات

(٢) بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٧٦ صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ بمد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ مقومين رئيس جمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي لمدة سنتين من تاريخ انتهاء مدة التعويض المذكور ، وقد جاء تقرير اللجنة المشتركة من لجنة تشريعية ومكتب لجنة الأمن القومي ومكتب اللجنة التشريعية وللجنة الاقتصادية وبجدة الصناعة والقوى المحركة في القانون ١٩ لسنة ٩٧٦ قد صدر بتفويض رئيس الجمهورية لمدة سنتين في التصديق على اللائحة لمصلحة بمشروعات الإنتاج الحربي وهي إصداره قرارات لها قوة القانون بالأحكام الخاصة بكل من هذه المشروعات بشرط ما لهذه المشروعات من طبيعة خاصة سردها إلى سريتها وحساسيتها وأهميتها بالنسبة للأمن القومي ورئاستها بالعلاقات السياسية بين الدول . وتلاحظ اللجنة أن تحديد مدة بتفويض على النحو المتقدم قد قصرت عن بلوغ الغاية إذ أن هذه المشروعات مشروعات مستمرة ، ومن ثم فهي بحاجة إلى بعض الوقت للاتصال بهيئات المختصة شأنها والاتفاق على تفاصيلها . ولذا كانت مدة بتفويض قد انتهت في ٢٦ من يونيو ١٩٧٦ ومن ثم فقد لم حد يعمل به

(٣) بتاريخ ٤ يولية سنة ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ باستمر العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس جمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي لمدة سبعة من تاريخ انتهاء التعويض المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بشعار مد العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٤

(٤) بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ بعد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتقويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإحتاج العرسي مدة خمس أعوام حتى تاريخ انتهاء فترة المنصوص عليها في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨

(٥) بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٨١ صدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ واستبدال نص المادة الأولى من القانون الأخير بالنص التالي

« يفوض رئيس الجمهورية في التصديق على اتفاقيات بيع وشراء سلاح وفي إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق بأعتمادات لتسيير ولاعتمادات لأخرى اللازمة للقوات المسلحة وذلك لمدة تنتهي في نهاية سنة مالية ١٩٨١ / ١٩٨٢ وحتى إزالة آثار العدول إليهما أقرب على أن تعرض هذه الاتفاقيات والقرارات بقوانين على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التقويض »

رصدت المادة الثانية من هذا التعديل على أن

« تسري أحكام هذه الملة السابقة على الاتفاقيات بمعسكرة المعقودة في الفترة من أول يناير سنة ١٩٨١ وحتى تاريخ العمل بهذه القوانين »

(٦) كما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ بعد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتعويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإحتاج العرسي لمدة سنتين من تاريخ انتهاء مدة التقويض

المصوص عليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن عد الطم بالقانون
٤٩ لسنة ١٩٧٤

(٧) بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٤ صدر القانون رقم ٢١ سنة
١٩٨٤ باستمر العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بشوريس رئيس
الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإنتاج الحريس مدة
صلاحيته من تاريخ انتهاء مدة التفويض المصوص عليها في القانون ١٧ لسنة
١٩٨٢

وقد برزت لجنة الدفاع والأمن القومي هذه الاعتماد في تقريرها
معلق بالقانون والذي جاء به أن مشروعات الإنتاج الحريس لها طبيعة
خاصة مرتبطة إثنى صيرتها وحساسيتها وأهميتها بالنسبة للأمن القومي
و ارتباطها بالعلاقات السياسية بين الدول، ولذلك جاز متبعين عدم الالتزام
بها نصت علي اتفاقية (١٩٦١) من الدستور من وجوب عرض هذه الاتفاقيات
علي مجلس الشعب

ولذلك اللجنة أن تعيد مدة التفويض علي هذا النحو لتقدم له
نص من يلزم التغطية، إذ أن هذه المشروعات مشروعات مبدئية ومن ثم فهي
لي حاجة إلى بعض الوفد للاتصال بالحكومات المعنية بشأنها والالتفاق علي
تدعيمها

(٨) وفي ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٦ صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٦
باستمر العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بشوريس رئيس الجمهورية
في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإنتاج الحريس لمدة مستير من
تاريخ انتهاء التفويض المصوص عليه في القانون ٢١ لسنة ١٩٨٤

(٩) بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٨ صدر لقانون رقم ١٤٧ باستمرار

صدر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ - بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بها قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي لمدة سنتين من تاريخ انتهاء مدة التفويض المنصوص عليها في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٦

(١) وصدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠ بإجتماع المل بالمدى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بها قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي لمدة سنتين من تاريخ انتهاء مدة التفويض المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٨

وفي أول يومية سنة ١٩٩٢ صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ باستمرار العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء التفويض المنصوص عليه في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠

ثالثاً: ميزانية الحرب:

وتم يقتصر الأمر على تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بها قوة القانون بشأن اتفاقيات التسلح واقتناءات التسلح والاعتداءات الأخرى للفرات المسلحة ومشروعات الإنتاج الحربي بل امتد أيضاً إلى ميزانية الحرب مصغر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ القانون رقم ٦ لسنة ٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب وقد تم تأمين في حالتها الأولى على أن يعرض رئيس الجمهورية - وفقاً

لما تقتضيه الظروف الاستثنائية لمتطلبات وأعمال المعركة - على حد ر
 فر دات به هذه القاموس ينقل أية مبالغ من أي باب في أبواب الموازنة العامة
 للدولة وموازنة صندوق الاستعمار إلى موازنة صندوق الطوارئ، مع ما
 يترتب على ذلك من تعديلات استحداثات وإيرادات تلك الموازنة كما نصت
 المادة ثمانية من هذا القانون على أن يفوض رئيس الجمهورية في حالة
 نشوب القتال، في إصدار قرارات لها قوة القانون بفرض أو زيادة
 الضرائب والرسوم لدعم المجهود الحربي ويجب عرضها على المجلس في
 دورته القادمة فور نفاذها وإلا ففي أول اجتماع لأول دورة لانقضاء ذلك لم
 يقرها المجلس رأى ما كان لها من قوة القانون وبقيت نافذة بالنسبة للعدة
 لسابقة كما نصت المادة الثالثة على أن تسري أحكام هذا القانون حتى
 نهاية سنة المالية التالية أو حتى إزالة آثار العدول أيهما أقرب، ومع
 سريانها ما قص عليه الفقرة الثانية من المادة السابقة، على أن تعرض
 لقرارات بلواين التي يصفوها رئيس الجمهورية وفقاً لأحكامه على مجلس
 الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض

ولد بروزت لجنة الخطة والموازنة في تقريرها قانون التفويض المذكور
 بذكره أن مرحلة الإعداد لنشوب القتال وهي مرحلة تتطلب إجراء ذات أهمية
 لتحويل الاقتصاد كله إلى اقتصاد حربي وبمما يكرر لجهاز الدولة في
 مرحلة الاستعداد للحرب مسحة من الوقت لرسم خطة العمل وتنظيم إنتاج
 والاستهلاك والاستفادة من خطط التنمية ، فإن ذلك لا ييسر عندما يشب
 بقتار معلا معى هذه المرحلة تواجه الدولة شروفاً مستعجلة لا يمكن معها
 الانحياز بالهيكمل العام لموازنة الدولة ، مما يقتضى مرونة أكبر في التقدير

بات اني حر لو إلغاء بعض الاعتمادات نتيجة عدم إمكان تتعبد بعض مشروعات ، و سمحه إعطاء الأولوية المطلقة لتطبيقات الحركة

وبتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٢ بعد العمل بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب حتى نهاية السنة المالية ١٩٧١ أو حتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب

كما صدر قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن ميزانية الحرب وذلك حتى نهاية سنة ١٩٧٥ أو حتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب

ولقد أنشأت لجنة الصلح والوارثة بمجلس الشعب في شهرها لتكميل مرفق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ - أنها قد التقت بالحكومة في أ.م تعد هناك حاجة إلى استمرار التفويض الوارد في القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب كمشاء بالتفويض المقرر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في التمهيد على الانتخابات الخاصة بالنسليم

ولقد قامت لجنة الصلح والوارثة بتقييم تقريرها المرفق ١٠ / ٢ / ١٩٧٦ هي القرارات بقوانين التي أصدرها رئيس الجمهورية سعاد رئيس مجلس الوزراء المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ وما تلاه من مرفق صدرت بعد العمل بأحكام هذا القانون إلى أن انتهى العمل به بديهية

انسنة المالية ١٩٧٥، ومع أن القرارات بقوانين التي صدرت خلال عام ١٩٧٢ هي

١ - القرار بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل الموارد العامة للدولة ومرونة مسيرى الاستثمار لسنة المالية ١٩٧٢ وفتح اعتماد إحصائي بموارد قانون الطوارئ لسنة المالية ١٩٧٢

٢ - القرار بقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن فتح اعتماد إحصائي في الموارد العامة للدولة لسنة المالية ٧٣

وأما عن القرارات بقوانين التي صدرت خلال عام ١٩٧٤ فهي

١ - القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ بفتح اعتماد إحصائي في موارد صندوق الطوارئ لسنة المالية ١٩٧٤

٢ - القرار بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٤ بفتح اعتماد إحصائي في مرونة صندوق الضمان لسنة المالية ٧٤

٣ - القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٤ بفتح اعتماد إحصائي في موارد صندوق الطوارئ لسنة المالية ٧٤

٤ - القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٤ بفتح اعتماد إحصائي في مرونة صندوق الطوارئ لسنة المالية ١٩٧٤

٥ - القرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٤ بفتح اعتماد إحصائي في موارد صندوق الطوارئ لسنة المالية ١٩٧٤

وأما عن القرارات بقوانين التي صدرت خلال عام ١٩٧٥ فهي

- القرار بقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٥ بفتح اعتماد إحصائي بمرونة صندوق الطوارئ لسنة المالية ١٩٧٥

٢ القرار بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٥ موضح اعتماد مصامح
سعيد بن موريه مستحق الطوارئ لسنة المالية ١٩٧٥

كما أصدر رئيس الجمهورية أحد عشر قرار بقانون بأرقام ١ ٣
١١٤ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢ و ١٢١ و ١٢٢ و ٢٣
لسنة ١٩٦٢ استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦
سنة ١٩٧٢ بقرض صراسع جهاد وغيرها من وجوه الموارد الجديدة التي
تدرجها هذه القرارات بقوانين

٢ بقا الشئون الاقتصادية للبلاد:

كما أتممت قوانين التفويض إلى الشئون الاقتصادية

وكان له صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ في ٢٥ برابرة سنة
١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية وفقاً لما تقتضيه الظروف لاستثنائية
مترتبة على الممركة في إصدار قرارات لها قوة القانون بزيادة
موزنة صندوق الضريبة للسنة المالية ١٩٧٤ بالنقلات الخاصة بالتعمير
والتعميمات وما في حكمها وذلك مقابل زيادة إيرادات الصندوق بقيمة ما
يستجد من الموارد المخصصة لهذا الغرض

كما صدر بقاء القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ الذي يجرى
رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون لتبني مبادئ
الاستيراد والتصدير والتقدم على أن يسري هذا التفويض حتى نهاية
شهر نوفمبر سنة ١٩٧٤ وقد برزت الممركة الإنشائية هذا التفويض بأن

وزير المالية يومير التجارة الخارجية قد أصدرها في الفترة الأخيرة بناء على قرارات مجلس الوزراء بعض القرارات التي تضمنت بعض التيسيرات الاستيرادية بالسماح للأفراد باستيراد مجموعات من السلع التي كان السوق التجاري يعاني احتياجاً فيها ولما كانت هذه القرارات ومثلها تتعارض مع قواعد الاستثمار والتجارة الأمر الذي قد يعرضها للطعن في قانونيتها، لذلك فقد صدر هذا القانون لإزالة هذه القرارات ومثلها استثناء من تلك القواعد وإسقاط الشرعية عليها

وكذلك استه سال التخصيص عقب ذلك إلى الشؤون الاقتصادية بصدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦ في ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٦ بتقويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في شأن عقد القروض والتخصيص على المعاهدات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية وذلك لمدة أربعة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وقد ذكرت اللجنة الاقتصادية في تقريرها عن هذا القانون أن القروض من إصداره هو مواجهة الظروف والأوضاع التي تتطلب سرعة إصدار قرارات لها قوة القانون في شأن عقد القروض أو التخصيص على بعض المعاهدات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية للمصلحة العامة - كما جاء بالمنكرة الإيضاحية المرفقة بهذا القانون أنه ملزماً لأن الضرورة أو الأحوال الاستثنائية قد تقتضي في فترة معينة إصدار قرارات لها قوة القانون في شأن عقد القروض والتخصيص على بعض المعاهدات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية، فإن الأمر يتطلب توفير سرعة المطلوبة في هذه الشؤون تقويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في الشؤون سالفة الذكر

(١) بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ بتدريس رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القوانين في شأن تأميم اقتصاديات البلاد والذي موصى بمقتضاه رئيس الجمهورية في سبيل تأميم اقتصاديات البلاد - في إصدار قرارات لها قوة القوانين في شأن مسائل الاقتصادية والتقنية والمالية المنطوقة بشاغل جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات العربية الأخرى وما يبتلي عنها من مؤسسات ومكاتب وكذلك الهيئات والمؤسسات والشركات والمؤسسات وغيرها التي تمكنها أو تساعدها فيها أي من الدول المقتدة لقرارات مؤتمر أنقرض بمقدور ذلك مدة سنة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون

رأى برزت لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب صدر هذا القانون طبقاً لما ورد بتقريرها المرفق بالقانون إلى إصدار دول برفض بمؤتمر بغداد بعض القرارات والتوصيات التي استهدفت شغل نشاط جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات الأخرى وتقويض نشاط الهيئات والمؤسسات والشركات والمؤسسات وغيرها التي تمكنها أو تساعدها فيها أي من دول المقتدة لقرارات مؤتمر الرافض بغيره ولما كانت هذه الدول تبدل جهودها في التمسك بمختلف الوسائل لمرقعة مسيرة البلاد الاقتصادية ووضع بعضات في سبيل تنفيذ سياسة الإنفتاح الاقتصادي ، فإن المالة تقتضي منحهم رئيس الجمهورية تأمينا لهذه الاقتصاديات في إصدار قرارات بها مرة نقاسم في شأن المسائل الاقتصادية والتقنية والمالية

(٢) بتاريخ ٢٠ يومية سنة ١٩٨١ صدر القانون رقم ٥٦ لسنة

١٩٨٠ بعد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد ، وذلك مدة سنة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة السابقة

(٣) ويتأريخ ٩ يولية سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ بعد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار لمررات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد وذلك مدة سنة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المخصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠.

(٤) ويتأريخ ٧ يولية سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بعد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار لمررات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد

(٥) ويتأريخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١ بعد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار لمررات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد وذلك مدة سنة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المخصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣

(٦) ويتأريخ ٢٣ يولية سنة ١٩٨٥ صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ بدأ العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار لمررات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد وذلك مدة سنة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المخصوص عليها في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١

(٧) ويتأريخ ٢٥ يولية سنة ١٩٨٦ صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بعد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية

في إصدار قرارات لها قوة القانون في شتى منسب اقتصاديات البلاد وذلك
عدة سنة سداً من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٢
سنة ١٩٨٥

٨ رقم ١٧ يومية سنة ١٩٨٧ صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧
بعد تعديل القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بتحويل رئيس الجمهورية في
صدر قرار له قوة القانون في شأن تأميم اقتصاديات البلاد عدة سنة
تبدأ من تاريخ انتهاء امدة المنصوص عليها في القانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٨٦

ويبين من اسعار هذه الأنماط المختلفة من فواكه التوزيع بها
قد سبغت لاحتصاص الرئيس لمجلس الشعب منذ صدور دستور سنة
١٩٧١ في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ وما زالت هذه القوانين تنفيضية
تحدد سنة بعد أخرى حتى عام ١٩٩٧ بالسنة للإضافات بتسليم
والاعتمادات التسليم والاعتمادات الأخرى لقوات المسلحة ، وحتى عام ١٩٩٥
بأسسبة الإنتاج العربي

لدى أن هذه القوانين والقوانين التي صدرت منذ عام ١٩٧٢ حتى
الآن أشد ضراره ومخالفة لقواعد الديمقراطية العامة من قانون بتوزيع
رلم ٥ لسنة ١٩٦٧ الذي صدر في عهد عبد الناصر إذ أن القرارات
بغيره في كانت تصدر في هذا العهد كانت تشر في ظل دستور سنة
١٩٦١ ما القرارات بقوانين المنطقة بالتصديق على اتفاقيات لتسليم
وعضاءات تسليم والاعتمادات الأخرى الخاصة بالتفاوتات مستعدة وكافة
بقرارات خاصة بإنتاج الحرس فمارالت في الكتمان

الادب السادس عشر

استخدام النسخ

بحسب المادة ١٥٢ من دستور سنة ١٩٧١ على أن الرئيس الجمهورية
رئيسي تشعب هي اسماء اللجنة التي تتعامل بمصالح الشعب
وخلال فترة حكم الرئيس السابق أمير السادات استخدمه هذا
أربع مرات

وقد دعي إلى الاستفتاء الأول بتاريخ ١ فبراير سنة ١٩٧٧ بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ٧٧ للاستفتاء على اقرار بقانون رقم ٢
سنة ١٩٧٧

وكان رئيس الجمهورية قد أصدر القرار بقانون المذكور في ٣ فبراير
سنة ١٩٧٧ بعد الحوادث التي وقعت في جوس ١٨ ١٩ يناير وذلك أصلاً
للمادة ٧٤ من الدستور التي على أن لرئيس الجمهورية أن يقدم خطابه
بهدف الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يميّز مؤسسات الدولة من أجل
تعزيزها، أو يشهد الإجراءات السريعة لمواجهة هذا التحدي ويوجه
بداً، أي تشعب ويجري الاستفتاء على ما اقتضاه من إجراءات خلال سنتين
بوماً من اتساعها

وقد جاء بالبيان الذي صدر به القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧
" منظر لما يور من حوادث شعب وتحرير وتدول على مال عام

و بعد من في احدث ١٨ . ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ مما يؤثر على تحديد
لأحد ف القومي ويعوق لتسيرة الوضعية، ويهدد أمن الشعب والأمم القومي
للبنية ويعوق وحققنا الوضعية،

وبحث أن احتمال تكرار مثل هذه الحوادث بعد تقريبا جدياً لكل
مكاسب الشعب ومؤسساته الدستورية والسياسات التي يولفها في الدستور
للأمة مجتمع اشتراكي الديمقراطية يامن فيه كل مواطن على نفسه وعلى
عنه وعلى كسبه المشروع.

رستلها ما لنا عبرت عنه جماهير شعبنا من تمسكها بالشرعية
للدستورية ومؤسساتها الديمقراطية في ظل مجتمع يقدم على أساس سيادة
الإنسان ووعيتها الأكيدة من الحفاظ على ثروتها الثرية من كل حيث أن
تحرير

وحيث أن الوطن فوق كل ذلك يمر بمرحلة دقيقة لا يزال يدعو لها
جاءت على جزء من الأرض المصرية والعربية

وبعد الاضلاع على المادة ٧٣ من الدستور التي تنص على أن رئيس
لدولة يسهر على تنمية سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة
القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية - ويرعى بدوره بين
السلطات لضمان تادية دورها في العمل الوطني

وعلاوة على ذلك المخلوة لنا بمقتضى المادة ٧٤ من الدستور ،

نقرر

وقد بحثت المادة الأولى من هذا القرار بقانون على حرية تكوين

، لأحرب حقاً 11 يتصر عليه القانون الحاضر بإنشاء الأحزاب حال صدور
من سلطة السريوية

ونصت المادة الثانية على حظر «تنظيمات السرية أو التمددات
لأيديها سجناء، مجتمع أوقات انحاز العسكري ومعاينة كل من شارك فيها
بعض أنى بشأنها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدية

كما عاقبت المادة الثالثة كل من تجمعهم بقصد تهريب أو إطلاق
الأسلحة بعمد أو التعاونية أو الخاصة والمحرمين والمشتبهين بالأشغال
الشاقة المؤبدية

كذلك نصت المادة الرابعة على أن أداء التكاليف العامة واجب وفقاً
لقدوم معنى أن ترفع الضرائب كلفة عن القلائد الذي يملكون ثلاثة أفدنة
مأكل ومع السور التي لا تتعدى خمسة جنية

وأوجبت المادة الخامسة على كل مواضع أن يتقدم ببيان ما يديه من
ثروة معها شملت وأيديها نكح من ديوانته وأولاده القصر على خلال ثلاثة
شهر من صدور هذا القانون وتخرج في بطاقة ضريبية لكل من ض ، وكل
من يقدم ببيانات غير صحيحة عن ثروته هو وتهرب من أداء الضريبة
و لتكاليف العامة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وتعتبر جريمة لتهرب من
أداء الضرائب أو تقديم بيانات غير صحيحة عن الثروة جريمة سنية
باعتبار ولا يمانع محرم من ثبت عليه من تولى المناصب العامة ونقدت اثنتا
و لا يمانع

ونصت المادة السادسة على معاقبة كل من دبر أو شارك في تجمعهم

يردئ من إثارة الجماهير يدعوهم إلى تعطيل تنفيذ القوانين والالتزام بهدف
للتأثير على ممارسة السلطات الدستورية لأعمالها أو منعها من ممارستها
الحكومية و مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد العلم من ممارسة
عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، بالاشتراك أو بمساعدة
و بمحض نفس القوية على جذري التجمهر أو لم يكونوا مشتركين فيه وهي
معرضة للجسم

كما عاقبت المادة السابعة الذين يهتدون عن عملهم حصراً متعطيل من
ذلك أو يهتدون تعطيل عرض مشترك إذا كان من شأن هذا الإضراب تهديد
الاقتصاد القومي بالاضمحلال انشاقة الميزة

كما عاقبت المادة الثامنة كل من دبر أو شارك في تجمهر أو اعتصام
من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر

وقد تم الاستفتاء على هذا القانون بتاريخ ١ فبراير سنة ١٩٧٧
وأعلنت نتيجة الموافقة عليه في يوم ١١ فبراير ١٩٧٧

ويلاحظ في هذا المرسوم أن جميع مواد القرار بقانون رقم ٧ لسنة
١٩٧٧ قد تمت ومثل بها فيما عدا من المادة العاشرة التي أوجبت على
كل من طرأ أن يتقدم ببيان ماليه من شروعه منها شروعه خلال ثلاثة أشهر من
صدور هذا القانون وإدراجها في بطاقة خيرية لكل مواضع وقد صدر
من مخطط ولم يعمل به ، ولا شك أن لأصحاب المشاريع من تضمنت
نصوصهم دخل من عدم تنفيذ أحكام هذه المادة

١ بعد ما صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأهر ب سياسي

بحسب المادة ٣٢ منه على إلغاء المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواضع الخاصة بحظر التنظيمات السرية أو المنظمات بمعاقبة انتظام المصمغ أو دلت المصالح العسكرية اكتفاء بما هو قانون لأهراق من أحكام

وبتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٨٣ صدر القرار بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٣ والذي قصي في مادته الأولى إلغاء القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧، وقد جاء بتقرير لجنة التشريع الدستورية والتشريعية المرفقة بهذا القانون أن بناء على ما أبداه بعض رجال القانون من انتقادات لهذا القانون بحكومة إسرائيلية وسماحتها في تطبيق التمييز بين مصمغة بواطن ومصمغ موطس، واستكمالاً لسياستها في مسايرة التشريع بظروف المجتمع وتطوره وتحققاً للمصالح العام خاصة بعد تحرير أرض بطن من الاحتلال، قد ردت إلغاء هذا القانون الذي كان صلبه وثقله ضرورة الأمانة بحماية الوطن متى انتقلت مبررات استمراره

أما الاستفتاء الثاني فقد عمر إليه مشروع ١٥ مايو سنة ١٩٧٨ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٤ لسنة ١٩٧٨ بدعوة الناهين إلى استفتاء على مدى جدية الدعوة إلى طلب السلام للأجانب على أن تجري عملية الاستفتاء يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٧٨

وبعد، وفق هذا القرار يمدان الرئيس الجمهورية بحسب

مبادئ تضررة للاستفتاء

لقد سمحت ثورة ١٤ مايو قوتها من إيمانها التام بحسب
جسماً من هذه حرية شريفة وعقل تام مطلق وحرية كانت شائعة في
كل ديمقراطية من ديمقراطيات الحقوق وجميعها ولكنه ومنه من
يصير الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وجميعها

وقد سارت في هذا المجال شروطاً وجميعاً وجميعاً
وخاصةً حريةهم وحقوقهم كاملة وتحت لهم حق تكوين لأحزاب
سياسية مستقلة في إرساء دعائم الديمقراطية وتحقيق التقدم السياسي
والاجتماعي والاقتصادي للوطن في ظل النظام الاشتراكي الديمقراطي على
أساس من الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي

بعد أن الأمر قد كشف في الآونة الأخيرة عن أن بعض قوى
شخصية ومصالح العربية التي أسست الحياة السياسية في مصر
سنة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو بعدها أو من ينتمون إلى فصائل تعمل
ضد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي أو من يعمدون إلى إساءة استعمال
لحريات التي كسبها ثورة ١٤ مايو يشعرون للانتماء على الديمقراطية
لتي كسبها الشعب بعد حرمان طويل

وم يفسر الأمر على هذا الأساس من المنظورة من جهة ومن
بعض مبادئ وجروح مواطنينا ومشاعرنا الدخيلة فيهم من يهاجمون
بها أو التمكن منها ولأن هذا الأمر يتعلق بمصالح البلاد بعد

يتعين على رئيس الجمهورية ، وفقاً للمادة ١٥٢ من الدستور أن يستمعي
شعب فيها خاصة وأن البلاد تمر بمرحلة حاسمة تواجه فيها معركة
لتحرير واتخاذ مما تعلم معه الحاجة إلى الوحدة الوطنية والسلام
اجتماعي وصلاحيه الجبهة الداخلية

بذلك ، إعمالاً للصلاحيات المخولة لنا بمقتضى المادة ٩٦ من
الدستور

رأيت أن استفتي الشعب على ما يلي

أولاً لا يجوز تقلد وظائف الإدارة العليا للدولة أو المنادى بعدم أو
تريض لمضوية مجالس إدارة النقابات العامة والمهنية أو الكتابة في
صحف أو عمل في أية وسيلة من وسائل الإعلام أو في أي عمل من شأنه
للتأثير في الرأي العام، لكل من ثبت أنه يدعرو ويشارك في يدعري
لهادئ لتتافى مع أحكام الشرائع السالوة أو عرض بها

ثانياً لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو ممارسة أي نشاط
سياسي

١ - لكل من شجب في إقصاء الحياة السياسية قبل ثورة ٢٢ يوليو
١٩٥٢ سواء أكان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الدورية منتمياً إلى
أحزاب سياسية التي تولت الحكم حشر ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ أو
بالاشتراك في قيادة الأحزاب وإدولتها وذلك كله فعما هذا الحزب يوصى
و يحرم الاشتراكي (حزب مصر الفتاة)

٢ - لكل من حكم بإدانته في محكمة الثورة من شكلوا مراكز قوى

بعد ثورة ٢٢ يولية ١٩٥٢ وأُحيلوا إلى محكمة الثورة في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب القضاة العام ، وكذلك لكل من حكم بإدانة من إحدى الجرائم الواردة بالمحكمة ، بطريقة غير مشروعة ، بالمقررات التشريعية التي صدرت أو يُصدرونها ، أو معنوياً

٢ - لكل من يثير ضده قننة التي أتت أفعالاً من شأنها إفساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي للخطر سره أو كان ذلك بالذات أو بالواسطة وسواء أكان ذلك بصورة فردية أو من خلال تنظيم حزبي أو تنظيم معادٍ لتنظيم المجتمع

ويعد من قبل إفساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر نشر أو كتابة أو إداعة مقالات أو إعلانات كاذبة أو مخرضة يكوين من شأنها المساس بالصالح القومي للدولة أو إفساد روح النهضة أو التعريض على ما يمس السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية

ثالثاً الصحافة هي السلطة الرئسية للشعب ، وهي ملك الشعب وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠

ويتمتع عليها أن تلزم بمطام الثورة الاشتراكية الديمقراطية والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والكتلة الاشتراكية للعمال والفلاحين وكذلك بهيئات لشرف المستوى

رابعاً يجمع مجلس الشعب التشريعات المتبعة لمبادئ عدم الاستثناء كما يمس المعايير المناسبة لكل من يحالف هذه المبادئ
خامساً يتولى القضاة العام الاشتراكي سلطة التحقيق والإدعاء

بالنسبة لأي مخالفة للقوانين التي يصدرها مجلس الشعب في هذه النش،
وله أن يستعير بعض يرى الاستعانة بهم من أعضاء الهيئات النقابية.
ويكون له من سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة للسلطات التنفيذية في
قانون الإجراءات الجنائية وعلى المدعى العام الاشتراكي إذا ثبت له ثبوت
دلائل جنسية أن يقدم تقريراً مسبقاً بذلك إلى مجلس الشعب

سادساً ينظر مجلس الشعب في أمر من يقدم ضده تقرير من
المدعى الاشتراكي وفقاً لأحكام المبادئ السابقة ويكون قرار المجلس بالملبية
أجسامه أما بتأييد قرار المدعى الاشتراكي أو تعديله أو رفضه

وعقب إعلان نتيجة الاستفتاء وقانون ٢٢ برتبة سنة ١٩٧٨ صدر
للدون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الديمقراطية رسالة
الاجتماع الذي يص في مائة الأولى على حظر أية دعوة يكون هدفها
مناقشة لمبادئ التي قامت عليها ثورة ٢٢ برتبة ١٩٥٦ أو الترويج لمذاهب
ترمي إلى مناقضة النظام الاشتراكي الديمقراطي ومبادئ ثورة ١٥ مايو
سنة ١٩٧١ التي نص عليها الدستور والتي تقوم على تحالف قوى الشعب
العامة رسالة الاجتماع والوحدة الوطنية والإيمان بالقوى الروحية
والعلمية والحفاظ على المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين واحترام سيادة
القانون

كما نصت المادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ على أنه لا
يحذر دولي لوطائف العليا التي تقوم على التوجه والقيادة في دولة أو أمر
بتمتع العام أو الوظائف ذات التأثير في الرأي العام ومناصب الاعضاء
لمعيين في مجالس إدارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات بحسب

لكل من يثبت من التحقيق الذي يحويه المدعى العام الاشتراكي أنه يدعو أو يشترك في لدعوة إلى مذاهب تطوى على إنكار للشرائع

وهبت المادة الثالث من هذا القانون على أنه لا يجوز من برشح لعضوية مجالس المحلية أو الجمعيات التعاونية أو مجالس بدائرة نقابات عمالية أو كهنوتية أو اتحاداتها أو الهيئات أو مجالس إدارة الشركات مساعمة أو مؤسسات الصحفية كل من يدعو أو يشترك في دعوة إلى مذاهب تطوى على إنكار للشرائع المساوية أو تتنافى مع أحكامها مما تحظره المادة ٩٨ (أ) و ١٧٤ من قانون العقوبات

ويؤيد أن يشير هنا إلى أن المادة ٩٨ (أ) من قانون العقوبات تعاقب كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو هيئات لم يبلغات رقم مبلغات ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو إلى عدم أي نظام من النظم الأساسية لتهيئة الاجتماعية أو إلى تعريض شيء مما تقدم أو يترويع له متى كان استعمال القوة أو الإكراه أو أية وسائل أخرى غير مشروعة منهوذاً في ذلك

كما أن المادة (١٧٤) تعاقب كل من عرض على قلب نظام الحكم المألوف في قطر المصري أو على كرامته أو الأكرام به وكل من جسد أو دوج المدعى الذي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإكراه أو بآلية وسيلة أخرى غير مشروعة

وحيوت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٧٨ لمدعى العام الاشتراكي الاعتراض على ترشيح أي مرشح رد قامت

دلائل جديده على انه أتم أفعالا من القصور عليها في الفترة الأولى من هذه المدة

كما نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ على انه لا يجرى الامتناع إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق السياسية أو الأنشطة لسياسية لكل من شُيِب في إضفاء الحياة السياسية فين ليرة ٢٢ يولية سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك في قيادة الأحزاب أو إدارتها ونصت المادة العاشرة من هذا القانون على أن يسرى حظر المنصوص عليه في الفترة السابقة على الفئات الآتية

(أ) مَنْ حُكِمَ بِإِذْنِهِ مِنْ مَحْكَمَةِ الثَّوْرَةِ فِي الْجَنَايَةِ وَلَمْ يَسْتَلْ ١ سنة ١٩٧١ الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٢ يولية ١٩٥٦ .

(ب) مَنْ حُكِمَ بِإِذْنِهِ فِي إِعْدَادِ الْجَرَائِمِ الْقَتْلِيَّةِ بِالسَّاسِ بِالْعَرَبِ الشَّخْصِيَّةِ لِلْمَوَاطِنِينَ وَالْقَدَمَى عَلَى حَيَاتِهِمْ الْخَاصَّةِ أَوْ إِهْدَائِهِمْ بِمَنْهَا أَوْ مَعْنَوِيًّا

(ج) مَنْ حُكِمَ بِإِذْنِهِ فِي إِحْدَى جَرَائِمِ الْإِخْلَالِ بِالْوَحْدَةِ سُوْطَنِيَّةٍ وَاسْلَامٍ لاجتماعي

(د) مَنْ حُكِمَ بِإِذْنِهِ فِي إِحْدَى الْجَرَائِمِ الْمَنْصُورَةِ عَلَيْهَا فِي الْبَيِّنِ الْأُولَى رِثَامِي مِنَ الْكُتَابِ الثَّانِي مِنَ قَانُونِ الْمُقَوَّلَاتِ

ومع ذلك يكون التشريع قد عاد إلى نظام العزل السياسي الذي شاعه عقب صدور دستور سنة ١٩٧١ أنه قام بإلغائه

كما نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ على أنه

يجوز للجنة الأحزاب أن تصدر قراراً بحرمان أي شخص من الاسماء إلى
الأحزاب السياسية أو معارضة أي حق أو نشاط سياسي ، إذا ثبت لها من
محقق مدى يجره المسمى العام الاشتراكي أنه أتى اصحالا من شأنها
مساسد ببناء السياسة في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام
الاجتماعي للخطر أو قام بالدعوة إلى مهابذ خاطي على أفكار بشرع
السموية أو تتنافى مع أحكامها ، وبعد من قبل لفساد الحياة السياسية
وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر بشر أن كذبة أو إداعة
مفادات أو إشاعات كاذبة مغرضة في داخل البلاد أو خارجها يكون من
لبانها المساس بالمصالح القومية للدولة أو إشاعة روح الريبة أو تعريض
على ما يحسن السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية

كما يصح لثلاثة العشرة على أنه للجنة الأحزاب إذا ما ثبت لها من
تقرير المسمى العام الاشتراكي بناء على التحقيق الذي يجره مخرج هذه
الأحزاب أو بعض قياداته على مبادئ النظام الاشتراكي الديمقراطي أو أنهم
لمجتمع الروحية والدينية وارتكابه أو بعض قياداته إفتحالا تهدد السلام
الاجتماعي أو الوحدة الوطنية أو إذا قبل في عضويته أشخاص ممن حررو
من هل لانتماء إلى الأحزاب السياسية ، أن توفد لخصيات لمصلحة
القومية عندما أي قرار أو نشاط لأي حزب من الأحزاب السياسية

وقد جاء بالذكر الإيصاحيه المرفقة بهذا القانون ما يلي

«رغم أن كافة سلطات الدولة قد التزمت بالتطبيق للدمقر على من صدر
سببه (مابين طوال الفترة التالية لتفك القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن

لأحزاب سياسية إلا أنه قد شابه للممارسة من جانب بعض الأحزاب نقاشاً وتداولها من الأقوال والأفعال والمقالات والآراء المنشورة والمنداعة ما يهدد الديمقراطية ذاتها بالدمار إذ أوظفوا في التشكيك بكل طريقة وبكل أسلوب سواء في الصحف الحزبية أو في داخل مجلس الشعب أو في الاجتماعات التي عقدت بالقيادات أو الاجتماعات الحزبية من كل مسئول وفي كل مشروع وفي كل تصرف وكل قرار يصدر من أي مسئول أو من أية مؤسسة مستترة في الدولة كما عمد بعضهم وبشدة وبكل الوسائل في إثارة الفواجر وتكبير السلام الاجتماعي وإثارة الفتنة الطبقية وتهديد الوحدة الوطنية إلى درجة أصبحت تهدد بالخطر المصالح القومية العليا للبلاد التي ما زالت تناضل في جبهتين جبهة خارجية هدفها فيها جميع تحرير الأرض العربية وإعادة الحقوق للشعب إلى شعب فلسطين وجبهة داخلية هدفها إعادة تهديد البنية الأساسية للاقتصاد المصري ولتسمية بزراعة والصناعة باتت في طاعة بسرعة للاحتفا ليس فقط لأزمة القناعة ولكن الشريحة السكانية التي تصلح مع الاستأجر القوي في ميدان يربط أو بعبارة بآسية للشعب جميعه

وقد دعا ذلك كله رئيس الجمهورية وقائد مسيرة الديمقراطية وثورة التصحيح إلى كشف ما يحيط بالمسيرة الديمقراطية من معابر في خطابه يوم الاحتفال بثورة التصحيح في ١٤ مايو ١٩٧٨ وإلى طرح نهدي أسابقة يذكر على الاستفتاء الشعبي مستخدماً هذه المستوى مصرى جلته في المادة ١٤٢ من الدستور

وهو جاءت مواد القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ سمشية مع هذه المادة التي طرحت في الاستفتاء التي تجرى يوم ٢١ مايو سنة ١٩٧٨

هذا وقد أصدر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٩٤ مزاراً بالفرنس وضم ٢٢٦ لائحة ١٩٩٤ من من مائة الرامة على أن يتم قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الديمقراطية والسلام الاجتماعي وتكفي الإحالة إليه أيضا وبحث في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بعض بنظم الأحزاب السياسية أو في أي قانون آخر



أب الاستفتاء الثالث فقد يعي إليه الرئيس السابق أنور السادات في المادى عشر من أبريل سنة ١٩٧٩ عقب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل بعدد إجر ، عملية الاستفتاء يوم ١٩ أبريل ١٩٧٩ وذلك طبقا لقرار رئيس جمهورية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩ الذى نص في مادته الثالثة على إبطال جلسات مجلس الشعب اعتبارا من تاريخ نشر هذا القرار

وقد يعي هذا الاستفتاء إلى إبداء الرأى في الموضوعات الآتية

أولا معاهدة السلام ولحقاتها بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل موقعة في واشنطن في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ والتي وافق عليها مجلس الشعب بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٧٩

ثانيا إعادة تنظيم الدولة على الأسس التالية شعبيًا للديمقراطية

١- حل مجلس الشعب والعودة إلى انتخابات عامة في موعد ندى

هذه الشروط

٢- ضمان حرية تكوين الأحزاب

٣ إعلاء حقوق الإنسان المصرى

١ - الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي
والاشتركية الديمقراطية

٥ - شعار الدولة هو العلم والإيمان

٦ -، شرعية الدستورية في الدولة تقوم على مبادئ وإجرات ثورنى
٢٢ يوليو و ١٥ مايو فى

١ - إنشاء مصر العربى حقيقة ومصر

ب - الالتزام بسياسة عدم الانحياز

ج - القضاء على الفساد العربى والإقطاع وتطهير لمبدأ
السياسة

د - الالتزام بنسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين فى جميع
التنظيمات

هـ - الالتزام بالسلوك الأخلاقى الذى يجمع بين ديننا ومن القيم
لأساسية لأرض مصر

و - الالتزام فى كل الظروف ببناء القادر

٧ - الدستور هو الوثيقة الأساسية الوحيدة التى يقدم طبق نظام
الدولة وتعمله بالأسلوب الدستورى هو الطريق الوحيد للتنمية فى مختلفات
من حد سطور الشعب

٨ - إنشاء مجلس الشورى يكون بمثابة مجلس العائلة لمصر ويضم
ممثلين من كل فئات الشعب وهيئاته

٩- تقييد الصحافة كسلطة رابعة ضامناً لحريتها وتأكيداً على استقلالها

وقد أجرى الاستفتاء يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٧٩، وأصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ١٧٨ في ٢٦ أبريل ١٩٧٩ يجل مجلس الشعب ودعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجلس الجديد يوم ٧ يوتية ١٩٧٩

وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٧٩ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٩ في شأن مجلس الشعب النص الآتي

«لتلزم الأحزاب السياسية وكل مرشح للتصوية مجلس الشعب في دعائه لانتخابية بالمبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء، بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٩، وكذلك بالمبادئ المصروفة عليها في المادة الأولى من قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بتسريح جماعة الجبهة الداخلية و تسلم المجتمع المدني المشار إليه، وكذلك بالوسائل والأساليب المنظمة للدعاية الانتخابية وباعتد الأقصى للبالغ التي يجوز إتباعها عليها وذلك كله طبقاً لنقود نص يصدر بها قرار وزير الداخلية »

وبمن قرار وزير الداخلية المشار إليه في جريشيه يومين وسعش الانتصار

وللمحافظة المنصوص أن يامر بإزالة الملصقات وكافة وسائل الدعاية الأخرى المستخدمة والمخالفة لأحكام القواعد المشار إليها في الفقرة الأولى من نفاة لمرشح

وبما أن كل من يخالف أحكام الفقرة الأولى بالقوة المنصوص عليها

في مادة ثلثة من قانون عملية التجهيز الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وذلك مع عدم الاختلال بأحكام القانون المذكور أو القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية أو أية حقوية أشد يجرى عليها مرسوم العقوبات أو أي قانون آخر

ومعنى مخالفة أحكام هذا القانون من الجرائم الانتخابية ويسرى عليها أحكام المادة الثانية من قانون تنظيم مباشرة بطول لسياسية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ فيما ينطبق بالمرام من مباشرة لاطل السياسية يفصل من المعاري الناشئة عن الاختلال بأحكام هذا القانون على وجه السرعة

كما عدل قانون الأحزاب السياسية بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٧٩، فعدت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية الخاصة بشروط تأسيس أو استمرار أي حزب سياسي، واشترط في العهد الثالث منها على عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أهدافه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ - بشأن حماية وجهة لداخلية والسلام الاجتماعي ... كما اشترط في العهد السادس على رجوب عدم انضمام أي من مؤسسي أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع حزب أو منظمات أو جماعات معادية أو متنافسة للمبادئ المنصوص عليها في بند أولا من هذه المادة فوفقا للمادة (٢) من هذا القانون أو من إعادة الأرنى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه أو للعبادى نتي

١. بقى عليها ،شعب في الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم لسيادة
بشريع ٤ أبريل سنة ١٩٧٩

و شملت البند السابع من هذه المادة ألا يكون من مؤسسي بحرب أو
مبادنة من تقوم أبلة جديفة على قيامه بالدعوة أو المشاركة في دعوة إلى
تهديد أو سرورج بيلة طروقة من طريق العلانية لمبادئ أو تعاهدات أو
أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في البند السابق

أما الاستفتاء الرابع والأخير الذي تم في عهد الرئيس السابق أمور
سادات فقد دعا إليه بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٨٠ بدعوة ناخبين إلى
لاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية، على أن تهرى عمدة
لاستفتاء يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠

وبتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ صدر قرار رئيس الدولة بتعديل دستور
جمهورية مصر العربية على النحو الذي شئت الموافقة عليه في الاستفتاء
وبموجب هذا التعديل استبدلت بنصوص المواد ١ ٢ ٤ ٥ ٧٧ من الدستور
بالنصوص الآتية

مادة ١- جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي يسيطر على
يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والتمب المصري جرد من لأمة
مصرية يحمل على تحقيق وحدتها الشاملة

مادة ٢ الإحلام بين الدولة والافة العربية لغتها الرسمية ومبادئ
شريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لتشريع

مادة ٤- الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو نظام
لشبه كمي انديفرطاتي القائم على تكفاية والعدل بما يحمي
نوع الاستغلال ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين النحول ويحمي الكسب
مسرور يكمل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة

مادة ٥- يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على
أسس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والبادئ الأساسية للمجتمع
المصري المنصوص عليها في الدستور

رئيس الجمهورية الأحزاب السياسية

مادة ٦٧- مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان
نتيجة الانتخابات، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمد أخرى

وبذلك تكون نتيجة التعديل الذي أدخل على المادة الخامسة هو إلغاء
الحد لاشتراكى العربى ويمقتصر التعديل الذى أدخل على المادة (٦٧)
يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة غير محددة بعد أن كان محدوداً
بمدتين طبيعتاً للهي القديم

كما أضاف التعديل الجديد بلياً جديداً إلى الدستور هو الباب
سابع من مجلس الأول خاص بمجلس الشورى والثانى خاص بمسطة
بمعدية

نصحت المادة (٦٩٤) الجديدة على أن يبحث مجلس شورى
مدرسه ويقترح ما يراه كفلا مالمفات على مبادئ شورتى ٢٢ يولة و ٦٥
ماير ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وحماية تعاليف قوى الشعب

لعامة وكتاسب الاشتراكية والمقومات الأساسية للمجتمع وفيه نعتيا
والمقرر و تعريبات والواجبات العامة وتعميق النظام الاشتراكي سينقر على
ويوسع مجالاته

كما نصت المادة (١٦٥) على أن يحدد رأى مجلس الشورى في
لاقرحات العامة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ومشروعات
القوانين بكلمة الدستور ومشروع السلطة العامة للتميمه لاجتماعية
والاقتصادية ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب
عليها تعديلات في أوضاع الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة ومشروعات
القرنين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية وما يحيله رئيس الجمهورية إلى
المجلس من موضوعات تتعلق بالسفاسة العامة للدولة أو بسياستها في
الأمم المتحدة أو الخارجية

كما نصت المادة (٢٠٦) الجديدة الواردة بالفصل الثاني الماصر
بسلطة السلطة على أن

«للمصانة سلطة شخصية مسئلة تمارس رسالتها على توجه أمين
في الدستور والقانون»

وبنصت المادة (٢٠٧) على أن «تمارس المصانة رسالتها بقرينة
وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التمييز، تمجيداً من
شجاعتها لرأى العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه في إطار بقرينة
الأساسية للمجتمع، والحفاظ على الصلوات والعقود والواجبات العامة
واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك كله طمناً للدستور
والمقاصد»

وبمقتضى المادة (٢٠٨) على أن «حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وأبدانها تؤرقها أو إتلافها بالطريق الإداري محظور ذلك كله ومعاً للمستور والقانون»

وبمقتضى المادة (٢٠٩) على أن «حرية إصدار الصحف ومكيتها بلاشعاع ولاسيارة العامة والخاصة والأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون»

«وتصبح الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المطبوعة لها لولاية لشعب على الوجه المبين بالمستور والقانون»

وبمقتضى المادة (٢١٠) على أن «المصريين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون ولا سلطان عليهم في معيهم للير القانون»

وبمقتضى المادة (٢١١) على أن «يقدم على عثرون الصحافة مهس أعلى يحد القانون طرفة تدكبه واختصاصاته وعلاقته بسلطات دولة»
«ومارس المجلس اختصاصاته بما عدم حرية الصحافة واستقلالها»
ويخلق لملاق على القوماد الأساسية للشعب. وضمن «بلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي» وذلك على النمو المبين في الدستور والدوين»

ومن استعراض الاستفتاءات الشعبية الأربعة التي تمت في عهد رئيس السابق أنور السادات وفي أربع سنين تتبين أنها أجريت بدوافع ما شرع بنظام الاستفتاء لتحقيقه. لشمواها على مسائل متعددة ومنفردة

و الاستفتاء قد مرر عليه في الدستور ليبار رأى هيئة الناخبين في موضوع معين ، و مشكلة معددة، مثل الاستفتاء الذي أجري في إيطاليا لإبادة لاجهادر او الاستفتاء الذي أجري في البلاد الأوروبية بالنسبة لمعادنه واستمرت بعده بالوحدة النقدية الأوروبية

ب الاستفتاءات التي تمت في مصر في قواجر السبعينيات بعد أجريت بين الرأي في أمور معددة كان أجدر بالسلطة التشريعية أن تقرر بصايرتها بالاستفتاء الذي أجري في ١٠ فبراير ١٩٧٧ كان أثر الاستفادة الشخصية التي أعطت زياده اسعار السلع ومطلوئ ربح لديهم دالي من بغير السلع الذي شرع للتخفيف على الطبقات الفقيرة ، وحتوت لأمر شي جرى الاستفتاء عليها عقوبات مختلفة بقصد كبت أي حركة جماعية تهدف إلى تحقيق مصالح الأظبية من المواطنين وحتى نص بوهيد الذي جاء ضمن مواد هذا الاستفتاء والذي له مدلول اجتماعي سليم و لخاص بالإنزام كل مواضع بال يتقدم ببيان ما لديه من ثروة مهما توهت هائل ثلاثة بجمهور من صدور الفاسور ، لم يتحقق ولم ير افئود حتى ألبس بقاوم في عام ١٩٨٢ أي بعد أكثر من ستة أعوام من إجراء هذا الاستفتاء وصدر له القانون

والذي يستطيع أن يثروه أن هذا الاستفتاء قد أجري بقصد لتفصيل من بمرات الدستورية وانتهاجها الأمر الذي أقره به السلطات في تقرير عدمه بشمول الدستورية الرقوق بقاوم الألفاء

و استفتاء الثاني الذي أجري في ٢٦ مايو سنة ١٩٧٨ قد قصد به بضا حرمان صانفه من المواطنين من حقوقهم السياسية ولإسماء ، يس

وحرب السيلبي أو تغلق الوظائف العامة العليا، ويصر بثـ
حواصه القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الصحة الداخلية والسلام
اجتماعي وهو من أكثر التشريعات سوءاً وإهداراً لحقوق دستورية
لاسيكية وقد ألقى موحراً بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٤ القرار بقانون رقم
٢٢١ لسنة ١٩٩٤

أما بالنسبة للاستفتاء الثالث الذي أجري في ١٩ أبريل ١٩٧٩ عقب
توقيع اتفاقية السلام وموافقة مجلس الشعب عليها، فقد جاء مطلب مريضاً
بالمريض لم يستثنى عليها، فلم يقتصر على معاهدة السلام بل شمل أيضاً
إعادة تنظيم الدولة على أسس صناعية وكان من نتيجة إضافة
هذه التغيرات الجديدة تستند على القانون سيئ السمعة رقم ٢٢ لسنة
١٩٧٨ ولقد العرض الرئيسي من هذا الاستفتاء كان هو مساعدة حق أي
مريض في معارضة اتفاقية السلام الواقعة مع إسرائيل

أما الاستفتاء الرابع والأخير الذي أجري في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠
فكان العرض الرئيسي منه هو تعديل الدستور وخاصة المادة (٧٧) منه التي
كانت تمنع على عدم جواز ترشيح لرئاسة الجمهورية أكثر من مرتين،
لكن لتعديل هي جواز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى بعد
تهدده هذه هذه

يستطيع من يقرر والأمر كذلك أن هذه الاستفتاءات جميعها تمهد
مها تضييق الحقوق الدستورية التي قررها دستور ١٩٧١ للمؤسس
وترميح سلطات رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية والتمهيد لإعادة النظام
بمصر و لاهتمام على حقوق المواطنين

ملامحة

سرعينما في المقطع السابقه صيغ نظام ٢٢ يولي من
لنستقر ومسايرهم في مداية الامر أحكام دستور سنة ١٩٢٢ م بد
٥٥ دستور من ١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وإصدار دستور مؤقت يولي
بموجبها مجلس انتقالي، السمة التشريعية وأعمال السنة التنفيذية وهي
١٦ يناير سنة ١٩٤٦ صدر الدستور الجديد، الذي لم يوضح موضع تنفيذ
ويطلب من رئاسة مجلس تشريعي إلا في شهر مايو سنة ١٩٥٧ ، لم
التي في شهر يونيو سنة ١٩٥٨ عندما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا، وصدر
دستور مؤقت للجمهورية العربية وبعد إنهاء الوحدة بين مصر وسوريا
أنهي قانون الناحي بمجلس الأمة وحل محله المؤتمر العام للاتحاد القومي
ليصبح سلطة الشعب العليا في البلاد وليتولى تحديد صيغة وضع
دستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ويتألف من ٦٤ مارس ١٩٦١ صدر
دستور جديد أصدر مجلس الأمة في تلك قانس التأسيس في ٣ مايو سنة
١٩٦٧ ر بدى بمقتضاها احتكر رئيس الجمهورية سلطة إصدار
تشريعات بقرار بفاس حتى عام ١٩٧٠ بل تصدى هذا بعد
تشريعات ر استخدمه لتعديل الدستور ذاته وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٠
صدر دستور جديد، ولم شرع السلطة المبدئية مبدأ من أحكامه وصدرت
في تلك ثوابت النصوص التي هومت السلطة التشريعية من مربية رئيس
بمصر من اتفاقيات التسليح واعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى

بلازمة للثبوت المسلحة والإنتاج القومي منذ صدور الدستور في ١٩٥٦
١٩٧١ هي تاريخ كتابة هذه المذكرة

والأصل اصطلاحاً فحكماء الدستور ووجود التفويض في مضمونه
والتي تدل على هذه النصوص وتقرير الخروج على أحكامها وعدم مراعاة
بعض منها يرجع إلى عيب من الأساليب كالأحكام في هذه الدساتير
جميعها قد وضعت بمعرفة لجان معينة بواسطة رئيس الدولة الأمر الذي
لربما عني الموضوع لمصلحة السلطة ووضع ما ترغب فيه من أحكام
وبصرف رضى بالنسبة لما وضعته هذه اللجان المعنية من مشاريع، أمكن
عليها تعديلات بمعرفة رئيس الدولة وبعض مستشاريه سواء في عهد
عهد ناصر أو السادات

وبدل خضوع البلاد لحالة الطوارئ في معظم سنين الحفود لأربعة
لماضية كان مابقاً من وجود هيئة دستورية سليمة وفاقاً إلى إصدار
لديها من التشريعات التي تضمنت من الحقوق الدستورية التي نصت عليها
هذه الدساتير

٢- أما باستعراض خترات خضوع البلاد للأحكام العرفية أو حالة
طوارئ لاكتشفاً التالي

١- أعلنت الأحكام العرفية عقب حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة
١٩٥٢ ثم ألغت بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بتاريخ ٤ يونيو سنة
١٩٥٦

٢- في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ أعلنت حالة الطوارئ عقب حدوث

ثلاثي على الثلاث بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٦ ثم صدر رئيس الجمهورية قراره رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار اعلان هذه النصوص ليشمل نطاقها إقليم الجمهورية مصر وسوريا وذلك بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ثم انتهت حالة الطوارئ بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤

٣- وبترتيب ٥ بوجبة سنة ١٩٦٧ أعلنت حالة الطوارئ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٦٧ وقد انتهت حالة الطوارئ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٨٠

٤- وفي السادس عشر من أكتوبر سنة ١٩٨١ أعلنت حالة الطوارئ لمدة عام بموجب القرار الجمهوري رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١. ومدت لمدة عام آخر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨٢ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٨٢ رد قبل همه مجلس الشعب في ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٢ بعد حالة الطوارئ مدة سنة أخرى، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ بمد حالة الطوارئ في السادس من أكتوبر ١٩٨٢ حتى هو أبريل سنة ١٩٨٦ ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٦ بمد حالة الطوارئ اعسارا من قول مايو سنة ١٩٨٦ حتى اخر أبريل سنة ١٩٨٨ وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٨٨ صدر القرار الجمهوري رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٨ بمد حالة الطوارئ اعسارا من قول مايو سنة ١٩٨٨ حتى ٣١

مايو سنة ١٩٩١، وبتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٩١ أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩١ بعد حالة الطوارئ اعتبار من أول يومية سنة ١٩٩١ حتى ٣١ مايو سنة ١٩٩٤. وبتاريخ ١٠ فيبرول سنة ١٩٩٤ أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ١١٦ لسنة ٩٤ بعد حالة الطوارئ اعتباراً من أول يوفيه ١٩٩٤ حتى آخر مايو ١٩٩٧.

يبين من ذلك أن حالة الطوارئ لم ترفع عن البلاد منذ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٢ حتى آخر مايو سنة ١٩٩٧ وهو التاريخ الذي حصدته قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ لاستناد هذه الحالة، إلا في الفترات التالية :

يوم شهر سنة

(١) من ٢٠ يوفية سنة ١٩٥٦ حتى آخر

أكتوبر ١٩٥٦ أي ١٠ ٥ ١٠

(٢) من ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ حتى

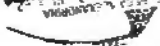
٥ يوفية سنة ١٩٦٧ أي ١٠ ٢ ٣

(٣) من ٥ مايو سنة ١٩٨٠ حتى

١٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ أي ١٠ ٥ ١٠

ومجموع هذه الفترات خمس سنوات كاملة .

أي أنه طوال ما يزيد على نصف تاريخها لم ترفع حالة



الطوارئ إلا تخمس سبعة. وقدت البلاد تحكم بموجب قانون الأحكام العرفية
وقانون الطوارئ لمدة تزيد على قرنين عاماً خلال هذه الفترة .

وحتى في الفقرة الثانية التي رقت فيها حالة الطوارئ والمعدة من
٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ وحتى « يونية سنة ١٩٦٧ ، تمتع رئيس الجمهورية
خلالها بسلطات استثنائية تماثل تلك المنصوص عليها في قانون الطوارئ
وذلك بموجب أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٥ ، الأمر الذي نستطيع أن نقرر معه أن مصر قد عاشت منذ عام
١٩٥٢ حتى الآن في ظل حالة طوارئ شبه دائمة .

ولا شك أن قيام مثل هذه الظروف الاستثنائية قد أعاقد تطبيق
أحكام الدستور وسلطتها رغم ما فيها من تقاض وحرار .

وإذا كنا نريد حقاً إصلاح الحياة الدستورية في مصر ، فعلى أن
إنهاء حالة الطوارئ ومنع استخدامها وإذا كان الإرهاب الذي يمارسه بعض
المنسحبين بالعين هو البتة التي تبرز بها السلطة طلب استرداد حالة
الطوارئ فعليها إصدار قانون خاص بالإرهاب يمثل ذلك القانون المعمول به
في ألمانيا أو فرنسا أو إنجلترا ولا يحتاج من طلب مع حالة الطوارئ .

كما علينا أن نطالب بإطلاق الحريات السياسية ومنها حرية تكوين
الأحزاب السياسية والاجتماعات والتجمعات الجماهيرية ، تسهلاً لانتخاب
جميع تأسيسية لا قيود على تشكيلها لوضع دستور جديد يمثل مصالح
أغلبية هيئة الناخبين الحقيقية لا مصلحة فتح معينة أو طائفة أو طبقة
محددة .

فهرس

١. مقدمة النفاذ الدستورية المصرية وتكوين الصورية ٥
٢. الباب الأول : النظام العسكري في ظل دستور ١٩٢٢ ١١
٣. الباب الثاني : نظام الحكم العسكري بعد إلغاء دستور سنة ١٩٢٢ ٢١
٤. الباب الثالث : دستور سنة ١٩٥٦ ٢٩
٥. الباب الرابع : الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ٥١
٦. الباب الخامس : فترة ما بين إنهاء الوحدة بين مصر وسوريا ٦٧
٧. دستور دستور سنة ١٩٦٤ ٦٧
٨. الباب السادس : في ظل دستور سنة ١٩٦٤ ٨٣
٩. الباب السابع : تكليف رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قضا القانون ٩٣
١٠. الباب الثامن : دور سلطة تعديل الدستور استنادا إلى التعويض ١٠٩
١١. الباب التاسع : قانون تنظيم فرض الضريبة وتضمن سلطة الشعب ١٣٣
١٢. الباب العاشر : إعادة تشكيل مجالس التفتيش المهنية ١٤٩
١٣. الباب الحادي عشر : دستور سنة ١٩٧١ ١٥٩
١٤. الباب الثاني عشر : الفروع المختلفة للسلطة بضمها حريات المواطنين ١٧٥
١٥. الباب الثالث عشر : قانون مجلس الشعب ١٩١
١٦. الباب الرابع عشر : عدم مراعاة أحكام الدستور الخاصة بنشر القوانين ٢٠١
١٧. الباب الخامس عشر : قوانين التعويض ٢١٧
١٨. الباب السادس عشر : استفتاء الشعب ٢٤٢
١٩. خاتمة : ٢٦٩

